القبيلة والدين والخرافة والسياسة في جنوب العراق



د. حامد العطية

القبيلة والدين والخرافة والسياسة في جنوب العراق

دراسة أنثربولوجية لمنطقة الشامية

د. حامد العطية

طبعة ثانية
2014م
الطبعة الأولى: مطبعة الزاهر، العراق، 2004م

المـحـتـويـــات

مقدمة

إن الهدف من هذا الكتاب دراسة تأثيرات القبيلة والدين والخرافة والسياسة على فكر وسلوك الجماعات والأفراد في جنوب العراق وبالتركيز على منطقة الشامية والمكونة من مدينة الشامية وريفها وخلال فترة تزيد قليلاً على نصف قرن، وبالتحديد بين منتصف القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي. وتمثل منطقة الشامية نموذجاً مصغراً لجنوب العراق من حيث صفات سكانها ومؤسساتها الاجتماعية وانتماءاتها القبلية والطائفية، لذلك يمكن تعميم نتائج الدراسة على الجنوب العراقي بأكمله من دون استبعاد وجود تباينات ذات أهمية ثانوية بين منطقة وأخرى.

تكفي مراجعة سريعة لمصادر البحوث الاجتماعية في العالم العربي للاستدلال على ندرة المعلومات والنتائج المتوفرة حول المجتمعات العربية ومؤسساتها ومشاكلها وتطورها والمستمدة من دراسات موضوعية وباعتماد نظريات علم الاجتماع ومناهج وطرق البحث الاجتماعي العلمية، وما زالت الكتب والمقالات الوصفية المبنية على مشاهدات محدودة النطاق في الأفق والزمان والمكان ولمؤلفين عرب وأجانب تمثل نسبة غير ضئيلة من مجموع المصادر المتوفرة في هذا المجال. ومن الصعب تقييم مدى صحة ودقة بيانات هذه الدراسات الوصفية بشكل عام وبالتالي تحديد إمكانية الاعتماد على تحليلاتها واستنتاجاتها. وتتحمل المؤسسات الحكومية والعلمية العربية الوزر الأكبر عن التقصير في تشجيع الدراسات الاجتماعية الرصينة من خلال التخطيط والتمويل والتحفيز مما دفع معظم الباحثين إلى التركيز على الدراسات الوصفية والعينات المتيسرة، والتي لا يكلف جمع البيانات عنها الكثير من المال والوقت والجهد. ونتيجة لذلك فإن معلوماتنا عن المجتمع العربي ومؤسساته والتفاعلات بينها وتأثيرات كل هذه العوامل على اتجاهات وسلوك الأفراد لا تتعدى في معظمها المشاهدات والانطباعات والآراء الشخصية والدراسات السطحية، وبدون معلومات ونتائج علمية يصعب فهم أسباب المشكلات الاجتماعية وإيجاد الحلول الناجعة لها، كما لا يمكن التنبؤ بظهور مشكلات جديدة مثل الإرهاب والاحتراس منها.

لا يختلف هذا الكتاب عن غالبية المؤلفات الاجتماعية الأخرى في اعتماده على طريقة المشاهدة الشخصية والمصادر الثانوية، فقد أمضيت طفولتي في منطقة الشامية ولم تنقطع صلتي بها حتى بعد أن غادرتها فكنت أزورها بانتظام، وقضيت فيها فترات زمنية طويلة، ولم أتوقف عن متابعة ما يدور فيها باهتمام المعني بأمورها وبشغف الدارس الطامح إلى معرفة وفهم طرق تفكير وتصرفات أهلها واستجاباتهم وتفاعلاتهم مع العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والتقنية في بيئتهم المباشرة ووطنهم العراق والعالم بشكل عام، وقد تمكنت من جمع الكثير من المعلومات من خلال طرح الأسئلة على العديد من الأقرباء

والأصدقاء والمعارف. وبسبب عدم معرفة هؤلاء بعزمي على إجراء هذه الدراسة وإعداد هذا الكتاب فقد تميزت إجاباتهم والبيانات التي تضمنتها بالصراحة والعفوية الناتجة عن انعدام التحضير المسبق وبالتالي إمكانية انتقاء الإجابات وتحويرها. وبشكل عام فإن غالبيتهم أبدى استعداداً وحماساً ودون الحاجة إلى حثّ أو تحفيز للتحدث عن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في منطقتهم.

وعلى الرغم من أجواء العفوية والصراحة التي سادت عملية جمع البيانات بشكل عام فإن ذلك لا يستبعد تماماً احتمال تأثر البيانات بآراء ومواقف مصادرها وذلك بالتحريف أو المبالغة وغير ذلك من أشكال التحيز. وقد تطلب الاحتراس من ذلك بذل جهد إضافي، فمثلاً لو كان الشخص علمانياً أو يحمل أفكاراً معادية للدين فإن من المحتمل أن تكون بياناته عن مظاهر التدين وسلوك رجال الدين متحيزة، فإذا لم يؤيد صحة بياناته أفراد آخرون لا يحملون نفس آراءه ومواقفه فإنها تهمل ولا يعتد بها.

وقد أدركت منذ البدء أن إعداد هذه الدراسة يتطلب درجة عالية من الموضوعية والجرأة والصراحة في طرح المواضيع وتحليلها ووضع الاستنتاجات عنها دون اعتبار للحساسيات الاجتماعية والسياسية والشخصية التي يمكن أن تثيرها، أو التخوف من استياء وغضب البعض من سكان المنطقة الذين قد يعتبرون ما يرد في الكتاب انتقاداً لنظامهم الاجتماعي الذي ورثوه عن آبائهم وأجدادهم وولدوا وترعرعوا فيه، وعلى هؤلاء وأمثالهم أن يعلموا بأن إيجاد الحلول للمشكلات العديدة التي يعاني منها مجتمعنا العربي وتطويره لا يتحقق دون طرح صريح وتحليل موضوعي للمشكلات الاجتماعية.

يشتمل الكتاب على هذه المقدمة وتسعة فصول، ويلقي الفصل الأول نظرة سريعة على تاريخ وجغرافية المنطقة، وبالإضافة إلى استعراض القليل المتيسر عن تاريخها يصف الفصل الخصائص الأساسية لسكانها وطبيعتها الجغرافية والحياة الطبيعية فيها. ويتضمن الفصل الثاني تعريفاً بعناصر التركيبة الاجتماعية لسكان المنطقة والمتكونة من شيوخ القبائل والسادة وكبار الموظفين والتجار الموسرين والكَسَبة وصغار الموظفين والعمال والفلاحين والمنبوذين. ويتطرق الفصل الثالث إلى القيم والعادات الاجتماعية السائدة وتأثيراتها على اتجاهات وسلوك سكانها، وللقبيلة وأعرافها أهمية بارزة في النظام القيمي للأفراد، وما تزال الأشد تاثيراً في فكر سلوك الأفراد حتى بعد انتشار التعليم ومظاهر الحداثة. ويتحرى الفصل الرابع المتعلق بالتدين في المجتمع المحلي مدى إلتزام السكان بمبادئ وتعليمات الدين عبر نصف قرن، ويتضح من ذلك أن هذا الالتزام ضعيف نسبياً مقارنة بتمسكهم بالقيم والعادات القبلية، ولعل ذلك كما يبين الفصل الخامس أحد أسباب انتشار الخرافات والسحر وغيرها بينهم وعلى الرغم من ازدياد عدد المدارس والمتعلمين وتنامي الاتصال بالعالم الخارجي بواسطة المواصلات والطرق ووسائل

الإعلام الحديثة. ويقدم الفصل السادس وصفاً وتحليلاً للعائلة والزواج والروابط العائلية وتأثيراتها على سلوك الأفراد، كما يركز الاهتمام بشكل خاص على دور المرأة متقصياً التطورات الحاصلة على هذا الدور في فترة الدراسة، ويتمحور الفصل السابع حول مواضيع العمل والقيم المرتبطة به، ويستعرض جهود إدخال طرق ووسائل الزراعة الحديثة والعقبات التي اعترضت سبيلها ومدى النجاح المتحقق في ذلك. وفي الفصل الثامن يتحول الاهتمام إلى السياسة والإدارة في المنطقة واتجاهات السكان السياسية ومشاركتهم في العملية السياسية وتقييمهم للخدمات المقدمة من قبل الإدارات الحكومية. وأخيراً يتضمن الفصل التاسع نتائج الدراسة عن واقع المنطقة ومقومات تطويرها.

الفصل الأول
تاريخ وجغرافية الشامية

الشامية مدينة عراقية صغيرة في جنوب العراق، وبالتحديد في المنطقة المعروفة بالفرات الأوسط وتبعد حوالي مئتي كيلومتر الى الجنوب الغربي من العاصمة بغداد، وحوالي ثلاثين كيلومتراً إلى الشرق من مدينة النجف، وهي مركز قضاء يحمل اسمها ويتبع هذا القضاء عدد من النواحي والقرى القريبة منها، ويرتبط ادارياً بالتقسيم المحلي المعروف حالياً بمحافظة القادسية وسابقاً بلواء الديوانية، ويتضمن هذا الفصل استعراضاً موجزاً لتاريخ وجغرافية المنطقة وخصائص سكانها.

تاريخ الشامية

كانت الشامية منطقة جغرافية وإدارية في العهد العثماني، وعرفت بأسماء مختلفة، منها (أم البعرور)، وبقدر اعتزاز الأجداد بهذه التسمية الدالة على وفرة النعم فإن سكانها الحاليين يكرهون تذكيرهم بها، كما عرفت في السابق بـ (الحميدية) نسبة إلى السلطان عبد الحميد بن عبد المجيد الذي أنشأت في عهده [1]. وورد ذكرها في بعض المصادر التاريخية، ففي الجزء الخاص بوقائع عام 1695م (1107هـ) من تاريخ العزاوي يشير إلى أن "أعراب غازية من ناحية الشامية شوشوا الأمان وصاروا ينهبون القرى والبلاد." وفي سجل أحداث عام 1781م (1195هـ) في نفس المصدر نجد أيضاً: "خرج (حمد الحمود شيخ الخزاعل) من الطاعة وحينئذ عزله الوزير ونصب الشيخ (محسنا) وعزم على التنكيل به فنهض عن بغداد حتى ورد الحسكة، واستقر الجيش في جانب الشامية على ساحل الفرات تجاه الديوانية مقر ضباط الحكومة". ويبدو أن علاقة شيخ الخزاعل حمد الحمود بالسلطات العثمانية تحسنت فيما بعد، إذ بعد انقضاء حوالي ثلاث سنوات على عزله أُعيد تنصيبه على مشيخة الشامية والجزيرة وذلك في عام 1786م (1199هـ)، ولكن مددَ الوفاق بين السلطات العثمانية والقبائل العراقية الجنوبية غالباً ما كانت قصيرة وذلك بسبب السياسات والإجراءات العثمانية التعسفية، فبعد نصف قرن بالضبط أعلن سكان المنطقة العصيان ورفضوا تأدية الضرائب والرسوم، ويصف العزاوي ذلك في كتابه كالآتي: "امتنع عشائر الشامية والخزاعل وتابعهم أهالي الهندية من أداء الرسوم البالغة نحو ثلاثين ألف شامي فجهز عليهم

---

(1) عبد الجبار فارس، عامان في الفرات الأوسط. النجف الأشرف: مطبعة الرأي، 1353هـ.

الوالي نحو أربعة آلاف جندي..." ويعود إلى ذكرها عندما يشير إلى كونها إحدى الأقضية التابعة للواء الحلة في عام 1880م (1287هـ)[1].

بعد انتهاء الحكم العثماني ودخول القوات البريطانية إلى العراق أوائل القرن العشرين أصبحت مدينة الشامية مركزاً عسكرياً وإدارياً للقوات المحتلة، وتشير المصادر التاريخية عن ثورة 1920م ضد الاحتلال البريطاني إلى مشاركة قبائلها في الثورة، وبعد قمعها غادر بعض شيوخها المنطقة هرباً من انتقام القوات البريطانية.

حافظت الشامية على مكانتها الإدارية كقضاء بعد تأسيس الدولة العراقية، واكتسبت أهميتها من نفوذ شيوخ قبائلها ومشاركتهم النشطة في العملية السياسية، وبرز من بين هؤلاء أحد شيوخ قبيلة الحميدات وهو رايح العطية الذي كان عضواً في مجلس الأعيان ووزيراً في عدد من الوزارات العراقية أبان الحكم الملكي، كما استوزر اثنان من العائلة نفسها في العهد الجمهوري بعد 1958م وهما هديب الحاج حمود وعبد الحسين وداي، وبعد الاحتلال الأمريكي انتخب أحد أفراد العائلة وهو الشيخ خالد أباذر عضواً في مجلس النواب واختير لنيابة رئاسة مجلس النواب.

ولم تشهد منطقة الشامية سوى أحداثاً قليلة جديرة بالتسجيل والاهتمام، ولعل من أهمها الفترة القصيرة التي قضاها الزعيم عبدالكريم قاسم في ربوعها، وهو أحد قادة الانقلاب العسكري في تموز 1958م وحكم العراق بعد ذلك حتى مقتله في 1963م، فقد شغل عبدالكريم قاسم قبل انضمامه إلى المؤسسة العسكرية وظيفة مدرس في مدرسة الشامية الابتدائية، كما عمل الشاعر الفلسطيني الراحل معين بسيسو في أوائل الخمسينات مدرساً في إحدى مدارسها، وفيها تعرف على الفكر الماركسي وانضم للحزب الشيوعي، وأُبعد من العراق بسبب ذلك، وبعدها بسنين كتب مقالة عن الشامية في مجلة لبنانية أسبوعية، انتقد فيها شيوخ قبائلها وبالذات رايح العطية الذي اتهمه بالهيمنة على أمورها واحتكار ثرواتها وظلم سكانها.

جغرافية المنطقة

تقع الشامية في المنطقة المعروفة بالسهل الرسوبي من العراق، ويرجح بأنها كانت مغمورة بمياه البحر في العصور الجيولوجية القديمة، وانحسرت المياه عنها نتيجة ترسبات الأنهار التي تصب فيها، وأرضها منخفضة ومنبسطة ورخوة، وكانت مساحات واسعة منها في الماضي القريب أهواراً، وهي

(1) عباس العزاوي، تاريخ العراق. الجزء الخامس، بغداد.

مسطحات مغمورة بالمياه بشكل دائم، وبعد تدني منسوب المياه نتيجة إنشاء السدود أعالي نهر الفرات جفت مياه الأهوار واستصلحت أراضيها للزراعة.

يتعيّش معظم سكان جنوب العراق على الزراعة، لذلك فمن الطبيعي أن تنشأ غالبية مدنها ونواحيها وقراها على ضفاف نهري دجلة والفرات وفروعهما، والمثال على ذلك مدينة الشامية الواقعة على الشط أو النهر المسمى باسمها، وهو الفرع الأيسر من شط الهندية، وأحد فرعين رئيسيين ينقسم إليهما نهر الفرات، ويخترق النهر المدينة، التي تتوزع منشآتها على ضفتيه، أو "الصوبين" كما يسميهما أهل المنطقة: الصوب الكبير والصوب الصغير، ويتضح من التسميتين بأن أحد الصوبين أكبر وأكثر اتساعاً من الثاني.

يعتبر النهر بحق عصب الحياة بالنسبة لسكان المنطقة إذ يعتمدون عليه في الحصول على مياه الشرب، كما أنه المصدر الوحيد لمياه الري التي تُسقى بها حقول الأرز والمحاصيل الأخرى وبساتين النخيل، وقد شقت السلطات الحكومية المختصة ومالكو الأراضي قنوات ري كثيرة متفرعة من النهر، ونصبوا مضخات الري على ضفافه.

قبل إنشاء السدود على أعالي نهر الفرات كانت منطقة الشامية معرضة لخطر الفيضان في موسم الربيع، ولهذه الفيضانات نتائج وخيمة إذ تؤدي إلى تضرر المنازل وانجراف بعض الأراضي على ضفتي النهر وخراب المزارع وتلف المحاصيل ونفق الماشية لكنها في الوقت نفسه تجلب الطمي فتتجدد خصوبة الأراضي الزراعية، وقد ينخفض مستوى النهر في موسم الصيهود أثناء الصيف عندما يجف نهر الفرات أو عند تحويل الماء عنه في أعالي النهر بحيث يستطيع الفرد أن يخوض فيه من ضفة إلى أخرى. وللنهر فائدة رئيسية أخرى هي النقل، فقبل شق الطرق بين المدينة والنواحي والقرى الواقعة على النهر كان السفر والنقل النهري بالقوارب والسفن الصغيرة أقل عناءً من استعمال الدواب أو المشي على الأقدام.

تنتظم على جانبي النهر المزارع وبساتين النخيل والأشجار، وتكون الأراضي القريبة من ضفتي النهر – وتسمى "الصدور" أو "صدور الأرض" – أكثر ارتفاعاً عن مستوى سطح الماء من مناطقها الأبعد عن النهر والتي يطلق عليها اسم "البزايز". وتكثر بساتين النخيل ومساكن الفلاحين والمخازن والمنشآت الزراعية الأخرى في صدور الأرض وذلك بسبب ارتفاعها وتعذر اروائها سيحاً – أي دون استعمال المضخات، فيما تسقى أراضي البزايز سيحاً أو بالمضخات، كما توجد فيها (المبازل) وهي قنوات تصريف مياه الري الفائضة عن الحاجة.

وحتى الخمسينات كانت المناطق المغمورة بالمياه والمسماة بـ "الأهوار" – مثل هور "الجبسة" – تشكل نسبة غير قليلة من مساحة الأراضي المحيطة بالمدينة، فمثلاً كانت الأراضي على جانبي الطريق المؤدي من الشامية إلى ناحية أبي صخير الواقعة في منتصف المسافة تقريباً بين مدينتي الشامية والنجف الأشرف – أهواراً ينمو فيها القصب والبردي بكثافة، وبعد قيام السلطات المختصة وكبار ملاك الأراضي بشق المبازل لتصريف مياه الري انحسرت مياه الأهوار في مناطق عديدة عن أراضي خصبة جداً تمت زراعتها بالأرز والمحاصيل الأخرى. وتشتهر منطقة الشامية بخصوبة أراضيها وكثرة بساتينها، والتي حوت أنواعاً كثيرة وجيدة من أشجار النخيل قبل إهمالها منذ السبعينات.

يتصف طقس الشامية بالحرارة العالية في الصيف وبالبرودة القارصة في فصل الشتاء، وتبلغ درجات الحرارة معدلات عالية في شهري تموز وآب تتجاوز الأربعين درجة مئوية، ويزداد الشعور بالحرارة بسبب غمر مياه الري لمساحات كبيرة من الأراضي المزروعة بالأرز. ويبكر الفلاحون في الذهاب إلى حقولهم لإنجاز أعمالهم قبل ارتفاع الشمس في كبد السماء واشتداد الحرارة، وبسبب القيظ الشديد يزداد الشعور بالتعب والإرهاق، ويصاب البعض منهم بضربات الشمس، وإذا أغمى على أحدهم بسبب الإرهاق والحرارة بادروا إلى وضع الطين على جسمه لتبريده. ويستعمل الموسرون من سكان المدينة المراوح الكهربائية لتلطيف هواء الصيف الحار، كما يقتني بعضهم مبردات الهواء الصحراوية والمكيفات. وقبل جلب هذه الأجهزة الكهربائية كانت الطريقة الوحيدة للتقليل من حرارة الجو تبدو بدائية إلا أنها لا تخلو من إبداع وتفكير خلاق، ويتطلب صنعها وضع كمية من نبات صحراوي، يستعمل عادة كعلف للإبل، بين مشبكين مصنوعين من جريد النخيل يربطان سوية بإحكام، وتعلق الحشوة النباتية خارج نافذة الغرفة، وترش بالماء في أوقات الظهيرة، وعندما يمر الهواء خلال الحشوة الرطبة تنخفض حرارته، كما أنها تشكل ستارة سميكة تقي من وهج الشمس وحرارتها.

لا يقل برد الشتاء قسوة عن حر الصيف، ويعتمد الأهالي في الوقاية منه على لبس عباءات الصوف والملابس الثقيلة واشعال مواقد الحطب والفحم، وينتشر استعمال المدافئ النفطية بين سكان المدينة والموسرين، وتسقط الأمطار بغزارة في بعض السنوات فتمتلئ المنخفضات والحفر بمياه الأمطار وتوحل الطرق الترابية. ويتضمن كتاب جعفر الخياط الموسوم (القرية العراقية) وصفاً دقيقاً ومؤثراً لمعاناة سكان الريف من الأمطار [1]:

(1) جعفر الخياط. القرية العراقية: دراسة في أحوالها وإصلاحها، 1950م.

فاجأت إحدى المدارس مبكراً في يوم من أيام الشتاء... أخذ الكثير من الطلاب يعبرون المياه التي تحجزهم عنها سباحة بعد أن يلفوا كتبهم بـ "الدشداشة" الوحيدة التي يلبسونها عادة ويضعونها فوق رؤوسهم عند السباحة وما أن ينتهي أحدهم من سباحته هذه حتى ينتفض كما ينتفض الحيوان المبتل.

السكان

سكان منطقة الشامية عرب من أصول قبلية معروفة، وهم يفاخرون بذلك وبعراقة جذورهم، ويهتم الكثير منهم بمعرفة الأصول القبلية التي انحدروا منها منذ القدم. وتشهد على عروبتهم ملامحهم وقيمهم وتقاليدهم وعاداتهم وكذلك لغتهم العامية، فالقيم والتقاليد السائدة بينهم هي نفسها التي التزمت بها القبائل العربية منذ عصر الجاهلية مثل الثأر والعدوانية والغيرة على العرض، ولها الدرجات الأعلى في الأهمية على سلم القيم الخاص بهم، كما تحتوي لغتهم العامية على الكثير من المفردات العربية الفصحى أو المحرفة قليلاً عن الفصحى.

تسكن منطقة الشامية عدة قبائل مثل العوابد والجبور وآل شبل والحميدات، وقد لا يكون كل أفراد القبيلة من أصل واحد إذ من المحتمل انضمام مجموعات وأفراد من قبائل أخرى إليها، ولا يغير هؤلاء أصولهم القبلية المتوارثة التي يعرفون بها، ولكنهم يصبحون موالين للقبيلة التي يعيشون في ديرتها وبين أفرادها، ويكتسبون نفس حقوق وواجبات الأفراد الأصليين، وعلى سبيل المثال نجد ضمن عشيرة الحميدات جماعة تعرف بـ"الزابية"، وهم من قبيلة مختلفة، وعلى الرغم من اختلاطهم ببقية الجماعات في العشيرة وصلات المصاهرة بينهم إلا أنهم حريصون على تمييز أنفسهم عن بقية القبيلة، ومن المحتمل أن يكون ولاء هذه الجماعات ذات الأصول القبلية المختلفة للعشيرة ومصالحها ضعيفاً، ويعتبر البعض هذه الظاهرة عاملاً من عوامل ضعف القبيلة، وقد أدت في بعض الحالات إلى نشوب خلافات وصراعات داخل القبيلة.

وبالإضافة إلى هؤلاء القبليين تقطن المدينة عائلات وأفراد قدموا إليها في فترات مختلفة ومن مناطق قريبة أو بعيدة لينشطوا في التجارة والخدمات والأعمال والمهن اليدوية. وسكن المنطقة في بداية الفترة الزمنية المشمولة بالدراسة عدد من اليهود، وحتى أوائل الخمسينات شكلوا نسبة غير قليلة من سكان المدينة، وكان لهم نفوذ اقتصادي يفوق بكثير قوتهم العددية فقد كان من بينهم مالكون كبار للأراضي الزراعية والبساتين ومطاحن الحبوب والدكاكين، وعمل بعضهم بالتجارة وخاصة تجارة الحبوب والمواشي، وكان المرابون منهم يقرضون الناس بفوائد فاحشة، ويشير عبد الجبار فارس إلى أن نسبة الربا التي

يستوفيها بعض يهود الشامية والحلة والكفل تراوحت بين 5 و10 بالمائة شهرياً [1]. واشتهر البعض منهم بتقطير وبيع الخمور وخاصة النوع المحلي المعروف بـ "العرق". وفي تلك الفترة كان أغنياء اليهود الساكنون في المدينة يعدون من وجهائها الذين اقتنوا بالإضافة إلى أملاكهم الزراعية والعقارية والتجارية منازل حديثة، وأقاموا صداقات حميمة مع السكان المحليين وشاركوهم في ممارسة تقاليدهم والحفاظ على عاداتهم غير الدينية، ولكن أوضاعهم وعلاقاتهم ببقية السكان تدهورت بشكل ملحوظ بعد ازدياد النشاط الصهيوني الاستيطاني في فلسطين وتوارد الأخبار عن إقدام المستوطنين اليهود على مهاجمة وقتل وتشريد عرب فلسطين فتوترت العلاقات بينهم وبين سكان المنطقة، وأثر مهاجمة بعض سكان المنطقة لليهود وتعرضهم للمضايقات ونهب أموالهم بادر شيوخ القبائل إلى بسط حمايتهم القبلية عليهم حفاظاً على أرواحهم وممتلكاتهم، ولكن ذلك لم يكن كافياً لمنع غالبيتهم العظمى من الهجرة إلى فلسطين أو دول أخرى وانتقال البقية إلى بغداد، وقد باع بعضهم ممتلكاته قبل سفره إلى سكان محليين من شيوخ وتجار أما الأملاك التي لم يستطيعوا بيعها فقد أصبحت تدار من قبل مؤسسة حكومية مختصة.

وتدل إحدى الروايات على مدى الحقد المكنون في صدور البعض من اليهود قبل مغادرتهم أرض العراق فقد حدثتني سيدة نقلاً عن جارة لنا كانت تعمل خادمة في بيت عائلة يهودية غنية أن ربة البيت قالت لها قبل مغادرتها العراق في أوائل الخمسينات ما يلي: "انتظري عودتنا قريباً فلابد أن نعود – تعني إلى أرض العراق – وعندما ترين طائراتنا محلقة في السماء ارفعي أنت وأهلك الأعلام البيضاء فوق بيوتكم ولن تقصفها طائراتنا"، فهل كان احتلال أمريكا للعراق في 2003م تصديقاً لكلام السيدة اليهودية؟

وإذا كان اليهود قد اختاروا الرحيل عن العراق تاركين وراءهم عيشاً رغداً فقد طردت الحكومة البعثية السكان الذين فضل أجدادهم "التبعية الإيرانية" على "التبعية العثمانية" من بلدهم العراق وهجرتهم منه بالقوة، وكان للتبعية الإيرانية امتيازات مهمة أغرت الكثيرين باختيارها ومن أهمها الإعفاء من التجنيد الإجباري المرعب ومن دفع الضرائب العثمانية الباهظة، وبعد قيام الدولة العراقية اكتسب هؤلاء جنسيتها ولكن ظلت وثائقهم والسجلات الرسمية تشير إلى تجنس أجدادهم بالجنسية الإيرانية.

البيئة البشرية

يخترق نهر الشامية المدينة ويقسمها إلى صوبين: الصوب الكبير والصوب الصغير، ويربط بينهما جسران حديثان حلا محل جسر خشبي قديم، والصوب الكبير، كما يستدل من اسمه، هو الأكبر مساحة

---

(1) عبد الجبار فارس، مصدر سبق ذكره، ص59.

والأكثر سكاناً وتوجد فيه ثلاث شوارع رئيسية، يحاذي أولها النهر ويطل عليه "السراي" أو مقر الإدارة المحلية القديم وعدد من المنازل الحديثة والقديمة ومخازن الحبوب المسماة بـ "الخوان" ومفردها خان ومخازن بيع الحبوب وتعرف بـ "العلوات"، ومفردها علوة، ويتقاطع معه شارع رئيسي على جانبيه عدد من المباني الحديثة والقديمة، شيد عليه في أواخر السبعينات مبنى كبير نقلت إليه الإدارة المحلية للقضاء، أما شارع السوق فيخترق المنطقة التجارية الرئيسية في المدينة وتوجد على جانبيه محلات تجارية ودكاكين ومقاهي ومطاعم، ويحاذيه السوق القديم ويعرف بـ "المسقوف" إشارة إلى سقفه المعدني، وفي داخله صفان متقابلان من المحلات التجارية لبيع الأقمشة والعباءات الرجالية والنسائية والمواد الغذائية والأدوات المنزلية البسيطة.

تكون الصوب الصغير في الخمسينات من شارعين متعامدين، يوازي أولهما النهر ويؤدي الثاني إلى طريق النجف، وكانت المباني المشيدة بالآجر أو الطابوق في هذا الجانب قليلة، وتشمل بالإضافة إلى عدد قليل من المنازل الخاصة مدرسة ومستوصف ومخازن للحبوب ومطحنة ونادي للموظفين، وقد ازدادت الحركة العمرانية في هذا الجزء من المدينة بعد ذلك.

حتى أواخر الخمسينات على الأقل كان معظم سكان المنطقة يسكنون في منازل مبنية من الطين، والقليل منها كان مشيداً بالآجر الذي يتم صنعه في أفران تعرف بـ "الكور" تنتشر على جانبي الطريق بين الشامية والمدن المجاورة، وتستعمل جذوع الأشجار أو قضبان الحديدية في تمتين السقوف، أما منازل الفلاحين فقد كانت تبنى من الطين وتشيد أسوارها من سعف النخيل، وبالإضافة إلى توفير السكن لعوائلهم فقد كانت هذه البيوت تخدم وظيفتين رئيسيتين هما: توفير المأوى لماشيتهم وخزن محاصيلهم. وتتجانس هذه المباني البسيطة مع بيئتها إلى درجة كبيرة فالمواد التي تصنع منها متيسرة وغير مكلفة ولا يحتاج الفلاح إلى شراءها أو نقلها من مناطق بعيدة، ويقوم هو وأبناؤه وبمساعدة أقربائه وأصدقائه وجيرانه بعملية البناء، ويعمل هؤلاء دون أجر معبرين بذلك عن تضامنهم وتعاونهم مع بعضهم البعض، ولكن من المعتاد أن يقدم لهم صاحب البيت الطعام والشراب والسجائر وألا يتردد في رد المعروف لهم بالمثل فيما بعد.

تفتقر بيوت الفلاحين إلى الملامح المعمارية أو الجمالية الجديرة بالاهتمام، ويعمد أصحابها إلى تعليق أقراص من روث البقر على جدرانها الخارجية التي تترك حتى تجف لاستعمالها كوقود للنار التي يطهون عليها طعامهم، وقد يلاحظ على بعض الجدران حروف أرقام تبين نوع المبيدات الحشرية التي رشت بها وتواريخها. ويؤدي مدخل منزل الفلاح عادة إلى باحة ترابية مساحتها صغيرة فيها نخلة أو

أكثر يستظل بها نساء العائلة اللواتي يقضين معظم يومهن في إنجاز المهام المنزلية اليومية مثل: إعداد وطهي الطعام وغسل الملابس وتنظيف الأطفال وجرش الحبوب وطحنها باستعمال الرحى، وهي آلة بدائية متكونة من حجرين دائريي الشكل يتوسط الحجر الأعلى ثقب صغير تدفع داخله الحبوب باليد ومقبض لتحريك الرحى تمسك به المرأة وتديره بيدها ليتم فصل الحبوب المحصورة بين القرصين عن قشورها، ويوجد في الباحة أيضاً موقد لطهي الطعام وإعداد الشاي وتنور لإنضاج الخبز، وفيها يلعب أطفال العائلة الصغار الذين لا تسمح أعمارهم بخروجهم إلى الحقول داخل المنزل تحت أنظار ورقابة نساء العائلة، وينام الجميع في صحن المنزل أثناء فصل الصيف التماساً لبرودة الليل.

ويوجد لمنزل الفلاح عادةً مدخل ثان يؤدي الى غرفة الضيوف، وهي أفضل غرفة في البيت، ويفرشها الفلاح بأجود الأثاث المتيسر من سجاد يدوي وفرش ووسائد، وللمنزل غرفة أخرى ينامون فيها أيام الشتاء، ويخزنون فيها ملابسهم وأمتعتهم وفراشهم، كما يحوي زريبة صغيرة لإيواء الماشية من الأبقار والغنم والحمير.

ويشيد بعض الفلاحين بجوار منازلهم مضائف لاستقبال وإطعام ضيوفهم، وهي أصغر بكثير من مضائف القبيلة التي يشيدها شيوخها وينفقون على صيانتها وأمور الضيافة فيها. ويمثل المضيف بطرازه المعماري المتميز وجمال بناءه ولونه معلماً رئيسياً لريف جنوب العراق ورمزاً لقيم الضيافة والكرم التي يعتز بها سكانه، ويبنى المضيف على أرض مرتفعة لكي لا تغمره مياه الفيضان والسقي، ويرتفع من قاعة المضيف المستطيلة جداران يتقوسان تدريجياً ليشكلا سقفه نصف الدائري، ويتكون الجداران والسقف من حزم كبيرة من القصب المضفر في أعمدة ترص عليه طبقات من "البواري" – مفردها بارية – وهي مصنوعة من القصب أيضاً، ، وتسمى الأرض أمام مدخل المضيف بدكة المضيف، ويتكون أثاث المضيف من الحصر المصنوعة من ورق النخيل، وتفرش فوقها وعلى محيط المضيف السجاد والبُسُط، ويوضع في صدر المجلس فراش يجلس عليه شيخ القبيلة أو صاحب المضيف متكئاً على الوسائد، ويدعو كبار زواره من الشيوخ والسادة العلويين وموظفي الحكومة للجلوس بجانبه، وفي إحدى زوايا المضيف يوجد موقد لإعداد القهوة وبجانبه أدوات لتحميص وطحن حبوب القهوة والدلال والفناجين، وعند موعد الطعام تفرش السفرة وهي حصيرة مستديرة الشكل في وسط المضيف، ترص عليها صواني وصحون الطعام، ويقوم على خدمة الضيوف واحد أو أكثر من خدم الشيخ أو المكلفين بذلك.

وفي بداية الخمسينات كان من المعتاد أن يسكن أفراد العائلة الواحدة الممتدة في بيت واحد، حيث يشترك فيه أفرادها من أجيال ثلاثة تضم الجد والجدة وأولادهم الذكور وزوجاتهم والأحفاد، وإذا ضاق

البيت بهم يوسعونه بإضافة حجرات إليه أو بناء بيت ملاصق له ينتقل إليه أكبر الأولاد سناً، وهكذا وبمرور السنين تتكون ما يسمى بـ "جماعة" يجمعها الأصل المشترك، وعلى سبيل المثال فقد كان معظم أخوان أحد رؤساء قبيلة الحميدات يعيشون في منزل واحد حتى الحرب العالمية الثانية، وخصص لكل واحد منهم غرفة يسكن فيها هو وزوجته وأولادهما، ويشير أحد أفراد هذه العائلة إلى أنهم عاشوا في وئام – ظاهري على الأقل – نتيجة ممارسة كبير عائلتهم الساكن معهم سلطة مطلقة في تنظيم شؤونهم وتسيير أمور حياتهم، ولم يكن يتردد أحياناً في ضرب كل من يخالف أوامره أو يثير الشقاق والخلاف بين الساكنين، وقد ولدت في بيت مماثل لهذا يتألف من غرفة كبيرة لاستقبال الضيوف، وضعت فيها أرائك وكراسي، وللبيت صحن كبير تطل عليه عدد من الغرف خصصت لسكنى أهله وخزن مؤونة البيت.

البيئة الطبيعة

تتميز البيئة الطبيعية في منطقة الشامية بالتنوع والغزارة، وتكثر فيها أنواع مختلفة من الأشجار المثمرة وغير المثمرة والشجيرات والأعشاب، وبالإضافة إلى أشجار النخيل الكثيرة والقليل من أشجار الفاكهة مثل التين والعنب تنمو الشجيرات والأعشاب مثل الخشخاش على ضفتي النهر وقنوات الري والمبازل وفي المساحات غير المزروعة من الأراضي، ولبعض النباتات التي تتكاثر طبيعياً فوائد غذائية يستفيد منها الفلاح الفقير في تنويع مصادر غذاءه المحدودة.

تعيش في الحقول والأهوار أنواع مختلفة من الحيوانات البرية والطيور والحشرات ومن بين الحيوانات التي عددّها عبدالجبار فارس: الخنزير والضبع والذئب والثعلب وابن آوى والغزال والأرنب، أما الطيور فتشمل الصقر والغراب والبوم والبط والحبارى والدجاج البري[1]، وتوفر الأهوار بيئة طبيعية ملائمة لمعيشة وتكاثر العديد من أجناس الطيور، ويقصدها الشيوخ والموظفون والتجار الأغنياء لصيد البط والأوز باستعمال أسلحة الصيد النارية، كما يقوم الفلاحون بصيد أعداد كبيرة من الطيور والعصافير في أيام الحصاد باستعمال الشباك التي تنصب حول الأماكن المخصصة لجمع المحصول ودرسه وقسمته، وتستعمل الشباك أيضاً في صيد الأسماك التي كانت تنتشر بغزارة في الأهوار بالإضافة إلى وسائل الصيد الأخرى وهي: استعمال السم – ويعرف بالزهر – والفالة وهي حربة معدنية ذات شعب.

---

(1) عبد الجبار فارس، مصدر سبق ذكره، ص59.

تعيش في الأهوار أيضاً الخنازير البرية التي يكرها الفلاحون ليس لكونها حيوانات نجسة محرم أكلها دينياً فقط وإنما أيضاً بسبب خطرها على سلامتهم وعلى حيواناتهم وتخريبها للزرع، ويروون قصصاً عديدة عن اعتداءاتها على فلاحين أثناء عملهم في الحقول ويكاد يكون لكل واحد منهم قريب أو صديق هجم عليه خنزير بري فأخطأه أو بقر بطنه أو شق رجله بأنيابه وربما توفي بعضهم متأثراً بجراحه، وينظم الشيوخ وأتباعهم حملات من حين لآخر لصيد الخنازير، وقد تشاهدهم منحدرين في عدد من القوارب الصغيرة قاصدين المنطقة التي شوهدت فيها الخنازير وهم مسلحون بالبنادق الحربية وبنادق الصيد والفالات والخناجر. وتوجد أعداد كبيرة من الأفاعي والحشرات الزاحفة والطائرة في الأهوار، ويمكن اجتذاب الآلاف من الحشرات في دقائق معدودات وذلك بإشعال نار في ليالي الصيف الحار، ويروي أحدهم بأنه وجهلاً منه بذلك أشعل ناراً في أحد الليالي، ولم يمض وقت طويل حتى كانت الحشرات تملأ المكان وأجواءه مما اضطره إلى مغادرته خوفاً على نفسه.

وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين تأثرت الحياة البرية في الأهوار سلباً وذلك بسبب انخفاض مستوى الماء فيها والإسراف في استعمال المبيدات الحشرية والمخصبات الكيماوية.

الفصل الثاني
عناصر التركيبة الاجتماعية

حتى قيام الجمهورية في 1958م كان النظام القبلي هو السائد اجتماعياً في منطقة الشامية، وكانت القيم والتقاليد والعادات القبلية والعرف القبلي تتحكم باتجاهات وسلوك أفرادها وعلاقاتهم مع بعضهم البعض. ونتيجة ذلك فقد احتل شيوخ القبائل المرتبة الاجتماعية العليا في المجتمع، وعززت مكانتهم الاجتماعية داخل وخارج مناطقهم الثروات التي جمعوها من أملاكهم الزراعية وغيرها والنفوذ السياسي الذي تمتعوا به وصلاتهم بمراكز اتخاذ القرار السياسي والإداري، وبالإضافة إلى هذه النخبة المتسلطة قبلياً لعبت فئات أخرى أدواراً اجتماعية واقتصادية مميزة، وهم السادة العلويون والتجار الأغنياء وموظفو الإدارة المحلية والكسبة والفلاحون والمنبوذون، ويحتوي هذا الفصل على وصف لدور كل من هذه الفئات الرئيسية قبل وبعد قيام النظام الجمهوري.

التركيبة الاجتماعية قبل تموز 1958م

شيوخ القبائل

شكل شيوخ القبائل الفئة الاجتماعية الأكثر نفوذاً في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى 1958م. وكما هو متعارف عليه فإن لكل قبيلة رئيس أو زعيم ينتمي إلى عائلة معينة تعرف بعائلة الرؤساء والمنصب متوارث بين أفرادها، ولكن طريقة انتقال الرئاسة غير محددة فقد يرث أحدهم الرئاسة من أخيه المتوفى وقد يتجاوزه الابن الأكبر للرئيس بمساعدة عوامل وظروف مواتية مثل: عدم رغبة الأخ بالمنصب أو طموح الابن أو تمتعه بصلات خارج القبيلة بأطراف سياسية تعزز موقفه. ولهذا التقليد في إهمال تحديد الأحقية بالرئاسة ضمن العائلة بصورة دقيقة فائدة جمة في عدم فرضها على غير الراغبين بها أو غير القادرين على تحمل مسؤولياتها إلا أنها قد تتسبب بالأزمات والخلافات أحياناً، فقد تمر بالقبيلة فترات غير قصيرة لا يعرف فيها رئيسها على وجه التحديد خاصة إذا عرفنا أن أخوة الرئيس يطلق عليهم لقب الشيخ أيضاً. وليس من الواضح بالضبط علاقة الرئيس بأفراد أسرته الذين يقاربونه سناً ومكانةً واستحقاقاً برئاسة القبيلة، ويشكل هؤلاء أحياناً مراكز قوى مُفككة ضمن القبيلة ويمارسون سلطات كاملة أو شبه كاملة على أفراد القبيلة الذين يعملون ويسكنون على أراضيهم الزراعية.

يؤدي التنافس حول الزعامة وما يسببه أو يرافقه من نزاع على ملكية الأراضي إلى توتر شبه مستمر بين أفراد عائلة الرئاسة الطموحين وإلى انقسامات بينهم قد تصبح مستديمة، وغالباً ما يكون هذا التنافس والتحاسد خفياً، لكنه يظهر على السطح بين الحين والأخر، وقد يؤدي إلى صراعات مسلحة. وفي التاريخ غير البعيد لقبيلة الحميدات مثال على هذا الخلاف الذي تدخلت فيه وأذكت جذوته أطراف سياسية وقبلية خارجية، إذ قام أحد شيوخها وبتشجيع من سياسيين محترفين ورؤساء قبائل أخرى متحالفين معه بشق عصا الطاعة على رئيس القبيلة ومنافسته على الزعامة وقد بلغ الخلاف مرحلة استعراض القوة المسلحة بين الطرفين والسب العلني إلا أنه لم يتدهور إلى قتال فعلي وإراقة دماء. ومن المؤكد أن قوة القبيلة ونفوذها يعتمدان بدرجة كبيرة على وجود زعيم قوي مهاب ومطاع من قبل جميع أفرادها بما فيهم أفراد عائلته.

تنبع سلطة شيخ القبيلة أساساً من القيم والتقاليد والأعراف القبلية وبالدرجة الثانية من قوته التي يتمتع بها بفضل مساندة أولاده وأقرباءه وأنصاره من أفراد القبيلة وبدرجة أقل ولكنها مهمة أيضاً من ملكيته الزراعية وقيمتها الاقتصادية وكذلك من صلاته ونفوذه خارج القبيلة. وتعترف القيم والأعراف القبلية برئيس القبيلة باعتباره المهيمن على أمورها والممارس لسلطة الأمر والنهي على أفرادها، ولأن هذا العرف غير مكتوب فقد يختلف رؤساء القبائل في تفسيرهم لمحتوى ومدى السلطة التي يحق لهم ممارستها، وفيما كان الكثيرون يبدون حكمة ممزوجة بالحزم في تعاملهم مع أتباعهم متوخين بشكل عام مبادئ العدالة والإنصاف فقد تمادى بعضهم في استعمال السلطة والشدة إلى درجة القسوة والتعسف واستغلال السلطات. ويتضح من أقوال وسلوك أفراد القبائل بأن أسس العلاقة بين الشيخ وأتباعه سلطوية–أبوية Patriarchal إذ يعترفون بسلطته باعتباره أباً لجميع القبيلة وهم يشيرون إليه بالفعل على أنه "أبوهم" ويخاطبونه في الكثير من المناسبات إذا أرادوا استمالته وإثارة مشاعره الإيجابية–الإنسانية "أنت أبونا" أو "أنت أب الكل"، وقد يضفي البعض منهم هذا اللقب على جميع أفراد عائلة الرؤساء وحتى الأطفال الذكور منهم تعبيراً عن احترامهم لهم. وتفرض هذه العلاقة حقوقاً وواجبات على الطرفين، فمن واجبات رئيس القبيلة باعتباره أباً لأفرادها تعهد جميع أبناءه بالعناية والرعاية، وتوفير سبل الرزق والعيش لهم من خلال تخصيص مساحة من أرضه الزراعية ليقوموا بزراعتها وتحصيل معاشهم منها وعليه أيضاً واجب الحفاظ على مصالحهم الأخرى والدفاع عنهم ومساندتهم في استحصال حقوقهم وفض النزاعات بينهم. وترتب هذه العلاقة أيضاً واجبات على أفراد القبيلة من أهمها طاعة الرئيس وتنفيذ أوامره واحترامه دائماً، ومن مظاهر هذا الاحترام الوقوف تبجيلاً له عند دخوله مجلسهم والمشي وراءه والسلام عليه عند

السفر وبعد العودة وكذلك تقبيل يده، حتى إذا كان يصغرهم سناً، وقد يعمد الشيخ بسحب يده قبل أن يقبلها تابع كبير السن أو أحد رؤساء الفروع الكبيرة للقبيلة.

تمثل القوة الشخصية مصدراً أخراً مهما لسلطة رئيس القبيلة ومن الواضح أن هذا الرئيس لا يستطيع ممارسة سلطاته التي تضمنها له الأعراف القبلية إذا لم تكن لديه أدوات تنفيذ وممارسة وفرض هذه السلطات، ويعتمد عادة على عائلته الممتدة وخاصة أولاده وأخوانه الأقربين في تحقيق ذلك إضافة إلى انتقاءه لعدد من الأتباع المخلصين وكذلك العبيد إن وجدوا الذين يزودهم بالأسلحة ليقوموا بمرافقته في غدوه ورواحه، وأطرى أمامي أحد الفلاحين شيخه لتمتعه ببنية قوية وعود صلبة وقدرة على تحمل الحر الشديد وقضاء الساعات الطوال في الإشراف على عمل أتباعه في الحقول وفي شق القنوات، وتذكر بإعجاب يوم أغضبه فلاح فصفعه بشدة إلتوت منها رقبة الفلاح الذي راح يتوسل إلى رئيسه ليصفعه ثانية حتى تعود رقبته إلى وضعها الطبيعي، وبغض النظر عن المبالغة التي تتضمنها هذه الرواية فإنها تعبر عن إعجاب واحترام عميقين للشيخ القوي بدنياً إضافة إلى مصادر قوته الأخرى ويزداد هذا الإعجاب والاحترام إذا امتلك الشيخ مواهب أخرى مثل القراءة والكتابة والإلمام بالمبادئ الدينية.

شكل اعتراف النظام الملكي بسلطات رؤساء وشيوخ القبائل مصدراً مهماً لمشروعية دورهم ومكانتهم بين قبائلهم وقد تحقق ذلك في قانون دعاوى العشائر والذي بمقتضاه يتم الفصل في جميع القضايا التي يشترك فيها طرف عشائري وفقاً للعرف القبلي وذلك من قبل مجلس عشائري أو هيئة تحكيمية خاصة يشكلها المسؤولون الإداريون المختصون، ويرى جعفر الخياط في كتابه (القرية العراقية) بأن هذا القانون "اعترف بالشيوخ وأشركهم في حكم البلاد..." [1].

ساعد قانون تسوية حقوق الأراضي رقم 50 لسنة 1932م رؤساء وشيوخ القبائل في تثبيت مراكزهم ودعم سلطاتهم وذلك بتسهيل تملكهم للأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، واستغل العديد منهم هذا القانون للاستيلاء على أراضي الكثير من أتباعهم من الفلاحين وصغار المالكين وتسجيلها بأسمائهم، ولا يزال هؤلاء الفلاحون والمزارعون أو ورثتهم يشتكون بمرارة من الظلم الفادح الذي وقع عليهم من بعض الشيوخ الذين استحوذوا على أراضيهم الزراعية مما اضطر بعضهم إلى ترك الزراعة والبحث عن مصادر رزق أخرى.

---

(1) جعفر الخياط، مصدر سبق ذكره، ص44.

بعد حوالي عام من صدور هذا القانون شرعت السلطات العراقية قانوناً آخر عزز قوة ومكانة مالك الأرض ولم ينصف الفلاح فقد ضمن قانون حقوق وواجبات الزراع لعام 1933م لصاحب الأرض الزراعية سيطرة تامة على فلاحيه الذين أصبحوا في حالة كونهم مديونين له أقناناً أو شبه أقنان، فقد اعتبرت المادة (12) من هذا القانون دين الفلاح الزراعي ديناً ممتازاً وفرضت عليه المادة (14) سداده في حالة طرده من المزرعة وحرمته من حق العمل في مزرعة ثانية أو إدارة حكومية أو غير حكومية مادام مديوناً لرب عمله السابق[1]. وإذا عرفنا بأن من المعتاد أن يلجأ الفلاحون إلى الاقتراض سنوياً من الشيخ لسد احتياجاتهم المعيشية الأساسية فإن من الممكن الاستنتاج بأن غالبيتهم العظمى كانوا يدينون بمبالغ من المال للشيخ وبالتالي فهم ليسوا مخيرين في العمل لديه أو لغيره.

تشكل مساحة الأرض التي يملكها رئيس القبيلة، وبالتالي اعتماد عدد كبير من أفراد القبيلة عليه في توفير وتحصيل الرزق، مصدراً أخراً لسلطته وقوته وتؤكد المعلومات المتوفرة بأن ملكية الأراضي التي بحوزة رؤساء القبائل وشيوخها كانت أصلاً تحت سيطرة القبيلة استحوذت عليها بوضع اليد والقوة أو بمنحة من الدولة العثمانية وغالبيتها أميرية – أي أن ملكيتها تعود للدولة التي أعطت حق استغلالها وزراعتها لرؤساء القبائل والملاكين لأغراض سياسية أو مكافأة على ولائهم. فمثلاً يروى أن السلطات العثمانية ساعدت قبيلة آل فتلة المعروفة على الاستيطان في منطقة الشامية والمشخاب كثمن لطاعتها وولاءها ولاستعدائها على القبائل المناهضة لها مثل الخزاعل وآل شبل وبني حسن [2]، واعتمدت حكومات العهد الملكي سياسة مماثلة في اكتساب المناصرين ومعاقبة المعارضين من شيوخ القبائل.

وبسبب أهمية الملكية الزراعية كقاعدة اقتصادية واجتماعية لقوة رئيس القبيلة وشيوخها فإنهم مستعدون لاستعمال القوة وأية وسيلة أخرى في سبيل الاحتفاظ بممتلكاتهم وأحياناً للسيطرة على أراضي أقاربهم وجيرانهم، لذلك تكثر الصراعات حول الأراضي وحدودها وحقوق استغلالها بين القبائل المتجاورة وحتى داخل القبيلة الواحدة، وتعد هذه الخلافات عاملاً رئيسياً في تفرقها وتشتتها وعدم ظهور إجماع أو اتفاق بينها على الرغم من وجود سمات أساسية مشتركة بينها من أهمها انتمائها الطائفي ناهيك عن المنافع الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تجنيها من هذا التضامن. وقد استغل ساسة بغداد المحترفون في العهد الملكي سهولة تحريك أطماع رؤساء القبائل في الأرض والتلاعب بها لإثارة التنافس والخلاف بينهم من أجل الإبقاء على تفرقهم والحصول على مكاسب سياسية ذاتية.

---

(1) جعفر الخياط، مصدر سبق ذكره، ص44.

(2) عبد الجبار فارس، مصدر سبق ذكره، ص81.

تمثل الصراعات المسلحة حول الأراضي أهم وأبرز الأحداث التي حفل بها تاريخ المنطقة وجنوب العراق بشكل عام، وتروي بعض المصادر أن فرعاً من قبيلة بني تميم المعروفة كان مستقراً في المنطقة قبل إزاحته وطرده من قبل قبيلة الحميدات التي استوطنت فيها. وبعد إجبار بني تميم على التخلي عن بعض أراضيهم قام أحدهم باغتيال شيخ القبيلة المحتلة والتي ردت بحملة انتقامية شديدة نتج عنها قتل شيخ بني تميم وأحد شيوخ آل إبراهيم الذي استضافه، وباءت بالفشل كل محاولات بني تميم في استرجاع الأراضي التي كانت بحوزتهم، وفي آخر هذه المحاولات أفلح أربعون من مقاتليهم في احتلال إحدى القلاع (وتسمى جلعة) وأسروا المكلف بحراستها ولكنهم حوصروا داخلها وبعد نفاذ ذخيرتهم واستسلامهم قتلوا ذبحاً. وبسبب خلاف آخر حول ملكية أراضي زراعية قام عدد من أفراد نفس القبيلة وبقيادة عدد من أفراد عائلة الرئاسة بهجوم مسلح مباغت على عشيرة الجبور المجاورة في شباط من عام 1957م، مما أسفر عن مقتل وجرح بعض الجبوريين وعلى أثر ذلك ألقي القبض على عدد من أفراد القبيلة بما فيهم أفراد من عائلة الرئاسة، وأصر متصرف لواء الديوانية على حبسهم حتى موعد محاكمتهم، لكن الشيوخ استعملوا نفوذهم لدى الأمير عبدالإله – الوصي على عرش العراق وخال الملك فيصل الثاني – الذي استجاب لذلك بنقل المتصرف والافراج عن الموقوفين، وفيما بعد سويت القضية عشائرياً.

أدرك رؤساء وشيوخ القبائل أهمية الملكية الزراعية في إرساء وتقوية التحالفات وكسب الأعوان وقد تصرفوا في ذلك على غرار الحكومات والنظم التي تعاقبت على حكم العراق حتى الوقت الحاضر في منح الأراضي أو حق الانتفاع بها إلى الأتباع لشراء وضمان ولاءهم وإخلاصهم، والمثال على ذلك إقدام رئيس إحدى القبائل في المنطقة بمنح أحد أقاربه ألفا دونم عراقي (الدونم = 2500م^2) لكسب تأييده ومساعدته على الرغم من معارضة واستنكار أولاده وإخوته الذين حرموا منها.

لم تهتم السلطات الحكومية كثيراً بما يدور داخل القبائل أو بالطريقة التي يمارس بها رؤساء القبائل وشيوخها سلطاتهم على أفراد قبائلهم ماداموا موالين للحكومة أو الوزارة الحاكمة، ولو أدى سقوط وزارة وتشكيل أخرى أحياناً إلى تعرضهم لبعض الضغوط والمضايقات فقد كان ذلك مؤقتاً بشرط أن لا يقودوا عصياناً مسلحاً ضد الحكومة ولا يثيروا صراعات مسلحة مع قبائل أخرى، وبالتالي فقد كان بمقدور رئيس القبيلة إيقاع إجراءات عقابية شديدة على أتباعه تصل إلى حد القتل أو الطرد من أرض أو ديرة القبيلة والعقاب الجسدي بأنواعه، وكانت النظرة السائدة بين الفلاحين تؤكد على شرعية هذه العقوبات باعتبارها إجراءات تأديبية يفرضها أب كل القبيلة على أبناءه من أفراد القبيلة مما وفر التبرير لمعاملة قد تنطوي على إهانة كبيرة لكرامة القبلي وإذلالاً له تتنافى مع حرصه الفائق على كرامته وعزه نفسه التي

قد تدفعه في مواقف أخرى وتحت ظروف مختلفة إلى رد إهانة أبسط من ذلك بكثير صاعاً بصاعين وإلى حد قتل المعتدي.

حرص رؤساء القبائل وشيوخها على صون سلطاتهم وسيطرتهم على أتباعهم وتصدوا لأي تحد لسلطاتهم أو عصيان من داخل أو خارج قبائلهم ولم يتسامحوا في ذلك، ولم يترددوا في معاقبة من يجرأ على مخالفتهم أو الخروج على سيطرتهم. وسلطة رئيس القبيلة في إيقاع العقوبات الشديدة كفيلة غالباً في ردع أتباعه عن الخروج على سيطرته، وربما أكثر ما يخشاه القبلي طرده من ديرة القبيلة وحرمانه من العيش في كنف جماعته التقليدية وكسب رزقه من الزراعة في أرضها وبالتالي فقدانه الشعور بالانتماء إلى جماعة والإحساس بالأمان والاطمئنان إلى مساعدتهم له عند الحاجة. وتبين الرواية التالية فداحة هذه العقوبة التي يمكن أن تفرض بسبب مخالفة بسيطة ولكنها ذات مغزى رمزي مهم بالنسبة لرئيس القبيلة وقوته وهيبته:

> في بداية هذا القرن وأثناء قيام الابن الأكبر لرئيس إحدى القبائل بقسمة غلال أرض والده أقدم أحد أفراد العائلات الرئيسية في القبيلة بالاحتجاج على القسمة وركل القفة (وعاء الكيل) فغادر ابن الشيخ غاضباً ليشتكي لوالده الذي أمر فوراً بإحراق منازل جميع أفراد هذه العائلة وطردها من ديار القبيلة وظلت هذه العائلة الكبيرة برجالها ونساءها وأطفالها مشردة لعدة شهور حتى قبل الرئيس وساطة شيوخ آخرين ورجال دين ورضى بعودتهم.

وتدل معلومات وروايات متواترة على أن بعض رؤساء وشيوخ القبائل كانوا يسيئون أحياناً استعمال سلطاتهم شبه المطلقة على أتباعهم، والمثال على ذلك استعمال بعضهم سطوتهم ونفوذهم للاستيلاء على أراضي صغار الفلاحين ومستضعفيهم وتسجيلها بأسمائهم.

وتشير بعض الروايات كذلك الى ضعف التزام بعض الشيوخ بالتروي والإنصاف وضرورة تقصي الحقائق والبينات بالطرق المقبولة عند اصدارهم الحكام واتخاذ القرارات، وبالأخص المصيرية منها بحق أتباعهم، والتي يتوجب اتصاف الحاكم العادل بها، ويستذكر الفلاحون القضايا التي فشل فيها شيخ في البرهان على رجاحة عقله وعدالة أحكامه في معرض التندر على هذا الشيخ والسخرية من تصرفاته البعيدة عن الحكمة أو قسوته الشديد في استعمال سلطاته، ومن المؤكد أن سمعة ومكانة هذا الشيخ تتضرر نتيجة هذا التصرفات، والشيخ الذي يفشل في كسب احترام وولاء أتباعه يضطر غالباً إلى استعمال القوة بإفراط وتعسف والتهديد بها بوتيرة أعلى من غيره، ويتداول القبليون في المنطقة قصة

الشيخ الذي أجبر حراس حديقته على التغوط أمامه ليتأكد بأن أحداً منهم لم يأكل من كرومها، ويستدل من تجربة شيوخ عشيرة بني أسد على أن لصبر القبليين على ظلم شيوخهم حدوداً، إذ أدى وتعسف رؤساء هذه العشيرة من آل خيون في منطقة الجبايش إلى خروج العشيرة كلها عليهم[1].

وحتى تموز 1958م كان رئيس كل قبيلة في هذه المنطقة يمارس مهاماً عديدة من أبرزها ما يلي:

1. قيادة القبيلة في السلم والحرب بما في ذلك عقد التحالفات مع القبائل الأخرى وإعطاء التعهدات والوعود بمساندة أفراد القبيلة للمرشحين السياسيين في الانتخابات وتمثيل قبيلته أمام الإدارة المحلية.

2. الدفاع عن مصالح القبيلة وجميع أفرادها وذلك من خلال الاتصال بالجهات السياسية والمركزية والإدارات المحلية لضمان حقوقها في الأرض والمياه وتأمين الخدمات المختلفة لهم من قانونية وإدارية وصحية وغيرها. وتوجد أدلة كثيرة على توظيف بعض الشيوخ لنفوذهم السياسي في الحصول على منافع جمة لأنفسهم بالدرجة الأولى ولأفراد قبائلهم بصورة غير مباشرة، ويؤكد عبدالجبار فارس بأن "الكثير من الأعمال – في مجال الري – تمت على حساب الخزينة ولم تكن الغاية منها إلا نفع أشخاص معدودين ليزداد تمركز حكمهم الإقطاعي ومن تلك الأعمال حفر نهر الهزامية المتفرع من شط الشامية فكلها أنشئت لحساب أشخاص معدودين..."[2].

3. حل الخلافات والنزاعات بنفسه أو إحالتها إلى (عرافة) أو قاض قبلي ملم بالعرف القبلي يستمع إلى الشكوى والادعاءات ويقضي فيها. وتعرض على رئيس القبيلة قضايا القتل وتحديد الدية والفصل أو التعويض ولا يكاد يمر أسبوع واحد أثناء موسم الزراعة دون أن يطلب منه البت في خلافات حول توزيع مياه السقي أو تعدي الماشية على الزرع وغير ذلك.

4. تجهيز أفراد القبيلة بالسلاح والذي يشترى من المهربين، وكان كل واحد من هؤلاء القبليين مستعداً لدفع مبلغ باهظ – قد يساوي دخله لعدة سنوات – ثمناً لبندقية وذلك نظراً لما يوفره السلاح الشخصي من شعور بالقوة والمنعة والأمان واكتمال الرجولة واستعداد لصد عدوان الأعداء الخارجيين ودفع غائلة الأعداء من داخل القبيلة وردع اعتداءاتهم وسطو اللصوص.

---

(1) عبد الرزاق ظاهر، الإقطاع والديوان في العراق. مصر: مطبعة السعادة، 1946.

(2) عبد الجبار فارس، مصدر سبق ذكره، ص33.

5. إدارة العملية الزراعية في أرضه وذلك بتوفير احتياجات الفلاحين من بذور وسماد ومكائن وآليات زراعية والإشراف على تنظيم وتنفيذ حملات العمل الجماعي والتعاوني والمعروف بـ "الحشر" لإقامة السدود وكري الأنهار وقنوات الري وشق قنوات التصريف واستصلاح الأراضي وتسويتها وتوفير القروض الحسنة – غير الربوية – لهم.

ويؤدي الرئيس أو الشيخ هذه المهام بنفسه وبمساعدة أولاده وأخوانه أو يعين "سركالا" أي مديراً زراعياً للاهتمام بإدارة شؤون الزراعة التفصيلية.

السادة

يعود نسب السادة العلويين إلى الرسول الأعظم محمد(ص)، وهم يشكلون فئة أو شريحة متميزة عن بقية فئات مجتمع الشامية، ويتجمع السادة في جماعات متجاورة تضم عدة عوائل أو أفراد ويعرفون إما باسم أحد أجدادهم أو بلقب يشتهرون به مثل "آل بوطويسة و "آل بوهدمة"، ولهذه الأسماء جذور وخلفيات في إشارتها إلى كرامات مزعومة تحققت لأجدادهم يتداول روايتها الناس كبرهان على علو مكانتهم وقدرهم، ويبدي الجميع احتراماً كبيراً وعميقاً لجميع السادة وقد اعتادوا على تقبيل أياديهم ومراعاة أقصى حدود الأدب واللطف في التعامل معهم ومساعدتهم في قضاء حوائجهم، وإذا أقسم أحدهم في حضرة سيد فإنه يُقسم عادة بـ "وحق جدك" أو "وحق أجدادك"، أو أنهم يقسمون بأحد أجداد السيد المعروفين مثل السيد مهدي أو السيد صالح.

يعمل غالبية السادة في الزراعة إلا أنهم لا يصنفون ضمن فئة الفلاحين إذ أن مكانتهم الاجتماعية أعلى من هؤلاء بدرجات ولكنهم لا يمتلكون سلطات وقوة رؤساء وشيوخ القبائل ولا ثروات التجار، ويمكن القول بأن سلطتهم على الناس معنوية– دينية أو ذات جذور دينية بحتة. وبالإضافة إلى الاحترام الذي يكنه الناس لهم بسبب نسبهم الرفيع فإنهم يخشون غضب السادة ومما يمكن أن يجر عليهم ذلك من ويلات وسوء طالع ويطلقون على هذه القوى الخفية "التشور"، ويعتقدون جازمين بأن السيد "يشور" بمن يعتدي عليه بالقول أو بالفعل ولا ينتج ذلك عن عمل يقوم به السيد مثل الدعاء إلى الله بمعاقبة المعتدي وإنما هو عقاب سريع ينزل من الله بفضل المقام الرفيع الذي اكتسبه السادة بنسبهم الشريف.

يعرف الذكر بـ "السيد" وتلقب الأنثى بـ "العلوية"، ويتوارث السادة هذه المكانة من آباءهم وليس من أمهاتهم، ويرفض السادة عادة تزويج بناتهم إلى غير السادة وذلك على أساس عدم التكافؤ وخوفاً من احتمال تعرضها لسوء المعاملة والإهانة من قبل زوج "عامي" وهي التسمية التي تطلق على غير

السيد مهما كان مركزه الاجتماعي، وقد يوافقون في بعض الحالات على تزويج بناتهم لرؤساء وشيوخ القبائل. ويعتبر الناس زواج السيد من بنت لهم شرفاً عظيماً وقد يبادرون في عرض بناتهم على سيد من أجل ذلك، واستغل بعض السادة ذلك في التزوج من عدة نساء، ويتذكر البعض بأنه كان لأحد السادة من زوجاته العديدات عدداً كبيراً من الأولاد حتى لم يعد بإمكانه معرفة أسماءهم. ويميز بعض السادة أنفسهم عن "العامة" بلباس خاص يتكون من عمامة سوداء وحزام أخضر ويكتفي البعض بالحزام الأخضر، ويستنتج من كل هذا بأنه وعلى الرغم من وجود حواجز اجتماعية بين السادة وغيرهم إلا أنهم لم يشكلوا فئة أو طبقة اجتماعية مغلقة.

يعمل غالبية السادة في زراعة أرض رؤساء وشيوخ القبائل، ويحصل العديد منهم على معاملة خاصة، تتمثل في تخصيص الشيخ قطعة أرض تسمى بـ "الشكارة" يزرعها فلاح لصالح أحد السادة الذي يستلم غلتها في آخر الموسم، كما يستوفي البعض منهم الحق الشرعي المعروف بـ "الخمس" من الشيوخ والموسرين، ويمثل ذلك دخلاً إضافياً شجع بعض السادة على ترك العمل والتقاعس في طلب الرزق.

برع بعض السادة في دراسة أصول الدين والفقه وحفظ الشعر وتنمية مواهبهم الأدبية ويقصدهم الناس لتعلم دينهم والإجابة على أسئلتهم المتعلقة بالقضايا والحقوق الشرعية، وقد اشتهر بعضهم بسعة المعرفة والثقافة والتقوى والورع مما زاد مكانته الاجتماعية رفعة وسموا، وحتى فترة قريبة نسبياً ظل سكان الشامية يقسمون بحياة أو روح إثنين من السادة لما كان لهما من سمعة عطرة ومكانة مرموقة تساوي أو حتى تتفوق على مقام رؤساء القبائل، وقد جمع هذان السيدان بين شرف النسب والمعرفة الدينية والأخلاق الفاضلة مما حدا برؤساء القبائل إلى التهافت على زيارتهما وتكريمهما، وتدل هذه الظاهرة على عمق الاحترام والتقدير الذي كان يبديه الجميع للسيد الضليع بأصول الدين والفقه في مجتمع اتصف بالأمية وندرة المتعلمين.

يحرص الناس على أن يتقدمهم سيد أو أكثر في المناسبات الاجتماعية المهمة مثل: الأعراس والجنازات ووفود الصلح أو "المشيات" وذلك تبركاً بهم. ولقد لعب السادة دوراً حيوياً في تقوية العلاقات الاجتماعية والمحافظة على السلام الاجتماعي وذلك من خلال مشاركتهم الفعالة في إصلاح ذات البين وفض النزاعات بين القبائل وداخلها وخاصة الدموية منها، وكانت مشاركة السادة في وفود الصلح أمراً مفروغاً منه أملاً في تسهيل الاتفاق على حل يرضي به الطرفان المتنازعان، إذ يساعد حضور السيد في منع إذكاء الخلاف أثناء المفاوضات على الأقل وذاك لأن الطرفين المتخاصمين يستحيان من التعبير عن مشاعرهما السلبية المتبادلة بقارص الكلام أو التهديد احتراماً للسيد ويقلل هذا من احتمال انهيار

المفاوضات. وبالإضافة إلى دوره المهدئ والملطف لأجواء المفاوضات يبادر السيد إلى استعمال مكانته لحث الطرفين على تقديم التنازلات وإبداء التسامح مما يسهل التوصل إلى حل وسط ويكفي أحياناً أن يردد السيد القول "أمشي عليكم جدي أن تقبلوا بهذا..." ليقبل الطرفان بما يفرضه السيد.

تتصف الطريقة التي ينبري بها بعض السادة لإيقاف النزاعات الدموية بالإيثار والتضحية في أسمى صورها، وهي ظاهرة نادرة ومثيرة للإعجاب في مجتمع جُبِلَ على القسوة والفردية والأنانية المفرطة، ويذكر سكان المنطقة مسارعة بعض السادة إلى سوح المعارك للوقوف حائلاً بين الطرفين المتصارعين من القبائل أو الجماعات مخاطرين بأرواحهم، ويشيرون إلى مقتل البعض منهم أو إصابتهم بجروح بسبب ذلك، وغالباً ما تنجح هذه الطريقة في إيقاف القتال إذ يخشى الطرفان قتل أو جرح سيد مما سيؤدي – باعتقادهم – إلى نزول غضب الله ورسوله عليهم، ويمكن القول بأنه لولا وجود السادة بين ظهرانيهم لكان التزام أفراد هذا المجتمع بالمبادئ والأخلاق الإسلامية أوهى مما هو عليه.

كبار الموظفين والتجار الموسرين

شكل كبار الموظفين والتجار الأغنياء فئة متميزة في المجتمع المحلي بسبب سلطاتهم وقوتهم أو ثرواتهم ونفوذهم، وبسبب صغر حجم الإدارة المحلية فإن عدداً قليلاً من موظفيها تنطبق عليهم بحق تسمية كبار الموظفين مثل: قائمقام القضاء ومديري النواحي التابعة للقضاء ومدير الشرطة والقاضي الذين منحتهم القوانين والتعليمات والقرارات الرسمية صلاحيات واسعة. وبسبب ضعف الرقابة المركزية أو عدم اكتراث القائمين عليها فقد أساء البعض منهم استعمال سلطاته للحصول على منافع شخصية وجمع الثروات، واتصفت معاملتهم للرعية المستضعفين بعدم الإنصاف والتعسف والاستعلاء.

إن نظرة فاحصة على خلفيات ومؤهلات هؤلاء الموظفين الكبار في العهد الملكي تبين وجود سمات أساسية مشتركة بينهم مثل: أصولهم الحضرية وانتماءهم إلى أسر ذات نفوذ أو قادرة على الوصول والتأثير على مراكز القرار في بغداد وحصولهم على شهادات عليا وخاصة في مجال الحقوق. ووفقاً لما ذكره عبد الرزاق الظاهر في كتابه (الإقطاع والديوان في العراق) فإن القبول في كلية الحقوق وتعيين الموظفين والحكام في العهد الملكي لا يتما عادة دون وساطة ومحسوبية [1].

أدى التفاوت الكبير في الخلفيات والثقافة بين الموظفين الحكوميين الممثلين للسلطة المركزية وبين السكان المحليين إلى النظرة السلبية المتبادلة وفقدان الثقة بين الطرفين، وهي ظاهرة متوارثة من العهد

(1) عبد الرزاق الظاهر، مصدر سبق ذكره، ص59.

العثماني، فقد نظر هؤلاء الموظفين بتعالٍ واحتقار إلى القبليين لكونهم أميين ميالين إلى العصيان والنزاع، فيما اعتبرهم القبليون بالمقابل أغراباً طارئين عليهم وجائرين وغير منصفين ومرتشين.

حتى تاريخ تنفيذ القرارات الخاصة بتأميم التجارة الداخلية في السبعينات لعب كبار التجار دوراً مهماً في المجتمع المحلي من خلال قيامهم بالعمليات التجارية من بيع وشراء، وكانوا يشترون محاصيل الأرز وغيرها من الحبوب والتمور، ويبيعون المواد الغذائية وغيرها من لوازم العيش وامتلكوا أو استأجروا لهذا الغرض مخازن تجارية تعرف بـ "العلوات" وخزنوا بضاعتهم في خوان أو مخازن كبيرة، وللبعض منهم شاحنات لنقل الحبوب والبضاعة من وإلى الأسواق المحلية.

ينحدر هؤلاء التجار من خلفيات اجتماعية متنوعة، فقد قدم البعض منهم من مناطق بعيدة في العراق، وحتى الخمسينات كان اليهود يشكلون نسبة غير قليلة منهم، وعقدوا صداقات وصلات وثيقة مع رؤساء وشيوخ العشائر وكبار الموظفين ساعدتهم في تنمية مصالحهم وقضاء حوائجهم، وربما لجأ شيخ إلى تاجر غني لإقراضه مبلغاً من المال إذا كان عائد أرضه قليلاً في سنة ما، ويروى أن أحد شيوخ الحميدات اضطر أثناء العهد الملكي إلى اقتراض مبلغ كبير من أحد التجار اليهود بضمان أرضه وبفوائد كبيرة، وكاد أن يفقد أرضه بسبب تأخره في السداد لولا مساعدة أحد أقربائه الذي بادر إلى تسديد القرض. ويؤكد السكان المحليون بأن الربا أفلس كثيراً من الرؤساء وذلك بسبب الفائدة الربوية الفاحشة التي يتقاضها بعض المرابين، فقد كان المرابون اليهود في الشامية يقرضون بفائدة 5 إلى 10 بالمائة شهرياً، فيما كان تجار النجف يستوفون فائدة سنوية قدرها 20 بالمائة.

تعتمد مكانة التجار الموسرين على ثرواتهم وسيطرتهم على التجارة المحلية وفيما يبدي الناس إعجاباً بالأثرياء باعتبار أنهم أصحاب "بخت" أو حظ استثنائي يميزهم عن البشر العاديين الفقراء إلا أنهم لا يضمرون احتراماً للتجارة أو البيع والشراء كوسيلة للرزق لاعتقادهم بأن التجار لا يتورعون عن الكذب والاحتيال لترويج بضاعتهم ولأخذهم الربا الفاحش، وعندما بترت يد أحدهم في حادث طريق اعتبر بعض السكان ذلك عقاباً إلهياً استحقه لتعامله بالربا وأكل المال الحرام.

صغار الموظفين والكسبة

شكل صغار الموظفين وأصحاب المحلات التجارية والمعامل الصغيرة فئة اجتماعية صغيرة العدد وأقل مكانة ونفوذاً من الفئات المذكورة سابقاً ولكنهم يتميزون اجتماعياً واقتصادياً عن الفلاحين، ويشمل

المتعلمون ضمن هذه الفئة صغار موظفي الإدارة المحلية من كتبة ومعلمين ومهنيين مثل المحامين والطبيب المقيم. وحتى الستينات شغل العاملون في مهنة التعليم مكانة اجتماعية مرموقة، ذلك بفضل تنامي اهتمام النظام الملكي في سنواته الأخيرة بالتعليم وإقبال الناس عليه باعتباره وسيلة مضمونة من وسائل الترقي على السلم الاجتماعي، وشكل المعلمون في تلك الفترة بفضل عددهم واتجاهاتهم نواة للطبقة الوسطى الجديدة، فقد كفلت لهم رواتبهم الشهرية مستوى معيشي مريح مما شجع العديد من سكان المدينة وقراها على تسجيل أولادهم في المدارس أملاً في الالتحاق فيما بعد بمعاهد إعداد المعلمين.

بالإضافة إلى مهنة التعليم كانت المحاماة هي المهنة الأخرى الرئيسية التي تضمن لصاحبها وظيفة ثابتة في الإدارة المحلية أو عملاً حراً يدر عليه دخلاً جيداً، وعمل عدد من المحامين في الشامية على تلبية احتياجات المنطقة وسكانها للخدمات الحقوقية وازدهرت مكاتبهم بسبب كثرة الخلافات حول الأراضي والمياه وقلة معرفة ودراية القرويين الأميين بطرق وإجراءات التعامل مع أجهزة الدولة وخشيتهم من مراجعة الإدارات وموظفيها، وشجع ذلك عدداً من أولاد الشيوخ على التخصص في القانون فالتحقوا بكلية الحقوق في بغداد أو مثيلاتها في الدول العربية وعادوا بعد نيلهم الشهادات لفتح مكاتب محاماة خاصة، واشتهر من بينهم الذين نجحوا في إقامة علاقات وثيقة مع الحكام والموظفين المحليين، واستثمروا هذه العلاقات في خدمة مصالح موكليهم وإنجاز معاملاتهم بسرعة.

يوفر أصحاب المحلات التجارية والمعامل الصغيرة خدماتهم لسكان مدينة الشامية والمناطق المتاخمة لها، وكانت احتياجات الفلاحين من بضاعة هؤلاء يسيرة ومتواضعة وتكاد تقتصر على الشاي والسكر والسجائر والأقمشة، ويقصدهم الفلاحون مرات معدودات خلال السنة لشراء احتياجاتهم من هذه السلع التي يدفعون ثمنها نقداً أو بالدين حتى موسم الحصاد. ويفرض بعض أصحاب الدكاكين على زبائنهم من الفلاحين الدفع بـ "الأخضر" أي يقوم الفلاح بسداد دينه بكمية معينة من الأرز أومحصول آخر يقررها البائع ضامناً لنفسه أرباحاً فاحشة محرمة. ويصف عبد الجبار فارس العبء الذي يلحق بالفلاح من جراء ذلك، فقد اضطر أحد الفلاحين إلى بيع ثورين لسداد ثمن ثلاث دجاجات وفوائده، كما أن سركالا اشترى حذاءاً ثمنه دينار واحد ونصف بحوالي طن مؤجل من الأرز جاوز سعره آنذاك سبعة دنانير [1]. ويقابل الفلاحون استغلال أصحاب الدكاكين بمشاعر الغضب والكره، وكثيراً ما تنشأ خلافات بينهم حول قيمة الديون المتراكمة على الفلاحين وذلك بسبب أميتهم وجهلهم بالحساب، وترجح ادعاءات أصحاب الدكاكين في هذه الحالات، وقد يكون هذا الاستغلال أحد أسباب احتقار الفلاحين لمهنة البقالة.

---

(1) عبد الجبار فارس، مصدر سبق ذكره، ص59.

الفلاحون

يأتي ترتيب الفلاحين الذين يشكلون أكثرية سكان المنطقة في المرتبة الأخيرة على الهيكل الاجتماعي القبلي من حيث المكانة الاجتماعية بعد الشيوخ والسادة، وحتى صدور قوانين الإصلاح الزراعي وتنظيم العلاقة الزراعية في ظل النظام الجمهوري خضع الفلاحون تماماً لسلطة رؤساء وشيوخ القبائل الذين عاملوهم بشكل عام بتعسف وقهر وسخروهم في العمل ساعات طوال في أراضيهم الزراعية وأجبروهم على ذلك أوقات الحر الشديد والبرد القارص مقابل حصة قليلة من غلة الأرض لم تكن كافية لسد رمقهم واحتياجات عوائلهم الأساسية من غذاء ومسكن وملبس، ومن المحزن أن ينتج هؤلاء الفلاحين نسبة غير قليلة من محصول أجود أنواع الأرز في العراق ولكنهم لا يعرفون طعمه إلا في المناسبات والأعياد في مضيف الشيخ، إذ يضطر معظمهم إلى بيع محاصيلهم لكي يسددوا ديونهم نقداً أو يسلمونها عيناً إلى أصحاب الدكاكين ويشترون بفضلة ذلك قمحاً أو طحيناً يصنعون منه الخبز الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للفلاح وعائلته بالإضافة إلى التمر و"الغموس" من الخضروات التي تزرعها زوجته قرب بيتهما أو يشتريها بثمن بخس. وقد يكون خبز القمح بعيد المنال بالنسبة لبعض الفلاحين الفقراء الذين يضطرون إلى تناول خبز الدخن أو الشعير بدلاً منه. وحسب تقديرات جعفر الخياط فإن الدخل السنوي للفلاح العراقي بأسعار ما قبل الحرب العالمية الثانية لم يتجاوز ثلاثة دنانير يخصص منها 70 بالمائة لتأمين غذاءه من الخبز والإدام القليل (1). ويحرص كل فلاح على اقتناء بقرة، ويتطلب توفير ثمنها المرتفع نسبياً ادخار عوائد سنوات عديدة، ولكنه يعتبر ذلك استثماراً مربحاً له ولعائلته وضماناً ضد غائلة الجوع لذا فإن أهميتها الاقتصادية بالنسبة له قد لا تقل عن أهمية أولاده البالغين الذين يعتمد على معونتهم في الزراعة، ويكلف الأولاد والفتيات الصغار برعاية البقرة أثناء النهار ويشترك الجميع في قطع ونقل الأعشاب والحشائش لعلفها، وعندما يتعرض بيت الفلاح للسطو فإن أثمن ما يمكن أن يسرق منه آنذاك البقرة وحلي زوجته القليلة وسلاحه.

انطبق وصف الفلاح العراقي بأنه مرتع لكل الأمراض تماماً على الفلاح في منطقة الشامية حيث باستطاعة أي زائر للمنطقة خلال النصف الأول من القرن الماضي ملاحظة الآثار الرهيبة التي خلفتها أمراض عديدة على وجوه وأجساد الفلاحين مثل الجدري والتراخوما وغيرها، وكان من المعتاد رؤية أولاد الفلاحين الجائعين وهم يلتهمون حفنات كبيرة من التراب. ومن بين عدد أطباء العراق الذين زادوا على 700 طبيب في أواخر الأربعينات كانت حصة سكان قضائي الشامية وأبي صخير البالغ عدد سكانهما

(1) جعفر الخياط، مصدر سبق ذكره، ص28.

ربع مليون نسمة طبيب واحد فقط [1]. ويذكر مصدر أخر أن نسبة المصابين بالملاريا في لواء الديوانية في عام 1942 بلغت 50،16 بالمائة مقارنة بـ 7,2 بالمائة في بغداد وأن أكثر من ثلث سكان الجنوب مصاب بالبلهارزيا بسبب عدم توفير مياه الشرب النقية وظروف العيش الصحية مما أدى إلى ارتفاع حاد في نسبة الوفيات بين الأطفال، فعلى سبيل المثال توفي ستة من أصل سبعة من أخوالي الذكور قبل إتمامهم العاشرة.

المنبوذون

صنف القبليون فئات معينة من السكان بسبب أصولهم أو مهنهم في مرتبة اجتماعية دنيا أو حتى خارج نظامهم الاجتماعي ورفضوا الاختلاط بهم اجتماعياً والتزاوج معهم، وحتى وقت قريب كان الفلاحون ينظرون بازدراء لزراع الخضار، ويعتبرون ذلك عملاً مهيناً يترفعون عنه ويطلقون على كل من يمارسه بـ "الحساوي"، ولا يعرف بالضبط سبب عزوفهم عن ذلك واعتبارهم هذا النوع من الزراعة عملاً لا يتفق مع صورة الذات لديهم وإن كانوا لا يمانعون من قيام زوجاتهم وأولادهم الصغار بزراعة الأرض حول بيتهم بالخضروات لاستهلاكهم الخاص. وعندما أراد بعض الشيوخ زراعة أرضيهم بالخضار في أواخر السبعينات كان إحدى البدائل المطروحة استقدام فلاحين من بلد عربي اخر للقيام بذلك.

ينظر الفلاح بنفس الطريقة إلى الحائك باعتباره من مستوى اجتماعي أدنى، وروى لي أحد السادة بأنه كان يلعب في صباه مع جيرانه أولاد الحائك حتى اكتشف أهله ذلك فوبخوه ومنعوه من ذلك، ومن المنكرات في هذا المجتمع تزويج الحائك لما يخلفه ذلك من عار كبير وكان التسمية "ابن الحائك" تردد وكأنها مسبة فاحشة.

وينطبق هذا أيضاً على العاملين اليدويين والحرفيين في مهن النجارة والحدادة والجزارة، وربما كان هذا من مخلفات البداوة التي لم ينقض وقت طويل على عهد الفلاح بها حيث كان وما زال البدوي ينفر من العمل اليدوي ويحتقر من يؤدونه والذين هم غالباً من أصول قبلية غير معروفة أو يكتسبون هذه الصفة لمجرد عملهم في هذه المهن، ويكن القبليون احتقاراً وكرهاً غير مفهومين للجزارين ويتداول البعض منهم رواية تؤكد بأن عقاباً شديداً ينتظرهم قبل قيام الساعة.

ومهما كانت درجة العسر وضيق العيش الذي يعاني منه الفلاح فإنه يرفض وبكل حزم وإباء الأعمال التي تنطوي على ملامسة أو حتى مقاربة مواد نجسة – مثل تنظيف المجاري – ويشاركه هذه

(1) عبد الجبار فارس، مصدر سبق ذكره، ص53.

النظرة الحضر القاطنون في المدينة لذا فقد اختص بهذا العمل أبناء مدينة عراقية شمالية من غير المسلمين.

يصنف العبيد السابقون والأحرار من أولادهم وأحفادهم ضمن هذه الفئة أيضاً، ويعاملهم القبليون على أنهم أدنى مكانة منهم ويرفضون تزويجهم ويعتبرون وصف أحدهم بـ "العبد" أو الإدعاء بانحداره من عبد رقيق إهانة شديدة تستوجب رد فعل قوي أو تعويضاً مناسباً وتنتشر بينهم أفكار وروايات تبرر وضع المنحدرين من العبيد في مكانة إنسانية واجتماعية دونية، وعمل الكثير من هؤلاء في الزراعة وخدمة البيوت والحراسة.

التركيبة الاجتماعية بعد تموز 1958م

رؤساء القبائل

أحدث إنقلاب تموز 1958م هزة في التركيبة الاجتماعية القبلية، فتأثرت مكانة الجماعات التقليدية مقارنة بالفترة السابقة، وتغيرت موازين القوى بين فئاته، ومنذ ذلك الحين وحتى أوائل الثمانينات سعت الحكومات المتعاقبة وبصورة دؤوبة على تقليص سلطة رؤساء القبائل وشيوخها وسيطرتهم على اتجاهات وسلوك أتباعهم، ومن بين إجراءاتها المباشرة في هذا الصدد: إلغاء قانون دعاوي العشائر وإصدار قوانين الإصلاح الزراعي وإعادة تنظيم العلاقات الزراعية وإنشاء الجمعيات الفلاحية، كما نظمت حملات متواصلة لتقويض سلطات ومكانة رؤساء العشائر، فصورتهم وسائل الإعلام في برامجها الإذاعية والتلفزيونية بأنهم إقطاعيون مستغلون همهم الرئيسي الاستحواذ على الأراضي الزراعية وجمع الثروات بمختلف الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة، ونشرت الكتب والمقالات العديدة التي تصف ظلم وجور الإقطاعيين وأساليبهم التعسفية ودورهم النشط في مساندة الحكومات "الرجعية" التي حكمت العراق بين 1920م و 1958م واعتبرتهم مجرد أدوات في تنفيذ المخططات الاستعمارية للهيمنة على العراق واقتصاده ونهب موارده.

نشطت الأحزاب التي أجيزت بعد تموز 1958م في تنظيم المسيرات للتنديد بالإقطاعيين، واستقبل كثير من القبليين بحماس الشعارات المعادية لرؤساء وشيوخ القبائل مما دل على ضعف القاعدة الاجتماعية القوية لسلطاتهم، ومنذ ذلك الحين اختفى أو ندر استعمال لقب الشيخ وحل محله الإقطاعي كتسمية شائعة لمالك الأرض الجشع والمستغل. ولت أيام الشيوخ وانتهى عهد حظوتهم ونفوذهم لدى

السلطة ولم يعد أحد يقصدهم للتوسط بغرض التوظف أو التطبب في مستشفى حكومي. وقد أثبتت هذه التحولات أن التأطير القيمي للعلاقة السلطوية بين رئيس القبيلة وأفرادها باعتبارها علاقة أب بأولاده كانت واهية ولا تعكس طبيعة العلاقة بأمانة ودقة، فبعد إلغاء الاعتراف الرسمي بسلطة رئيس القبيلة ومعاداته من قبل الحكومة اقتصرت العلاقة بينه وبين أفراد قبيلته على العلاقة الزراعية–الاقتصادية أو علاقة مالك أرض بأفراد يعملون في أرضه.

دفعت موجة العداء بعد انقلاب 1958م العديد من رؤساء القبائل وشيوخها إلى هجرة الريف إلى مدن أخرى بعيدة عن أراضيهم وخاصة العاصمة، ولزم من تبقى منهم دورهم خوفاً على حياتهم وتفادياً لسماع الإهانات التي كان يوجهها البعض لهم في الشوارع والمحلات العامة، وصار من النادر أن يغادروها للجلوس في مضائفهم واستقبال أتباعهم وضيوفهم كما كانوا يفعلون في السابق. وحاول بعض الطموحين من شيوخ قبيلة الحميدات استغلال فرصة تغيير النظام للتودد إلى الحكام الجدد، فأقدم أحدهم على إرسال برقية إلى الزعيم الجمهوري عبدالكريم قاسم معبراً فيها عن مساندته وولاءه للنظام الجديد وواضعاً نفسه وخمسة عشر ألف مسلح من أفراد القبيلة رهن إشارة النظام الجديد وقيادته، ولابد أن تلك البرقية أثارت قلق القيادة العسكرية في الوقت الذي كان مجموع القوات العسكرية العراقية لا يتجاوز هذا العدد بكثير، وعلى أثر ذلك قامت قوة عسكرية من الفرقة الأولى بالتحرك من مقرها في مدينة الديوانية القريبة وضربت حصاراً على الشامية وسيطرت على شوارعها وأزقتها وفرضت نظام حظر التجول فيها ثم مشطت بيوتها بحثاً عن السلاح، واستجوبت شيوخ القبيلة عن ترسانة القبيلة المزعومة، وعمد شيوخ وأفراد القبيلة المذعورين إلى إخفاء أسلحتهم التي كلفتهم باهظاً في باطن الأرض أو في رؤوس أشجار النخيل السامقة، ولم تنجح عملية الجيش العراقي في تجريد القبيلة من سلاحها القليل.

أزاح تقلص سلطة رؤساء القبائل عن كاهلهم المسؤوليات المعنوية تجاه أتباعهم وخاصة المحافظة على التعاون وصيانة السلام بينهم، وانعكس تدهور مكانتهم سلباً على دورهم في تنظيم العملية الزراعية والعلاقات بين الفلاحين، ولم تتمكن أجهزة الدولة البيروقراطية من التحرك بسرعة وفاعلية لملأ هذا الفراغ مما أدى إلى حدوث فوضى واضطراب بسبب ذلك، وكثرت النزاعات حول حقوق الأراضي والمياه التي لم يعد لرئيس القبيلة دور مهم في حلها، واجتاح الأجهزة الحكومية المحلية سيل عارم من الطلبات والشكاوى، وكان من المحتم أن تفشل هذه الأجهزة البيروقراطية في إيجاد الحلول لجميعها وبكفاءة عالية، وفي نفس الوقت أدى غموض مستقبل الحيازة الزراعية وهجرة رؤساء القبائل إلى المدن والعاصمة وتركهم إدارة مزارعهم لأولادهم أو سراكيلهم إلى تدني الإنتاج الزراعي بشكل عام وانخفاض الاستثمار الشخصي في استصلاح الأراضي وفي إدخال المكننة الزراعية وغيرها من مستلزمات تطوير وتحديث الزراعة.

حاول بعض شيوخ الشامية في الثمانينات استغلال الاهتمام المفاجئ بإعادة إحياء القبلية في العراق من قبل النظام الحاكم فراحوا يتوددون إليه بطرق مختلفة، وحاولوا بناء صلات جديدة مع العاملين في الأجهزة السياسية والأمنية لإعادة تأسيس سلطاتهم القبلية والاستفادة من ذلك شخصياً، وقد قام البعض منهم بزيارات شخصية لرئيس الجمهورية آنذاك معربين عن ولاءهم المطلق له وحصلوا مقابل ذلك على أموال وهدايا، واستثمر آخرون هذه الصلات للحصول على فرص العمل في مجال المقاولات وجنوا من ذلك أرباحاً طائلة، وكان للبعض منهم صداقات حميمة مع موظفين في أمن واستخبارات النظام، ساعدتهم في اطلاق سراح بعض أقاربهم المتهمين بنشاطات غير قانونية وفي استرهاب أقاربهم وحرمانهم من حقوقهم المشروعة، وفيما بعد تبرأ عدد منهم علناً من ابن عم لهم لانتقاده الحكومة العراقية في برنامج تبثه قناة فضائية، ومقابل المنافع غير المشروعة التي قدمها النظام الحاكم لبعض شيوخ القبائل فرض عليهم واجبات جديدة من أبرزها مساعدته على إحكام قبضته على أفراد القبيلة وتسليم المعارضين السياسيين أو المتهمين بذلك والهاربين من الخدمة العسكرية والإخبار عن نشاطاتهم وتحركاتهم. وهكذا تدهور دور شيوخ القبائل من حماية القبيلة وأفرادها من الغير بما فيهم السلطات الحكومية قبل 1958م إلى صيرورتهم وسائل وأدوات للسيطرة الحكومية بغض النظر عن عدالتها وإنصافها.

بعد الاحتلال الأمريكي في 2003م استفاد بعض شيوخ القبائل في المنطقة وغيرها من الفراغ السياسي الناتج عن سقوط النظام البعثي لاستعادة ما خسروه من سلطات قبلية ومكانة اجتماعية، وشجعتهم الفئات السياسية التي شاركت في العملية السياسية تحت الاحتلال، ويبدو بأن القبلية التي نشطت الحكومات الجمهورية منذ 1958م وحتى الثمانينات من القرن الماضي في مكافحتها عادت للظهور مرة أخرى، ونجح عدد من رؤساء القبائل في الوصول إلى البرلمان بفضل العصبية القبلية، وحرص بعض القادة السياسيين في المنطقة الخضراء على التحالف معهم لتمتين قواعدهم الانتخابية، وبذل البعض منهم الرشوة لموظفي الحكومة لاستئجار أراضيهم التي استولى عليها الإصلاح الزراعي.

السادة

بشكل عام لم يبدي النظام الجمهوري الذي تأسس في تموز 1958م عداءاً ظاهرياً للسادة وإن كان بعض الأفراد النشطين سياسياً في المنطقة والمعادين للدين مثل الشيوعيين قد صنفوهم ضمن "الفئات الرجعية المتخلفة" وسعوا حثيثاً لهدم مكانتهم ومحاربة نفوذهم، ولم يستجب لهذه الدعوات سوى قلة من

الناس فيما ظل غالبيتهم يحترمون السادة ويخشون الإساءة إليهم. وفي أوج تلك الفترة سرت بين السكان المحليين إشاعة صدقها كثيرون بأن أحدهم قد مسخت خلقته بعد أن أقدم عمداً على إيذاء أحد السادة.

ساد قلق شديد بين أوساط السادة أثناء حملات النظام البعثي لتهجير بعض سكان العراق بدعوى تحدّرهم من أصول غير عربية، واعتقد البعض منهم بأن حملة التهجير ستطالهم آجلاً أم عاجلاً فحرصوا على إخفاء ارتباطاتهم الموغلة في القدم ببعض الأسماء اللامعة من علماء الدين، مثل الطباطبائي، وتخوفوا من الجهر بألقابهم التي عرفوا بها دائماً مثل الموسوي.

بعد الاحتلال الأمريكي اعتمد النظام السياسي الحالي مبدأ التحاصص الطائفي والأثني، وأدى ذلك إلى تنمية الانتماء الطائفي بين العراقيين وارتفاع المكانة الاجتماعية للرموز الطائفية بما في ذلك السادة.

كبار الموظفين والتجار الموسرين

خلف انهيار سلطة رؤساء القبائل وشيوخها فراغاً كبيراً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، وسعت الأحزاب السياسية والإدارة المحلية إلى ملأ هذا الفراغ ولا بد أن بعض العاملين في الإدارات المحلية شعروا بارتياح لانتهاء تدخلات رؤساء وشيوخ القبائل في اختصاصاتهم وأعمالهم، ولكن هذا الوضع المريح لم يدم طويلاً فقد تحركت الأحزاب السياسية والسلطات المركزية الحاكمة للتدخل في شؤون الإدارة المحلية، ومنذ 1958م وحتى الاحتلال الأمريكي تعاقب الشيوعيون والبعثيون والقوميون ومن ثم البعثيون مرة أخرى – وبالأخص قادتهم المحليون – على التدخل في أعمال الإدارة المحلية خارج الأطر القانونية والتعليمات الرسمية. وأدى انحسار الدور الاقتصادي لرؤساء وشيوخ القبائل في البدء إلى تقوية دور كبار التجار المحليين إذ أتاح لهم ذلك التعامل المباشر مع الفلاحين من دون حذر أو خوف من رقابة وحماية رؤساء القبائل لأتباعهم، ونتيجة ذلك ازداد نشاطهم التجاري وتعاظمت أرباحهم وخاصة بعد عودة الاستقرار النسبي الى العملية الزراعية، وقام العديد من هؤلاء التجار بشراء المخازن وشاحنات النقل لاستيعاب متطلبات التوسع في تجارتهم، واستغل بعض الوسطاء الذين كانوا يعملون معهم الفرص المواتية لتأسيس تجارات مستقلة خاصة بهم. ويلاحظ أن هذا التحسن في الوضع الاقتصادي لهذه الفئة لم يؤدي إلى ازدياد نفوذهم إذ حرص السياسيون وأعوانهم من إداريين محليين على الهيمنة بشكل كامل على المجتمع المحلي.

أصيب هؤلاء التجار بنكسة كبيرة عندما قررت الحكومة في السبعينات السيطرة على التجارة الداخلية بما في ذلك شراء المحاصيل الزراعية من المزارعين وتسويقها، واضطر البعض منهم إلى التحول إلى أنواع أخرى من التجارة أو حتى إغلاق محلاتهم.

صغار الموظفين والكسبة

بلغت المكانة الاجتماعية لموظفي الحكومة والمهنيين من خريجي الجامعات والمعاهد ذروتها في الخمسينات والستينات ثم انحدرت بعد ذلك بسبب تدني القيمة الاقتصادية للعمل المكتبي واعتماد الانتماء السياسي والولاء لنظام الحكم كمعيار أساسي للتوظف والترقي في الوظائف الحكومية وازدياد أهمية الأعمال الحرة. فعلى سبيل المثال خسر المعلمون المكانة المرموقة التي تمتعوا بها في الخمسينات والستينات بسبب ازدياد عدد المعلمين وخريجي المعاهد وتدني القيمة الشرائية لرواتبهم واتجاه المتعلمين إلى مهن ووظائف ذات رواتب أعلى ولم يعد يقبل على مهنة التدريس سوى الطلاب الذين لا تتيح لهم معدلاتهم دخول كليات أخرى، وبسبب هذه العوامل تدنت مكانتهم الاجتماعية إلى أدنى فئات الطبقة الوسطى من المجتمع العراقي بشكل عام.

ازداد الطلب على العمالة منذ أواخر السبعينات وبالأخص العمالة الماهرة وذلك بعد إنشاء العديد من المعامل الحكومية والأهلية وازدياد نشاط النقل، وهجر العديد من أبناء الفلاحين مهنة آبائهم وأجدادهم للتوظف كعمال ومستخدمين في المعامل والورش، وأصبح حلم ابن الفلاح هو امتلاك حافلة صغيرة لنقل الركاب أو شاحنة نقل يقودها ويستثمرها في النقل بنفسه.

كان للحربين التي شنهما النظام البعثي على إيران والكويت وما جرته على العراق من دمار وحصار اقتصادي واحتلال أجنبي نتائج وخيمة على المجتمع ومؤسساته، فقد تفشى الفساد بأنواعه بين كافة المستويات الإدارية في المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، وصار من الصعب على المواطنين الحصول على أبسط الخدمات من موظفي الحكومة من دون دفع رشوة، وتعذر الحصول على وظيفة حكومية في كثير من الحالات من دون رشوة أو وساطة أصحاب السلطة والنفوذ، وتزامن انتشار هذه السلوكيات المنحرفة مع تدهور الخدمات الحكومية وأداء مؤسساتها واتهام كبار المسؤولين بالاختلاس وسوء التصرف بالأموال العامة، حتى أصبح شاغلو الوظائف الحكومية هدفاً للتندر والازدراء، وقد اعترف لي أحد كبار الملاكين بأنه اعتاد على تقديم رشوة إلى المسؤول عن تأجير أراضي الإصلاح الزراعي لكي يفوز بعقد تأجير أراضي عائلته التي سبق للإصلاح الزراعي الاستيلاء عليها.

الفلاحون

لم يتحسن الوضع الاقتصادي أو المكانة الاجتماعية للفلاحين بعد انقلاب 1958م على الرغم من القوانين التي أصدرتها والشعارات التي رفعتها الحكومات الجمهورية، وظل دخل الفلاح ضئيلاً ولا يكاد يسد متطلبات الحياة الأساسية حتى بعد إنشاء الجمعيات التعاونية وسيطرة الدولة على تجارة المحاصيل الحقلية، وأدى الازدحام السكاني في الأرياف إلى تصاعد هجرة القرويين إلى العاصمة ومدن أخرى بحثاً عن فرص عمل وتعليم وحياة أفضل واضعين ثقتهم بوعود الحكومات بالعدالة الاجتماعية والمساواة في توفير الفرص والمعاملة لفئات الشعب التي كانت محرومة في العهد الملكي.

وفي المجال السياسي استقبل الكثير من الفلاحين العهد الجمهوري بحماس وتصاعد في التوقعات، ولم يخف هؤلاء تشفيهم وشماتتهم من انهيار القاعدة السياسة والاقتصادية والاجتماعية لرؤساء وشيوخ القبائل، واعتقد البعض منهم بأن الانتماء للأحزاب السياسية بديل أفضل من الولاء القبلي فانضموا إليها دون فهم عميق ودقيق لأهدافها ومبادئها فكان منهم الشيوعي والبعثي والوطني الديمقراطي ولم يكتشفوا بأنهم استبدلوا نظاماً سلطوياً بآخر لا يختلف عنه في الجوهر إلا بعد حين. وباستثناء انتهاء معاملة الشيوخ الاعتباطية دائماً والسيئة أحياناً فلم يجنوا أية فوائد عملية تذكر، فعلى المستوى الاقتصادي لم تكن المساحات التي وزعها عليهم الإصلاح الزراعي كافية، كما لم تقدم لهم الجهات الحكومية نفس التسهيلات من بذور وحراثة ومياه وسماد وحصاد التي كانوا يحصلون عليها من شيوخهم، ولم تكن هذه الجهات جادة في تأسيس قنوات لتمثيل مطالبهم وآرائهم لدى الجهات السياسية والإدارية، ولم تكن الجمعيات الفلاحية التي أنشأت بعد 1958م فعالة في القيام بذلك فقد كان رؤسائها خاضعين تماماً لتوجيهات الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها أو يقعون تحت نفوذها وبالتحديد الحزب الشيوعي بعد إنشاء الجمهورية مباشرة وفيما بعد للأجهزة السياسية والأمنية للحكومات العسكرية وحكومة الحزب الواحد، وكان رئيس الجمعية يعين من قبل السلطة السياسية التي تختاره على أساس ولاءه للنظام واستعداده لحمل شعاراته والدفاع عنها، واعتقد بعض رؤساء الجمعيات الفلاحية بأنهم حلوا محل رؤساء وشيوخ القبائل فحولوا مكاتبهم إلى مضائف أو حاولوا تحقيق ذلك، وأبلغوا الفلاحين بأن عليهم أن يحضروا مجالسهم بانتظام والذي يتخلف عن ذلك يتعرض لتوبيخ من رئيس الجمعية.

المنبوذون

لم تتغير جذرياً نظرة القبليين إلى فئة المنبوذين وتصنيفهم في أدنى مستوى اجتماعي أو حتى خارج النظام الاجتماعي، لكن نفور القبليين من العمل اليدوي باستثناء الزراعة قد خفت حدته كثيراً،

ويتضح هذا من إقبال أولادهم على الأعمال اليدوية في الصناعة والخدمات، كما أن العديد من المهن والحرف اليدوية التقليدية قد أخذت بالانقراض نتيجة توفر البدائل المصنعة.

الفصل الثالث

القيم والعادات الاجتماعية

يتطرق هذا الفصل إلى القيم والعادات الاجتماعية السائدة في منطقة الشامية، ويتبين من المعلومات المتوفرة أن من أهم هذه القيم الذكورة أو الرجولة وما يرتبط بها من قيم الفردية والعدوانية والشرف والسمعة والستر والثأر وتبجيل القوة والثروة، وقد ظلت هذه القيم سائدة حتى بعد قيام النظام الجمهوري، وكان من المفترض أن تكون تأثيراتها على تفكير واتجاهات وسلوك الأفراد قد ضعفت إلى حد ما بسبب عوامل عديدة منها انتشار التعليم وانفتاح المجتمع القبلي المغلق على المجتمع العراقي الأكبر والعالم بأجمعه من خلال وسائل الإعلام من صحف ومجلات وإذاعة مسموعة ومرئية وتوفر وسائل الاتصال والمواصلات.

قيمة الرجولة

يستمد القاطنون في منطقة الشامية قيمهم الأساسية من النظام القبلي الذي ترعرعوا وعاشوا في ظله، وبعد الاطلاع عن كثب على أفكار وسلوك هؤلاء القبليين فإن من الجائز وصفهم بـ "بدو زراع" إذ تكاد تنعكس صورة البدوي وحياته في قيم القبليين، ويعود هذا إلى أن هذه القبائل لم تتحول عن البداوة وتستقر في جنوب العراق لتعمل في الزراعة إلا منذ فترة قريبة نسبياً، ونتيجة لذلك فقد ظلت ملتزمة بقيمها وتقاليدها وعاداتها البدوية، ولم يغير انتقالهم من البداوة والرعي إلى الاستقرار والزراعة من هذه القيم والتقاليد بدرجة كبيرة.

تعتبر قيمة الرجولة أو الذكورة أساسية بل قد تكون هي القيمة الأساسية في المجتمع القبلي، وتعكس هذه ذكورية المجتمع مما يفرض على أفراده من الذكور اتجاهات وسلوك لبلوغ مرتبة ومكانة الرجال كاملي الرجولة يمكن الوثوق بقدراتهم على أداء المهام التي يكلف بها الرجال مثل الدفاع عن القبيلة وأراضيها والحفاظ على الشرف والسمعة وغير ذلك. ولا توجد في هذا المجتمع طقوس وتقاليد للبلوغ وكما هو الحال في العديد من المجتمعات التقليدية البدائية، ولكن عملية التدريب على ذلك تبدأ في سن مبكرة حينما يطلب من اليافعين مساعدة الرجال في عائلتهم على أداء مهام الزراعة ورعي الحيوانات ويشجعونهم على تقليد مظاهر وسلوكيات الرجال مثل لبس العقال وحضور مجالس الكبار.

وتفرض قيمة الرجولة بالدرجة الأولى التميز عن الأنوثة في التفكير والاتجاهات والسلوك وذلك حتى لا يتعرض الطفل أو البالغ إلى تهمة "التخنث" التي تعتبر وصمة عار كبيرة تترتب عليها نتائج وخيمة بالنسبة لحياة ومستقبل الفرد ومكانته في المجتمع، ويحتقر أفراد المجتمع المخنث الذي يشكل هدفاً مشروعاً لتندرهم وسخريتهم وحتى اعتداءاتهم الجنسية.

وحتى يثبت القبلي رجولته عليه أن يبدي درجة من الاستقلالية في التفكير والسلوك والعدوانية والقدرة الجنسية في الصغر والكبر، وهذه الاستقلالية الأقرب ما تكون إلى الفردية السلبية التي يتصف بها البدوي تتنامى مع الوعي والإحساس الجماعي الذي يشد أفراد الجماعة إلى بعضهم البعض، وتتضح هذه الاستقلالية في طريقة العمل والإنتاج، حيث يفضل كل فرد زراعة قطعة أرض بنفسه أو بمشاركة من أفراد عائلته دون الاعتماد على تعاون الآخرين إلا في حالات الضرورة القصوى. ويطلق القبلي على العمل الجماعي تسمية "الحشر"، وتذمر الفلاحون في العهد الملكي من الحشر الذي يفرضه عليهم رؤساء القبائل وشيوخها متناسين ضرورته في إنجاز الأعمال الزراعية الكبرى مثل شق وتنظيف قنوات الري واستصلاح الأراضي وإنجاز بعض العلميات الزراعية. ولم يعرف القبليون نظاماً للعمل الجماعي في الزراعة يتمثل في قيام رجال القبيلة بزراعة الأرض بشكل جماعي ثم اقتسام غلتها.

العدوانية

لكي يبرهن القبلي بأنه رجل حقيقي عليه أن يبدي مظاهر الرجولة مثل الجدية والصرامة واجتناب الإفراط في المزاح والضحك وغير ذلك من التصرفات التي لا تتناسب مع صفات الرجولة، كما أن عليه أن يبدي حساسية مناسبة لملاحظات الآخرين الموجهة إليه في حضوره أو غيابه وأن يتصدى لكل قول أو تصرف ينتقص من كرامته برد فعل حازم، وربما بلغت هذه الحساسية تطرفاً مرعباً كما تمثل في إقدام جزار على قتل رجل طعناً بالسكين كان يجلس بجانبه في أحد مقاهي الشامية لأنه بصق على الأرض فوقع رذاذ من بصاقه بالقرب من قدم الجزار، ولم يحدث ذلك في أوائل القرن العشرين بل في أواخر السبعينات منه، ولم يسلم منها أحد افراد عائلة رؤساء قبيلة الحميدات في المهجر، فقد أقدم رجل دين شيعي وبعض من أفراد عائلته على اغتياله في كندا في أوائل القرن الحالي بسبب خلاف كان يمكن حله بالاحتكام إلى الشرع أو القضاء الكندي، لكن تبين من هذه الجريمة النكراء أن الحساسية المفرطة للسمعة وما تثيره من عدوانية أقوى تأثيراً من التعاليم الدينية في سلوك القبليين.

وبشكل عام فإن عدوانية الرجل القبلي الذي يكتسبها من مجتمعه لا تردعها سوى عدوانية الرجال الآخرين، إذ عليه أن يراعي في أقواله وتصرفاته رجولة وكرامة الآخرين وألا يتعدى عليها وإلا تعرض

لانتقامهم الذي قد يصل إلى حد القتل، وقد يكون هذا السبب وراء العرف القبلي الصارم في التعامل مع الإفراط في العدوانية وخروجها عن الحد المقبول، إذ يعاقب كل من يتجاوز هذه الحدود بعقوبات شديدة تتناسب مع شدة المخالفة من عقوبات الغرامة إلى إباحة دمه للثأر.

يسود المجتمع في الشامية أجواء من التوتر المستمر بسبب هذه العدوانية الكامنة، ولهذا السبب كان الجميع حريصين على حمل السلاح الشخصي ليس لحماية النفس والعرض والمال من عدوان القبائل الأخرى فحسب بل من عدوانية أفراد القبيلة نفسها أيضاً بما في ذلك أحياناً الأقرباء من أولاد عم وخال. ويكاد لا يخلو بيت من قطعة سلاح واحدة أو أكثر، ويفضل القرويون البندقية ويليها المسدس، وبالإضافة إلى السلاح الناري يقتنون أنواعاً أخرى من الأسلحة مثل السيوف والخناجر والرماح و"المقوار"، والأخير سلاح فتاك مكون من عصا غليظة قصيرة في رأسها كتلة مكورة من القير، وتكفي ضربة واحدة بها على رأس إنسان لقتله أو إصابته بإصابة بالغة، واشتهر المقوار بعد ذياع "الهوسة" أي أهزوجة القتال القائلة "الطوب أحسن لو مقواري" وفيها يفاخر الجنوبيون بانتصاراتهم على القوات البريطانية بالرغم من سلاحهم البدائي مقارنة بالطوب – أي المدفع.

يبرهن الفلاح على عدوانيته بصورة متكررة في حياته اليومية تتراوح بين رد الفعل العنيف وغير المتوازن على دخول بقرة جاره إلى حقله إلى القتال بالأسلحة النارية على مسائل تافهة يمكن حلها بالتفاهم والتراضي مثل توزيع مياه السقي. ويضرب المثل بعدوانية إحدى العوائل المحلية التي أبيد منها جيلان من الرجال وكاد أن ينقطع اسمها تماماً وذلك نتيجة صراعاتها الدموية المتكررة مع العوائل الأخرى من القبيلة نفسها، وقد بلغت عدوانيتها درجة انتحارية حيث كان رجالها يأنفون من الاحتماء وراء ساتر أثناء القتال، ويصرون على إطلاق نار البنادق وقوفاً مما عجل في قتلهم وإبادتهم عن آخرهم. ويمتزج إعجاب الناس بشجاعتهم وجرأتهم بالاستغراب والاستهجان، وتؤكد وجود هذه النزعة العدوانية ملاحظة عبد الجبار فارس من أن القتال بين القبائل وداخل القبيلة الواحدة كثيراً ما يحدث لأمر تافه مثل تعدي ماشية على زرع وقد يستمر القتال بين قبيلتين حتى تنقرض العشيرة المهزومة فيدخل الغالب أرضها ويدك قلاعها وحصونها ويحرق بيوتها وينهب أموالها فتضطر العشيرة المغلوبة إلى الرحيل عن أرضها[1]. ومن المحتمل أن تكون ملاحظة مثل هذه التصرفات قد أوصلت الدكتور شاكر مصطفى سليم في دراسته الموسومة "الجبايش: دراسة أنتروبولوجية لقرية في أهوار العراق" للاستنتاج بـ"أن الطريق المثالي في الحياة في نظر

(1) عبد الجبار فارس، مصدر سبق ذكره، ص107.

البدوي هو الحرب فيجب عليه أن يكسب عيشه بالسيف وأن كافة قيمه الاجتماعية هي قيم المحارب."[1].
وتمثل الحرب جانباً رئيسياً من تراث القبائل وتاريخهم المحكي إذ يتذكر كبار السن وقائع القبيلة في الماضي القريب، ويحفظ البعض منهم أشعاراً وأهازيجاً تسجل إقدام رؤسائهم وبراعة خططهم الحربية وشجاعة مقاتليهم وجبن وخذلان أعدائهم. ولكل قبيلة نخوة وهي بمثابة نفير القبيلة ونداء استغاثتها إذ يستدعي بها أي فرد أو جماعة من القبيلة أعضاء القبيلة الآخرين لنجدته ضد الأعداء، فإذا رفع أحدهم عقيرته بنخوة القبيلة مثل "أخوان صقر" فإن على من يسمعه من أفراد القبيلة الإسراع إلى مساعدته مرددين "عونك"، ولكل قبيلة أيضاً بيارق يحملها أفرادها عند القتال وفي المناسبات المهمة مثل مواكب العزاء الحسيني وتشييع أحد شيوخ القبيلة، ويؤلف الموهوبون من أفراد القبيلة "الهوسات" أو الأهازيج التي يرددونها قبل القتال لتشجيع المقاتلين ورفع روحهم المعنوية وهي أشبه بالأناشيد الوطنية الحماسية، وعند ترديد هذه الهوسات تدور كل مجموعة من المحاربين مهرولة في دائرة صغيرة وهم يطلقون النار في الهواء.

احترام القوة

ترتبط بقيمة الرجولة قيمة أخرى مهمة هي احترام وتمجيد القوة بأنواعها: الاجتماعية والدينية والسياسية، ويشتمل نظام القبليين الاجتماعي على هيكل واضح للقوة، يحتل رئيس القبيلة فيه قمة الهرم مستحوذاً على سلطة وقوة الأمر والنهي على جميع أفراد القبيلة في جميع الأمور، ولم تكن توجد حدود لسلطته وقوته خارج إطار القانون ويتعرض كل من يخالف مشيئته إلى العقوبة. ونظراً لأهمية القوة فقد يتنافس على رئاسة القبيلة عدة أشخاص من عائلة الرئاسة ويبلغ ذلك بهم حد القتال وقتل الأخ لأخيه، فقد اغتال أحد شيوخ العشائر في منطقة قريبة أخاه طمعاً بالرئاسة وبرر فريق المزهر هذه الجريمة الشنعاء في كتابه "القضاء العشائري" واصفاً مقترفها بالطموح والشجاعة والرفعة"[2]:

> ولكن هذا الرجل الذي قتل ابن عمه أو أخاه إذا أجلي فهو يحترم من مراحل جلائه للمنزلة الرفيعة التي كان يتمتع بها كما أنه ينظر لا بنظر المجرم العادي بل بنظر الرجل الطموح فتراه بين ظهراني القبيلة التي اتخذها مركزاً لسكناه من جلائه هذا إذا

(1) شاكر مصطفى سليم. الجبايش – دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق. بغداد: مطبعة العاني، 1970، ص146.

(2) فريق المزهر آل فرعون، القضاء العشائري. بغداد: مطبعة النجاح، 1941م، ص62.

دخل عليهم أو حل في نواديهم يقومون له إجلالاً ويحترمونه احتراماً ما يحترم الرجل الشجاع لطموحه في الزعامة وحبه للسيطرة وشغفه بالنفوذ وإذا وجد رجل يتصف بهذه الصفات يجب أن يحترم فإنه إنما أقدم على القتل لا لأمر دنيء بل لأمر خطير بعيد عن الدناءة فيجب على القبيلة التي يحل بساحتها أن تحترمه..

تعتبر الملكية الزراعية من أهم مظاهر القوة والثروة التي يحترمها القبليون، ويمتلك رئيس القبيلة وأقرباؤه من الشيوخ معظم الأراضي التي تزرعها القبيلة، وتتضح أهمية الملكية الزراعية من التنافس الحاد عليها بين القبائل وداخل القبيلة الواحدة، وقد جرت العادة بينهم على استحواذ الابن الأكبر على حصة الأسد من أملاك أبيه، التي قد تبلغ النصف. ويذكر فريق المزهر أن حصة الابن الأكبر وتسمى بـ"الكبره" تتراوح في الغالب بين الثلث والربع من أراضي أبيه بالإضافة إلى سلاحه وملابسه وختمه[1]، أما عبد الجبار فارس فيذكر بأن "أكبر الأخوة إن كان حازماً يختص بما ورثه أبوه وقد يقتسم الاخوة الميراث ويتنازلوا عن ثلثه لأكبرهم وكثيراً ما تُحدث هذه الأوضاع النزاع بين الأخوة وربما أدى ذلك إلى قتل بعضهم بعضاً.[2] وعندما قرر رئيس إحدى القبائل في الشامية تقسيم أراضي والده بعد الحرب العالمية الثانية احتفظ لنفسه بنصف الأراضي، وأراد حرمان الأصغرين من أخوته من غير الأشقاء من الميراث وطردهما. ويدافع القبليون عن هذه التقاليد المنافية للشرع الإسلامي ومبادئ العدالة بصورة صارخة باعتبارها ضرورية لترسيخ سلطة رئيس القبيلة وتميزه عن الآخرين بما فيهم إخوانه وأقرباءه من حيث القوة والثروة في مجتمع تعتبر فيه ملكية الأراضي المظهر الرئيسي للثروة والقوة بغض النظر عن عائدها المالي.

الشجاعة

بالإضافة إلى القوة والثروة يعظم أفراد القبائل مظاهر رجولية أخرى مثل الشجاعة والجرأة والكرم، وليس من الصعب تفسير احترامهم للشجاعة الفردية في مجتمع شبه بدوي حيث تتحكم القوة بالعلاقات بين القبائل وأفرادها، ويسيطر فيها القوي على الضعيف في وضع أقرب إلى شريعة الغاب وفقاً للوصف الدقيق التالي: "تكاد تكون يد القوة في لواء الديوانية فوق كل شيء فمن أراد غصب ماء غيره وكان أقوى

---

(1) المصدر السابق، ص149.

(2) عبد الجبار فارس، مصدر سبق ذكره، ص108.

منه سد مجرى المياه وحصل على ما يريد"[1]. وحتى لا يفقد الرجل منهم اعتباره وتقدير الآخرين له عليه أن يبدي شجاعة وتحملاً وصبراً تليق بالرجال كما يتبين من الرواية التالية:

> أثناء استعار الحرب العراقية–الإيرانية زارني أحد الأقرباء فلاحظت اضطرابه ورعشة يديه واصفرار وجهه وتفصد العرق الغزير منه سألته عن أحواله فقال لي بأنه في طريقه للالتحاق بوحدته العسكرية بعد استدعاء مواليده للخدمة العسكرية فسألته إن كان ذلك الاختيار الوحيد أمامه فأخبرني أن البعض اقترح إخراجه إلى بلد مجاور حيث سيتكفل أناس هناك برعايته وتأمين عمل له لكنه رفض ليس لأنه متحمس للحرب ولكنه يخشى أن يصفه الناس بالجبن.

بالإضافة إلى الشجاعة والصبر يتوجب على القبلي التحلي بالكرم ويتحتم عليه أداء واجب الضيافة بالكامل نحو زواره وتقديم أفضل الطعام والشراب لهم وكذلك مستلزمات المبيت في داره لو أرادوا ذلك بغض النظر عما يسببه ذلك من تكاليف باهظة ومشقة له ولأهل بيته، ويستقبل الشيوخ ضيوفهم في المضائف التي أنشأت لهذا الغرض، ولا شك بأن الالتزام بهذا التقليد القبلي يرهق كاهل الفلاحين الفقراء وربما أدى بهم إلى العوز والاقتراض لكن ذلك أهون عليهم من تعريض اسمهم للانتقاد وسمعتهم للتجريح والانتقاص.

الشرف والعرض

ترتبط بالرجولة وما يترتب عليها من مظاهر وسلوك قيمة أخرى مهمة وهي الشرف والسمعة والتي يعتبرها العديد من الدارسين لهذه المجتمعات القبلية التقليدية من أهم القيم فيها، ولا يكون القبلي رجلاً بمعنى الكلمة بين جماعته إذا لم يحافظ على سمعته التي تتعداه لتشمل كافة أفراد عائلته. وتتطلب السمعة الطيبة والعطرة أن يكون سلوك الفرد ومن يرتبط به سلوكاً مقبولاً متفقاً مع أهم قيم وتقاليد وعادات القبيلة، ويستعمل مصطلح "الوجه" للتعبير عن السمعة، وتشترك كافة الحضارات الشرقية من اليابان حتى المشرق العربي في استعمال هذا المفهوم وكل ما يتنافى مع السمعة الطيبة يوصف بـ"كسران الوجه"، وكأن الوجه لوح زجاج أو مرآة، وينبغي على الفرد الحرص على سلامة سمعته وشرفه وعرضه من الكسر والانثلام. ووفقاً لفريق المزهر: "فإن القبلي لا يفكر بالدفاع عن شيء كنحو ما يفكر في الذب

(3) عبد الجبار فارس، مصدر سبق ذكره، ص30.

عن حياض الشرف"[1] والفرد الذي ينكسر وجهه لسبب أو آخر مثل المساس بعرضه لا يستطيع مواجهة الآخرين بوجه مكسور وبالفعل فهو يردد مع نفسه وأهله الأقربين: كيف سأواجه الناس؟ وبأي وجه أقابلهم وأجالسهم؟ وقد يضطر بسبب ذلك إلى هجرة القبيلة حتى لا يسمع ملاحظات أفرادها القاسية ويشاهد نظرات الاحتقار في عيونهم.

لا تؤدي الكثير من الأفعال الرديئة مثل عدم حفظ الأمانة والسرقة وحتى عقوق الوالدين إلى كسر الوجه إلا أن الأفعال التي تمس بمكانة الرجل وهيبته مثل الإهانة والضرب والطعن في نسبه أو الادعاء بأنه ينحدر من صلب عبد وبالطبع انثلام العرض أو حتى مجرد الاتهام بذلك هي أمور جسيمة تؤدي إلى كسر الوجه حتماً، فإذا تعرض أحدهم للاعتداء بالضرب أو الإهانة فإن عليه أن يتصدى للمعتدي لاستعادة كرامته ودفع العار عنه فوراً أو بعد حين ويعزز ذلك بشكوى إلى رئيس أو شيخ القبيلة للفصل في ذلك بأن يفرض على المعتدي "حشماً" وهو نوع من التعويض المعنوي أو المالي للمعتدي عليه وقد يشتمل على تقديم المعتدي امرأة من إحدى قريباته – أخته أو ابنته مثلاً – ليتزوجها المعتدي عليه أو أحد أقرباءه. ويتفق الجميع على أن انثلام العرض – أي اقتراف امرأة أو فتاة الزنا – يعود على جميع أفراد عائلتها بكسر الوجه ويكفي اتهامها بذلك لأن يبادر ولي أمرها إلى قتلها، ووفقاً لـ فريق المزهر: "أن الرجل لمجرد سماعه بتهمة امرأة من لحمته بوصمة الزنا من قبل رجل آخر فأول شيء يعمله ولي المرأة هو قتلها بدون قيد أو شرط حتى قبل التحقيق في قضية إثبات التهمة أو نفيها"[2]. وقد يُقتل الزاني أحياناً كما يقتلون المرأة المغتصبة التي انتهك عرضها عنوة أي أن الضحية تعاقب بالقتل على جريمة وقعت عليها لأن بقاءها على قيد الحياة يعتبر عاراً على أقرباءها من الرجال، ومن العجيب أن يتمثل البعض منهم بشطر من بيت شعر منسوب للإمام الحسين يؤكد فيه بأن الموت أولى من العار ولكنهم يتناسون تكملة القول وهو بأن العار أولى من دخول النار. وبالنسبة لهؤلاء القبليين فإن تجنب العار أهم من أي شيء آخر حتى لو أدى بهم ذلك إلى التهلكة واستحقاق الخلود في النار، ولهذا السبب أيضاً يحرصون على عدم التصريح بأسماء قريباتهم لمنع احتمال اتهامهن زوراً حيث يمتنعون عن ذكر أسماء أخواتهم وبناتهم وأمهاتهم في حضور الغرباء ومن غير المقبول سؤال أحدهم عن اسم قريبة له.

(1) فريق المزهر آل فرعون، مصدر سبق ذكره، ص35.

(2) المصدر السابق، ص95.

الستر

يتكرر في دعاء هؤلاء القرويين طلب الستر، وهم يعتبرون الستر والعافية أهم نعمتين ينعم بهما الله على الناس، ويقصد بالستر هنا ستر العرض والعوز والفقر، ونقيض الستر هو إنكشاف الحاجة أو الفضيحة، والكثير من الفلاحين فقراء أو في حكم ذلك ويضطرهم ذلك غالباً إلى طلب المساعدة المالية أو العينية من رؤسائهم أو شيوخهم والإلحاح في ذلك إلى حد التذلل ولكنهم لا يعتبرون ذلك عيباً لأنهم – وكما أسلفنا – صوروا الشيخ في مقام الأب ولا عيب أو مذلة في أن يطلب الابن من أبيه، ولكن الأمر يختلف إذا اضطر الإنسان إلى سؤال غيره والتذلل له للحصول على قوت يومه مما ينعكس سلباً على رجولته وكونه رجلاً قادراً على إعالة نفسه وأفراد عائلته. والخوف من الفقر هاجس قديم لدى العرب، وكانوا في عصر الجاهلية يخشون أن يؤدي ذلك إلى امتهان بناتهم للبغاء وفقدان مكانتهم لذلك فقد فضل البعض منهم الانتحار الجماعي أو الاعتفاد أو وأدوا أولادهم خشية إملاق وقد نهى الله عز وجل عن ذلك في قرآنه الكريم.

يعامل الإنسان الذي ينتهك ستره فتنفضح عيوبه ومثالبه معاملة قاسية من قبل بقية أفراد قبيلته، ونادراً ما تجد أحداً يتعاطف معه في محنته، وبدلاً من ذلك تتناوله الألسن بالسوء وينشرون الشائعات عنه وحتى يبالغون في تضخيم مأساته. ويندرج هذا السلوك السلبي والعدائي تحت باب "الشماتة" و "التشفي" ويكشف مدى العدوانية الكامنة بين أفراد القبيلة الواحدة لذا يحرص القروي على إخفاء أي سوء أو مصيبة تسوءه حتى المرض إذا استطاع ذلك، لئلا يفسره الأعداء بطريقة سلبية مثل الادعاء بأن ذلك غضب رباني ويشمتون به، وربما شجع ذلك أعداءه على اغتنام الفرصة للاعتداء عليه أو على ممتلكاته، وبين الخوف من الشامتين إذا ألمت به مصيبة والقلق من الحسد إذا حالفه الحظ فإن القبلي يكتفي إذا سألته عن حاله بحمد الله على الستر.

الثأر

بعد الدفاع عن الشرف والسمعة والحفاظ على الوجه يعتبر الثأر من أهم اختبارات رجولة الفلاح القبلي، وعندما يقتل أحد أفراد أسرته بصورة غير مشروعة فإن نفسيات أفراد عائلة المغدور – وخاصة الشباب منهم – تتحول تحولاً جذرياً، ويسيطر الثأر على تفكيرهم فيصبح الشاغل الرئيسي الذي يحرك حياتهم ويتحكم بها، وعندما تجمح الرغبة بالثأر بأحدهم فإنه لا يكترث كثيراً بالنتائج، وأتذكر بوضوح قيام أحد القبليين بقتل غريمه في وضح النهار ثم شاهدته مخترقاً صفوف الناس حتى دخل مقر الإدارة

المحلية القديم وسلم نفسه للشرطة. وبدون شك فإن امتناع أو تقاعس الفرد في طلب ثأره يؤدي إلى كسر وجهه وانهيار سمعة عائلته والانتقاص من رجولة أفرادها، ويوفر العرف القبلي الطرق والوسائل لمنع تحول عملية قتل واحدة إلى سلسلة من عمليات الثأر والثأر المتبادل يذهب ضحيتها العديد من الأبرياء. ويذكر فريق المزهر بأنه: "إذا كان المقتول شخصاً مهماً فقد يحكم على قاتله وأفراد عائلته بالنفي لمدة سبع سنوات أو ما يزيد على ذلك وقد يقوم رئيس القبيلة بمنح أرضه إلى أهل القتيل ليستغلونها في تلك الفترة وإذا وافق أهل القتيل على التحكيم وقبلوا بالدية فلا يجوز لأحد منهم اعتراض القاتل أو تهديده وإذا حدث ذلك فإن "حشمه" أو تعويضه امرأة" [1].

أحياناً لا يقتل القاتل بجريرته ويقتلون بدلاً منه أحد أفراد قبيلته وكلما عظمت مكانة القتيل ثاراً كلما ازداد تفاخرهم بذلك وربما قتلوا الأخ أو ابن العم بجريمة القاتل. ويبين الحدث التالي مدى الظلم الفادح الذي ينتج عن هذا التقليد غير العادل واللاإسلامي:

> قتل أحد أبناء الشيوخ طعناً على يد زميل له وعلى الرغم من أن أب القتيل المتدين كان قد تبرأ منه بعد انتمائه للحزب الشيوعي فقد عقد العزم على أخذ الثأر، ولأن القاتل كان سجيناً لذا فقد وقع الاختيار على أخيه البائس الذي كان يعيش في حي الكاظمية ببغداد ويعمل بائعاً للأطعمة المشوية على الرصيف القريب من محطة الحافلات الحكومية الرئيسية ولهذا الغرض اتفق والد القتيل مع أحد أفراد القبيلة على قتل بائع المشويات البريء لقاء مبلغ يسير من المال وضمانات أخرى وبالفعل فقد اقترف القاتل المأجور الجريمة وهرب مستقلاً أول حافلة حكومية عمومية صادفته ولكونه غريباً على المنطقة فلم يعرف بأن مسار الحافلة سيعيده إلى الجهة المقابلة لمكان جريمته حيث تعرف عليه أحد المارة فأمسك به الناس وسلموه إلى الشرطة ولم يستطع إنكار جريمته فحكم عليه بالحبس المؤبد.

لم تكن تلك أول مرة يلجأ فيها أحد الشيوخ إلى قاتل مأجور للأخذ بثأره فعندما قتل أحد الشيوخ على يد قاتل مأجور اقتنع العديد بأن المدبر والمحرض على هذه الجريمة هو ابن القتيل، وقد استعان أحد إخوان الشيخ بقاتل مأجور آخر للثأر من القاتل أما الابن الذي خطط لذلك وحرض عليه فلم يمسسه أحد بأذى.

---

(1) فريق المزهر آل فرعون، مصدر سبق ذكره ص95.

يقدم العرف القائل "في الجريرة تشترك العشيرة" تبريراً للاقتصاص من أي فرد في قبيلة القاتل كما أنه يفرض على أفرادها التضامن في دفع الدية إذا اتفقت القبيلتان على تسوية الخلاف بهذه الطريقة، ويشكل هذا التقليد رادعاً قوياً لعدوانية أفراد القبيلة فإذا تكرر هذا التصرف من أحدهم يجبر على ترك ديار وحمى القبيلة للتخلص من شره ونتائج أفعاله السلبية على الجميع.

الدخالة

لهذا التقليد دور مهم في تنظيم العلاقات بين القبائل والأفراد وخاصة الجماعات والعائلات المتناحرة، ووفقاً لهذا العرف فإن من حق أي شخص طلب "دخالة" شخص أو قبيلة أخرى وذلك بمجرد القول بأنه "دخيل" عليهم وقبول دخالته، وهو أمر شبه محتم ويترتب على من يقبل الدخالة المحافظة على حياة الدخيل، ويوفر هذا العرف لدى القبائل العربية منذ القدم وسيلة فعالة في تخفيف التوتر بين الأعداء متيحةً لهم فرصة التعرف على بعضهم البعض عن كثب مما قد يؤدي الى توصلهم إلى حل خلافاتهم بطريقة سلمية.

السلب والنهب

إذا جاع القبلي فربما لجأ إلى السرقة، فإن سرق من قبيلة معادية اعتبروا ذلك في حكم السلب والنهب ودليلاً على رجولته وشجاعته، وحتى منتصف القرن الماضي كان كل مسافر غريب معرض للسلب والنهب على يد أفراد القبيلة التي يمر بها، لذلك تحتم على المسافرين الاستعانة بأدلاء ودفع إتاوة لهم. وإذا قتل اللص أثناء قيامه بالسرقة من قبيلة أخرى يحكم على قاتله بدفع دية كاملة أو نصف دية، أما إذا قتل من قبل أحد أفراد قبيلته أثناء قيامه بالسرقة فلا يستحق أهله الدية. ويسمى اللص بـ "الحايف" أو "سبع الليل"، وتجمع التسمية الأخيرة بين الإعجاب والتهكم فهو سبع في إقدامه وشجاعته ولكن هذه الشجاعة لا تظهر إلا في الليل، ويمثل السطو بالنسبة للص نوعاً من أنواع الجرأة والتحدي يتجاوز فيه على سلطة رب العائلة وحرمة بيته ويعرض نفسه للقتل، إذ غالباً ما يكون رب البيت مسلحاً. ويشير سكان المنطقة إلى أن أحد أبناء الشيوخ، وهو نفس الشخص المتهم بقتل أبيه، كان يسطو على بيوت الفلاحين سارقاً أمتعتهم وأبقارهم متفاخراً بذلك علماً بأنه لم يكن مضطراً إلى ذلك.

يفسر هذا التذبذب بين الإعجاب والرفض في نظرتهم إلى اللصوصية استخدامهم اللصوص المحترفين في الحراسة ويسمى الحارس بـ"الوحاش" أو "الجنابي"، والجنابي فرد من أفراد قبيلة الجنابات المعروفة وهم منتشرون بين القبائل. وتدفع لهذا الحارس سنوياً كمية من الحبوب لقاء خدماته ويفرض

عليه التعويض عن السرقة بسبب إهماله القيام بواجباته، وإذا فشل قاصّ الأثر في معرفة اللص يلجأ الضحية عادة إلى وسيط لاسترجاع مسروقاته الذي غالباً ما يكون هو الوحاش الذي يعتقد كثيرون بأنه قد يكون متواطئاً مع اللصوص يغض النظر عنهم أو حتى يساعدهم في عملهم هذا إن لم يكن هو اللص، وبعد مفاوضات بين الطرفين يتوصلان إلى اتفاق يدفع بموجبه صاحب المنزل مبلغاً من المال إلى اللص ويسترجع مسروقاته، وبالنتيجة يخرج اللص والحارس المشتبه بتواطئه معه بمبلغ من المال دون تعرضهم للعقاب، ولا شك بأن هذه المعاملة لا تردع اللصوص عن تكرار أفعالهم.

احترام كبار السن

تفرض قيم وعادات المجتمع القبلي التقليدي احترام كبار السن وخاصة من قبل أفراد عائلاتهم وبالإضافة إلى كونه واجباً دينياً ينظر الى كبار السن باعتبارهم أصحاب خبرة ومعرفة ويعبرون عن هذا بقولهم: "أكبر منك بيوم أفهم منك بسنة". وفي المجتمع التقليدي تنتقل المعرفة المتراكمة لدى أفراد المجتمع من جيل لآخر شفاهاً ومن خلال تدريب الكبار للصغار، وهؤلاء الكبار هم المصدر الوحيد للمعرفة والتقنيات التقليدية في الزراعة والبستنة وتربية الحيوانات وفنون القتال ومهارة صنع الأسلحة البدائية وبناء البيوت وغير ذلك من أمور ضرورية لبقاء القبيلة. ويعبر عن الاحترام لكبار السن بطرق ومظاهر مختلفة منها اطاعتهم والوقوف لهم إجلالاً وتقبيل أو محاولة تقبيل أياديهم وإلتزام الصمت عندما يتكلمون وعدم رفع الصوت فوق أصواتهم والتنازل لهم عن مكان الصدارة في المجالس وحتى تحمل بعض إهاناتهم الخفيفة ومزاحهم الثقيل، ولاعتبارات المصلحة تاثير واضح على مدى إلتزام الأفراد بهذه العادة التقليدية، كما قلل من أهميتها التحول التدريجي في انتماء الفرد من العائلة الممتدة إلى العائلة الصغيرة أو النواة المكونة من الأبوين والأبناء والهجرة إلى المدن.

التكافل الاجتماعي

يتضامن أفراد العائلة الواحدة مقدمين المساعدة المادية وغيرها إلى بعضهم البعض، فإذا توفي رجلاً تاركاً زوجة وأولاداً قصر فقد يقدم أخوه على تزوجها وتربية أولاد أخيه، كما يتكفل الأولاد بإعالة ورعاية أبويهم عند الكبر والعجز، وتطبق القبائل ما يمكن تسميته بنظام "المكاسير" الذي تشمل منافعه الرجال المصابين بعاهة أو عجز بسبب حروبها، ووفقاً لهذا التقليد يحق لهؤلاء الرجال تناول وجباتهم اليومية في مضيف الشيخ طيلة حياتهم، ويقف النظام عند هذا الحد فلا يشمل أفراد عائلاتهم الذين يعتمدون عليهم في معيشتهم، ويبرهن هذا التقليد على أهمية قيم الرجولة والحرب، ولا يصح اعتباره نظاماً

إنسانياً للرعاية الاجتماعية إذ لا يشمل العاجزين عن العمل لأسباب صحية أو بسبب حوادث العمل الزراعي وغير ذلك من أسباب العجز الجسدي.

مجتمع الشامية بعد 1958م

حتى نهاية الثمانينات كان ولاء الفلاح القبلي مشتتاً بين قبيلته التي أصبحت تفتقر إلى قيادة فعالة وإلى عوامل الترابط والتكاتف التقليدية وبين الجماعات والانتماءات الجديدة مثل الحزب السياسي وأصدقاء الدراسة وزملاء الخدمة العسكرية. وقد اكتشف أحد أبناء الشيوخ عدم إمكانية الاعتماد على الولاءات القبلية التقليدية بعد أن ساعد عدد من أفراد قبيلته في الحصول على وظائف في المصنع الحكومي الذي كلف بإدارته ولكنهم لم يقابلوا ذلك بالوفاء والإخلاص والولاء له وفقاً للقيم القبلية كما ادعى.

وإذا كان الولاء للقبيلة قد ضعف ولم يعد له تأثيراً كبيراً على سلوك أفرادها فإن التمسك ببعض قيمها وعاداتها ظل قوياً مثل تقليد الثأر، ويتضح ذلك من فشل الحملات التي نظمها الجيش الشعبي – وهو ميليشيا الحزب البعثي – لإلقاء القبض على المتخلفين والهاربين من الخدمة العسكرية الذين تعاظم عددهم أثناء حربي الخليج، وأكد عدد من أفراد هذه الميليشيا بأن بعضهم كان يحذر أهل المنطقة التي تخطط قيادتهم لمداهمتها وتفتيشها لإتاحة الفرصة للمطلوبين لمغادرتها، وأشد ما كان يخشاه هؤلاء أن تؤدي هذه الحملات إلى قتل أحد القبليين أثناء مطاردته مما سيؤدي حتماً إلى مطالبة أهله بثأره. وأثبتت الانتفاضة الشعبية التي قامت بعد حرب الخليج الثانية بأن الولاء القبلي في جنوب العراق لم يندثر تماماً، فقد انتظم المشاركون في الانتفاضة وقاوموا الجيش العراقي في بعض المناطق في كتائب قبلية ولكن ذلك لم يلاحظ في منطقة الشامية، ويعزى ذلك إلى ضعف القيادة القبلية فيها وولاء بعض شيوخها للنظام الحاكم ولكن هذا لم يمنع بعض سكانها من المشاركة في الانتفاضة.

عاد الانتماء القبلي إلى الظهور بقوة بعد الاحتلال الأمريكي، فقد سعت سلطات الاحتلال إلى تفرقة العراقيين، ورسخ النظام السياسي الذي فرضته على العراقيين التحاصص على أساس الطائفة والجماعة العرقية، ولم ينجح هذا النظام في السيطرة على البلاد وحفظ النظام وتقديم الخدمات والتنمية، وقد أدت كل هذه العوامل إلى اضعاف شعور المواطنة بين العراقيين وارتدادهم إلى انتماءاتهم التقليدية، بما في ذلك القبلية، وهو ما يلاحظ في منطقة الشامية وغيرها من أرياف ومدن العراق.

الفصل الرابع
الممارسات الدينية وتأثيراتها

للدين وبالتحديد المذهب الإسلامي الشيعي الإمامي وتعاليمه وشعائره دور مهم في حياة سكان منطقة الشامية إلا أنه يأتي في المرتبة الثانية بعد القيم والأعراف القبلية من حيث التأثير على اتجاهات وسلوك الجماعات والفرد كما أنه عنصر أساسي من عناصر التجانس والتوحيد في هذا المجتمع حيث أن جميع السكان تقريباً هم من الشيعة الإمامية الذين يمارسون شعائر وتقاليد تميزهم عن بقية المذاهب الإسلامية، لكن هذا الانتماء لم يبرز على السطح بصورة هوية مذهبية إلا بعد 1958م وبشكل ردة فعل على سياسات حكومية غير متوازنة. ويستعرض هذا الفصل مستوى ومظاهر وتأثيرات التدين على المجتمع في الفترتين السابقة واللاحقة لعام 1958م.

التدين قبل 1958م

كان مجتمع منطقة الشامية محافظاً وتقليدياً وبدرجة أكبر من مجتمعات المدن العراقية وخاصة الكبرى منها، ويتوقع عادة أن يكون تدين الأفراد في مثل هذا المجتمع واضحاً وقوياً ويتمثل ذلك في ممارسة الأفراد لشعائر الدين وتطبيقهم لمبادئه وتعاليمه والتزامهم بأوامره ونواهيه، ولكن معايشة أفراد هذا المجتمع تبين أن درجة تدينهم كانت – وبشكل عام – سطحية وبدرجة أدنى وأضعف من تمسكهم بأعرافهم وتقاليدهم القبلية، فكان أداء فرائض الدين وتطبيق تعاليمه متروكاً لاختيار الفرد إلى حد بعيد فإذا تقاعس في أداءها أو تركها أو حتى خالف قواعد شرعية أساسية فقد لا يتعرض لأكثر من الانتقاد. أما الذي يتهاون في تنفيذ واحترام الأعراف والتقاليد القبلية – كأن يهمل الأخذ بثأره أو يتردد في قتل امرأة من أهله لمجرد اتهامها بالزنا – فإنه يعرض نفسه لأقسى العقوبات الجماعية مثل الإهانة العلنية والمقاطعة الاجتماعية أو حتى الاعتداء الجسدي. وكان الغالب بينهم الاعتقاد بأن أداء الفرائض الدينية – مثل الصلاة والصيام وغيرها – هو من أفعال ومسؤوليات الرجال التي تميزهم عن الشباب والأطفال الذين لا يطالبون بممارستها والمداومة عليها ونادراً ما كانوا يحثونهم على ذلك إذ أن مساعدة أهليهم في الزراعة أو رعي الماشية أهم بكثير بالنسبة لهم من تعويدهم على الصلاة أو تهذيبهم بالأخلاق والآداب الإسلامية. لذا فقد كان بعض الرجال لا يصلون وآخرون لا يتقنون الصلاة، كما يعترف غير القليل

منهم بجهله المطلق بمبادئ الدين أو أن معلوماته عنه يسيرة جداً. ومع إدراكهم لضرورة التقيد بالشريعة الإسلامية والمحافظة على العبادات فإنهم يجيزون للفرد منهم غير العارف بأمور دينه إتباع فطرته وتنتشر بينهم رواية عن امرأة اسمها "مبروكة" كانت تجهل كيفية أداء الصلاة ولكنها لم تكن تضيع فرضاً وكلما حل موعد الصلاة انتصبت مرددة " مبروكة تحب ربها وربها يحب مبروكة"، وتؤكد الرواية بأنها استحقت الجنة بذلك.

ولم تكن الاتجاهات السائدة في المجتمع تؤكد على التدين حيث لا يحصل المتدينون على مكانة اجتماعية خاصة أو تقديراً أكبر وإنما يعتبرون رجالاً صالحين، ويتوقع من السادة التزاماً أكبر بالدين وتعاليمه إلا أن ذلك ليس أمراً ضرورياً ولا محتماً، فقد لا يتجاوز تدين البعض منهم معدل الالتزام والممارسة لدى الغالبية العظمى، كما لا تعتمد مكانة السادة بالدرجة الأولى على ذلك بل على أصولهم الشريفة والخوف من العقاب الرباني الذي يحل بكل من يجرأ على أذيتهم.

ويعود جهل القبليين بعقائد وتعاليم الدين إلى أميتهم والغياب شبه التام للتعليم والتوجيه الديني على أيدي رجال دين ملمين بهذه العقائد والتعاليم. ويبدو ذلك غير قابل للتصديق إذا عرفنا بأن المسافة بين مدينتي الشامية والنجف – المركز الديني الرئيسي لعلماء الشيعة الإمامية في العالم – تقطعها السيارة في نصف ساعة أو أقل، ومع ذلك فقد كانت زيارات علماء الدين بمختلف درجاتهم إلى مدينة الشامية نادرة جداً وتقتصر على حضور مآتم رؤساء القبائل وشيوخها والزيارات الموسمية الخاطفة لجمع الاستحقاقات الشرعية من الموسرين بالطبع. ولا شك بأن البعد الجغرافي لم يكن العامل الوحيد في خلق هذه الفجوة بين القبلي العادي وعالمه الديني، فقد نأى بعض هؤلاء العلماء بأنفسهم عن الناس البسطاء بقصد أو بدون قصد وذلك بامتناعهم أو استنكافهم عن الاختلاط بهم في بيئتهم والنزول إلى مستواهم الفكري ومعايشتهم عن كثب لاكتشاف جوانب القصور والانحراف في حياتهم اليومية وسلوكهم ومدى ابتعادهم عن القواعد والتعاليم الدينية والعمل على تصحيح ذلك وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر. كما أن تركيز هؤلاء العلماء على التحصيل الديني وطموحهم إلى بلوغ المراتب الفقهية العليا على حساب تثقيف الناس العاديين في أمور دينهم جعل الناس القبليين يترددون في طرق أبوابهم وحضور مجالسهم.

وبسبب جهل القبليين بتعاليم دينهم فقد كان أغلبهم غير مدركين للتناقض الصارخ بين العديد من قيمهم وأعرافهم القبلية ومبادئ وشريعة دينهم أما الذين يدركون ذلك – مثل الشيخ الذي ثأر لقتل ابنه من أخ القاتل أو الذي قتل أخاه طمعاً بالرئاسة – فيضعون قيمهم وتقاليدهم القبلية فوق المبادئ والأخلاق الدينية، ولا غرابة أن يصل بهم هذا الجهل أحياناً إلى حد الكفر – كما حدث ذلك عندما تفوه أحدهم

بالأهزوجة التالي حزناً على وفاة زعيمه المسمى بـ "لوتي": "شت عكل (أي عقل) الله وموت لوتي" [1] – أي: أن الخالق سبحانه وتعالى خرج عن رشده عندما أمات رئيسهم لوتي. وتبين الواقعة التالي مدى جهلهم بتعاليم الدين وإصرارهم على مخالفتها حتى بعد معرفتها التي قد تأتي متأخرة:

> ذهب قروي إلى أحد السادة ليستفتيه حول موقف الشرع من زواجه من أرملة ابنه فأخبره السيد بأن ذلك محرم فطلب منه الأعرابي أن يستثنيه من ذلك ويرضى بتزويجه لقاء عدد من رؤوس الأغنام فأعاد عليه السيد كلامه ونهاه وحذره فقام الرجل لينصرف قائلاً للسيد بأنه لا يكترث للشرع لأنه يعاشر المرأة منذ سنوات وله منها أولاد.

وتتضمن المقارنة المبينة في الجدول التالي أوجه التناقض الواضح بين القيم والتقاليد القبلية الممارسة في منطقة الشامية والمبادئ والتعاليم الإسلامية وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقارنة ليست شاملة:

<u>جدول مقارنة بين الأعراف القبلية المطبقة وأحكام الشريعة الإسلامية</u>

الأعراف القبلية	**أحكام الشريعة الإسلامية**
1. يجوز الثأر بقتل أحد أقارب القاتل.	1. "لا تزر وازرة وزر أخرى" أي لا يجوز معاقبة شخص بجريرة آخر.
2. يعاقب الرجل الذي ينتمي إلى عائلة رئيس القبيلة بعقوبات مخففة.	2. لا يميز الشرع الإسلامي بين سيد وتابع وقد حذر الرسول الكريم من هذا الانحراف عندما عزا تدهور الأمم إلى معاقبتهم الضعيف إذا أخطأ وتجاوزهم عن القوي إذا أذنب.
3. تقتل الأنثى لمجرد تقوّل إنسان عليها بالزنا أو إذا أعتدي على عرضها.	3. لا يجوز إيقاع الحد على إنسان إلا بعد إثبات التهمة عليه أو عليها شرعاً.

---

(1) عبد الجبار فارس. عامان في الفرات الأوسط. النجف الأشرف: مطبعة الرأي، ص 122.

4. إباحة سلب ونهب القبائل الأخرى وخاصة المعادية منها.	4. لا يجوز لمسلم اقتراف السلب والنهب.
5. تعويض المعتدي عليه بامرأة من أهل المعتدي يتزوجها هو أو أحد أقرباءه.	5. لا تزر وازرة وزر أخرى.
6. يرث الابن الأكبر حصة الأسد من ميراث أبيه أو قد يستأثر به تماماً.	6. إن حصص جميع الأبناء الذكور متساوية.
7. لا يورثون النساء.	7. للنساء حصص في الميراث حددها الشرع الإسلامي.

الزيارة والنذور

تعتبر زيارة المزارات الدينية الخاصة بالشيعة الإمامية من أهم مظاهر التدين بين القبليين، ويحرص البالغون من الكبار والنساء على أدائها بصورة منتظمة إذا استطاعوا ذلك وخاصة إذا كانت مواردهم القليلة تتحمل تكاليفها، وهم يؤدونها في المناسبات المحددة لذلك وفي أوقات أخرى وعند دفن ذوييهم في مقبرة النجف. وقبل تعبيد الطرق ومدها إلى أرياف الشامية كانت الزيارة تنطوي على رحلة مرهقة قد تستغرق عدة أيام حيث يقوم الراغب بالزيارة بركوب قارب إلى المدينة ومن هناك يستقل حافلة أو سيارة أجرة، وهنالك من يقطع المسافة كلها أو بعضها مشياً على الأقدام إما مضطراً لعدم امتلاكه أجرة القارب والسيارة أو لكسب المزيد من الأجر والثواب اعتقاداً منهم بأنه كلما كانت المشقة كبيرة كلما عظم الأجر.

تعتبر الزيارة حتى ولو إلى مدينة النجف القريبة حدثاً غير اعتيادي في حياة القروي المغلقة والرتيبة، ويستغرق الإعداد لها عدة أيام تنقضي في التهيئة لذلك وإعداد المتاع – أي الطعام الجاهز – إذ يندر أن يقوم الزائر منهم بشراء طعامه من أسواق المدينة لغلاء ثمنه نسبياً، ويتكون متاعة عادة من الخبز والتمر والمعجنات وغيرها من الأطعمة التي لا تفسد بسرعة، وقبل مغادرته يحضر أقاربه وأصدقاؤه وجيرانه لتوديعه والتمني عليه بالدعاء لهم، وبعد عودته أيضاً يزورونه للسلام عليه والتهنئة بإتمام الزيارة وسلامة العودة، ويحرص الزائر على جلب بعض الهدايا التي لها قيمة دينية مثل ترب الصلاة والمسابح.

يوجد في المنطقة عدد غير قليل من الأضرحة لسادة وصالحين، بنيت على أضرحتهم القباب، وأصبحت مزارات للناس يتقربون إليها بالزيارة والنذور، ولهذه المقامات "قيام" أي قائمون عليها أو سدنة مسؤولون عن إدارتها وصيانتها، وينتفعون مباشرة من النذور المقدمة إليها، ويشكك البعض في احتواء هذه الأضرحة على رفات صالحين، ويدعون بأنها مجرد وسائل يتكسب بها هؤلاء السدنة والذين يعمدون سنوياً إلى اختلاق معجزات وهمية يزعمون أن صاحب المقام قد حققها مثل إعادة البصر إلى ضرير أو القدرة على الحركة إلى عاجز مقعد وذلك بهدف اجتذاب البسطاء إلى زيارة الضريح وحثهم على تقديم النذور إليه.

يعتبر تقديم النذور إلى الأئمة والصالحين مظهراً آخر من مظاهر التدين في المجتمع المحلي، فإذا أراد أحدهم بلوغ مطلب ما قطع على نفسه عهداً بتقديم أضحية أو مبلغاً من المال، فإن تحقق له ذلك أصبح لزاماً عليه الوفاء بنذره، وهم يعتقدون جازمين بأن من يتهاون في الوفاء بنذره يعرض نفسه لنتائج وخيمة، فإذا حلت بأحدهم مصيبة مثل وفاة قريب بصورة مفاجئة أو مرض أو سرقة فإنه يبحث عن أسباب حدوثها وذلك بسؤال نفسه والأقربين منه: هل عليك نذر نسيت الوفاء به؟ وبشكل عام يبدو أن هذا التقليد منتشر بين النساء أكثر من الرجال، ويتضح ذلك من إلحاح سدنة الأضرحة على النساء لإعطائهم النذور في حين أن الرجال لا يتعرضون عادة لمثل هذا الإلحاح.

ومن مظاهر تدين الفلاحين القبليين القسم بالأئمة والصالحين، وعندما يختصم شخصان أو طرفان حول قضية ما – كأن يدعي كلاهما ملكية أرض – فقد يتفقان على حسم ذلك بالقسم بأحد الأئمة، ويهابون القسم بالإمام العباس الذي استشهد مع أخيه الإمام الحسين في كربلاء لاعتقادهم بأن الكاذب سيلقى جزاء يمينه الباطل بدون تأخير، ولديهم روايات كثيرة يتداولونها للبرهان على ذلك، كما أن إيمانهم بتحقق الكرامات والمعجزات بواسطة الأئمة والصالحين راسخ وقوي.

إحياء مراسم عاشوراء

يعتبر إحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين وأهله وأصحابه في العشرة الأولى من شهر محرم من كل سنة مناسبة دينية رئيسية يشارك فيها جميع سكان المنطقة من رجال ونساء وأطفال، وقبل حلولها يبادر الرجال إلى لبس السواد تعبيراً عن حزنهم، وتمتنع النساء عن ارتداء الملابس الملونة طيلة الأربعين يوماً من بدء المحرم، وتنعقد مجالس التعزية أو العزاء يومياً أثناء الأيام العشرة ولكل رئيس قبيلة وشيخ وثري من أثرياء المدينة مجلس عزاء يحيه أحد قراء العزاء. ومن المؤثر حقاً مشاهدة الرجال القبليين الذين يفاخرون برجولتهم وصلابتهم وهم يجهشون بالبكاء والنحيب في مجالس العزاء. وبالإضافة إلى

سرد وقائع المواجهة بين الإمام الحسين وأهله وأصحابه من جهة وجيش يزيد بن معاوية من جهة أخرى يلقي القارئ قصيدة باللغة العامية يبين فيها جوانب من سيرة الإمام ومآثر أهله وأصحابه والتزامهم بالعقائد والأخلاق الإسلامية ويصور فيها بشكل مؤثر الظلم الفادح الذي حاق بهم وقلة ناصريهم أثناء تلك الواقعة المشهورة في التاريخ الإسلامي، ويقوم الرجال والشباب بلطم صدورهم على إيقاع القصيدة. كما تنظم مواكب العزاء يومياً في المدينة، ويصطف الرجال حاملين السلاسل الحديدية التي يضربون بها ظهورهم، يتقدمهم حاملو الفوانيس ونافخ للبوق وضارب بالطبل. وتبلغ هذه الشعائر ذروتها في العاشر من المحرم حيث يظل الكثير من الناس ساهرين حتى الصباح، ويشارك البعض منهم في "التطبير" بضرب رؤوسهم الحليقة بـ "القامات" أي السكاكين الطويلة. ويصطحب بعض الآباء أبناءهم الصغار لتشريط رؤوسهم بالأمواس واسالة الدماء منها طلباً للثواب، وربما تمادى بعض الرجال في ممارسة التطبير فيصابون بالإغماء، فينقلون إلى الحمام العمومي لإسعافهم. وتمثل في اليوم العاشر أيضاً المشاهد الأخيرة من المعركة بين الإمام الحسين وجيش يزيد، وتنصب الخيام وتحضر الخيول والجمال لإضفاء درجة من الواقعية على المشهد الدرامي، ويلعب الأدوار الرئيسية فيه متطوعون من الرجال والشباب، وكلما سقط أحد الممثلين الذين يؤدون أدواراً من أهل الحسين وأصحابه ضج المشاهدون من رجال ونساء وأطفال بالبكاء والعويل، وقد يدفع الحماس بعضهم إلى مهاجمة الممثلين الذين يؤدون أدوار الأشرار من أتباع يزيد مثل الشمر بن ذي الجوشن وعمر بن سعد بن أبي وقاص فيوسعونهم شتماً وضرباً، ثم يتناول الجميع الطعام الذي يطبخ في قدور ضخمة عند ناصية كل شارع. وتجدر الملاحظة بأن المشاركة في إحياء هذه المناسبة تكاد تكون تامة تشمل جميع أفراد المجتمع، ويؤكد السكان على هذه الحقيقة عندما يشيرون إلى أن بعض المشاركين في مواكب العزاء هم أبعد الناس عن الدين والتدين ومنهم المدمنون على شرب الخمور واقتراف المحرمات ولكنهم يضعون ذلك وراءهم عندما تحل عشرة المحرم ويظهرون حماساً في المشاركة في شعائرها.

وفي الوقت ذاته تكون مواكب العزاء الممثلة للمدينة وقبائلها قد انضمت في مدينة كربلاء إلى المواكب القادمة من كافة المدن والمناطق الشيعية في العراق، ويسافر كل موكب في عدد من الحافلات وسيارات الأجرة رافعين لافتة كبيرة تبين اسم المدينة أو الحي أو القبيلة التي ينتمون إليها، ويحمل أفراد القبائل البيارق الخاصة بهم، وفي مدينة كربلاء يستأجرون مقراً لهم يبيتون ويعقدون فيه مجالس العزاء. وعلى الرغم من قدسية الذكرى وأهميتها المطلقة بالنسبة للجميع فإن القبليين لا ينسون نزعتهم القوية لإثبات الرجولة واحتلال مكان الصدارة، ويبرز هذا في تنافسهم الحاد على التقدم على المواكب الأخرى، وقد أدى ذلك مراراً وتكراراً إلى سقوط الكثيرين قتلى وجرحى وهلاك البعض دعساً بالأقدام.

تعقد النساء مجالس عزاء صغيرة في منازل الشيوخ والميسورين من السكان وبعض الفلاحين، ويحضر المجلس النساء والأطفال للاستماع إلى "ملاية" – مؤنث ملا – تتلو عليهم وصفاً لوقائع استشهاد الإمام الحسين وأهله وأصحابه، وأثناء ذلك تغطي النسوة وجوههن ويسترسلن بالبكاء والنحيب، ثم تنشد "الملاية" قصائد شعرية بالعامية وتردد وراءها النسوة بعض المقاطع وهن يلطمن صدورهن، وليس لهذه الملاية غالباً أية دراية بالعقائد والشريعة.

المآتم والأعياد

يظهر الناس تدينهم في المآتم أيضاً، ويحرص الجميع من أغنياء وفقراء على تشييع موتاهم ودفنهم في مقبرة النجف وإقامة المآتم لهم، وقد يضطر ذلك بعضهم إلى الاستدانة لتدبير تكاليف الدفن والمدفن، ويشارك أقارب وأصدقاء ومعارف الميت في تشييعه حتى مثواه الأخير. وقد تحولت المشاركة في التشييع من واجب ديني إلى تقليد اجتماعي يلتزم به الجميع، ولأن عدد المشيعين الذين يخرجون وراء الجنازة دليل مهم على المكانة الاجتماعية للمتوفي وعائلته حرص الناس على عدم التفريط في هذا الواجب مراعين في ذلك أيضا ما تحتمه عليهم قواعد التبادل الاجتماعي بهذا الشأن. وتعتبر جنازة رئيس القبيلة أو أحد شيوخها حدثاً مهماً وحتى 1958م كان رجال القبيلة يشاركون بأجمعهم في جنازات شيوخهم فيرفعون أعلامهم ويتقلدون أسلحتهم ويرددون الهوسات والأهازيج التي تمتدح القبيلة ورئيسها أو شيخها المتوفي ويطلقون النار في الهواء ثم ينطلقون في موكب ضخم يتكون من عشرات السيارات والحافلات إلى النجف. وقد اشترى بعض الشيوخ لأنفسهم ولعوائلهم مقابر خاصة بعيداً عن المقبرة العامة وشيدوا فوقها بيوتاً لهم تأكيداً منهم على مكانتهم الاجتماعية المتميزة، ولا يدفن في المقابر القليلة الموجودة في منطقة الشامية سوى الفقراء الذين لا يجد أهلهم تكاليف دفنهم في النجف أو من لا يريدون دفنهم علناً، معتبرين ذلك المصير أسوء نهاية لحياة تعيسة.

وبعد العودة من دفن الميت يقيم أهله مجلس فاتحة في بيته أو في المضيف أو حسينية المدينة، وتتلى في المجلس آيات من القرآن الكريم وخطبة عن مناقب الرسول وأهل بيته وتقدم للحاضرين السجائر ويسقون القهوة المرة، وتقام في اليوم الثالث والأخير وليمة يدعى لها الحاضرون. وتختلف مجالس الفاتحة من حيث ضخامتها وعدد المشاركين فيها وتكاليفها وفقاً للمكانة الاجتماعية للمتوفي وعائلته، وكان من المعتاد أن لا يدخر أبناء المتوفي وأخوانه –خاصة إذا كان من شيوخ القبائل – مالاً أو جهداً في إقامة مجلس فاتحة ضخم يستمر أسبوعاً كاملاً يقدم فيه الطعام يومياً وتحضره وفود من القبائل الأخرى وبعض

علماء الدين البارزين أو ممثليهم. وبسبب البذخ الذي تتصف به هذه المناسبات وتكاليفها الباهظة فقد اضطر بعض الشيوخ للاستدانة من أقاربهم أو من مرابين لتمويلها.

يحتفل سكان المنطقة بالعيدين والأعياد الشيعية مثل الغدير وعيد الزهراء، ويتبع الناس السلم الاجتماعي في الزيارة والتهنئة مبتدئين بالأعلى مقاماً والأكبر سناً، ويفد أفراد القبيلة على الشيخ في مضيفه لتهنئته بالعيد، وتوزع الحلوى المصنوعة في البيوت على الضيوف وللأطفال الحصة الأكبر من أفراح العيد ومتعته.

التدين بعد 1958م

تشير المقارنة السريعة بين مظاهر التدين قبل وبعد 1958م إلى انخفاض ملموس في مستوى التدين الظاهري في الفترة اللاحقة، وحتى الستينات على الأقل اختفت أو قلت مظاهر التدين مثل مجالس العزاء الضخمة والمواكب الحسينية الجماهيرية بسبب نشاط الجماعات العلمانية والمضادة للدين وانحسار نفوذ الفئات التقليدية مثل رؤساء وشيوخ القبائل. وقبل تموز 1958م اقتصرت مظاهر اللادينية على سلوكيات بعض الشباب والرجال المخالفة لتعاليم الدين مثل تناول الخمور في نادي الموظفين بالمدينة أو في بيوتهم والتردد على مضارب الغجر والمبغى العمومي في مدينة الديوانية ولعب القمار والتفوه ببعض الآراء والأفكار المضادة للدين أو الساخرة من معتقداته بعيداً عن مسامع الكبار المحافظين. أما بعد 1958م فقد برز التيار العلماني المعارض للتدين بصورة منظمة وهادفة، وكان للحزب الشيوعي وأنصاره المحليين دور رئيسي في بث الأفكار والحجج المناهضة للعقائد الدينية، ولأول مرة في تاريخ هذه المجتمع المحافظ والمتدين – ولو ظاهرياً – رفع وتداول البعض شعارات مضادة للدين، وجاهروا بأفكار تخالف التعاليم الدينية وتهزأ بها أو تقلل من قيمتها وتحملها المسؤولية عن التخلف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتجرأ العديدون على الكفر بالدين صراحة وعلناً. وعلى مستوى الفلاح البسيط تمثل ذلك في ترديده الأهزوجة التالية "متعجب خالقله بعيرة" ساخراً بذلك من خلق الله للجمال على أساس اعتقاد ساذج بأن صنع طائرة مثلاً أصعب وأكثر تعقيداً من خلق الله للكائنات الحية.

وعلى الرغم من تعاظم قوى التيار اللاديني إلا أن التدين ظل كامناً تحت السطح، وبرز جلياً ومتحدياً عندما أصدر المرجع الديني السيد محسن الحكيم فتواه المشهورة بتكفير الشيوعية وإلحادها، وكانت استجابة الكثير من سكان جنوب العراق الشيعي – بما في ذلك منطقة الشامية – قوية، فقد انطلقت المواكب الجماهيرية في الحافلات والسيارات وحتى شاحنات النقل متوجهين نحو مقر مرجعهم

معبرين عن التزامهم بالفتوى وولاءهم لصاحبها، وروي أن بعض الشيوعيين نصبوا الكمائن لهذه المواكب على بعض الطرق وأطلقوا النار عليها وكان من بين هؤلاء الحزبيين الغاضبين أحد أولاد شيوخ الشامية إلا أن ذلك لم يثني أتباع المرجع المتحمسين. كما عبر الكثيرون عن ميولهم الحقيقة وذلك بإنزال صور رئيس النظام عبد الكريم قاسم وأقطابه – أمثال رئيس محكمة الثورة وغيرهم – من على جدران بيوتهم ووضعوا محلها صور علماء الدين.

استمر التدين – الظاهري على الأقل – سمة أساسية للشخصية المتوالية في المنطقة طيلة الستينات رغم معاداته من قبل الأنظمة التي حكمت العراق في تلك الفترة، ويتذكر الناس حدثاً طريفاً وقع أثناء الفترة الأولى من حكم حزب البعث في الستينات يبرهن بصورة لا تقبل الشك على قوة التدين القبلي وعمق جذوره المتأصلة في النفوس، ففي تلك الفترة دعي بعض سكان الشامية إلى حضور اجتماع جماهيري في مدينة النجف للاستماع إلى خطب رسمية ومحاضرات عقائدية، وقد لبى العديدون الدعوة صاغرين، وفي بدأ الاجتماع أعتلى أحد المسؤولين المنصة لإلقاء خطبة الافتتاح، وقبل أن تنتهي الخطبة سمع دوي هائل ذهل له الحاضرون ووصفه أحدهم بأنه كان أشبه بصوت انهدام جدار أو انخلاع أحد أبواب المرقد الخارجية الضخمة، وأكد آخرون بأن مصدره كان من داخل المرقد، واستنتجوا بأن تلك إشارة إلى عدم رضا الإمام عن انعقاد هذا الاجتماع فنهضوا مذعورين من مقاعدهم طالبين النجاة، وأدى التزاحم والتدافع إلى تعثر وسقوط بعض منهم تحت الأقدام، وعاد عدد من أهل الشامية منهكين بعد أن قطعوا بعض أو كل المسافة بين النجف والشامية هرولة ومشياً على الأقدام، وقد عد أحدهم نفسه محظوظاً لأن خسارته اقتصرت على العباءة والعقال ونجا بنفسه. وبغض النظر عن النظريات العديدة التي طرحت تفسيراً للصوت الغامض – مثل إغلاق باب دكان أو انفجار قنبلة – إلا أن بعض الحاضرين من أهل الشامية متفقون على أنهم كانوا متوترين ووجلين بسبب قرب مكان الاجتماع من المرقد وما ينطوي عليه ذلك من تحدي للإمام لذا فعند سماعهم للصوت لم يتوقفوا للتفكير في مصدره وإنما اعتقدوا أنه كان مقدمة لعقاب أعظم كان يتهددهم فأسرعوا بالهرب لا يلوون على شيء.

كانت وفاة عبدالسلام عارف رئيس النظام الحاكم في أواسط الستينات مناسبة أخرى أكد من خلالها الكثيرون على تدينهم وما يترتب على ذلك في أذهانهم من تفسيرات للأحداث، فقد اعتقد هؤلاء بوجود ارتباط قوي بين فحوى خطاب ألقاه عارف عارض فيه بصورة مباشرة أقوالاً للإمام علي وبين وفاته بعد وقت قصير في حادث سقوط طائرة، واعتبر هؤلاء المتدينون ذلك عقاباً له على تجرؤه على مقام الإمام، وأضاف البعض على ذلك تفاصيل أخرى تعزز هذا الاستنتاج ومنها بأن أحد علماء الدين غضب لدى سماعه أقوال رئيس النظام المتهم بالطائفية فدعا الله للتعجيل بعقابه.

شهدت أواسط الستينات وحتى بداية السبعينات نمواً متصاعداً في التدين بين أهالي المنطقة، كما تشهد بذلك عودة مواكب العزاء الحسينية والتفاف الناس حول مراجعهم الدينية وعلماء الدين إلا أن عودة حزب البعث إلى الحكم مرة ثانية في 1968م أذنت بمرحلة جديدة من الاضطهاد الديني والمذهبي لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق الحديث تمثلت في ملاحقة المتدينين وخاصة الشباب منهم ومنعهم من أداء شعائرهم الدينية وقد بلغت هذه الحملة ذروتها في إعدام المفكر الإسلامي السيد محمد باقر الصدر وعدد آخر من علماء الدين وطالت الحملة أهالي الشامية الذين أعدم البعض منهم ورزح آخرون في السجون بتهمة الانتماء إلى أحزاب أو حركات دينية مناوئة لنظام الحكم.

أثناء الحرب العراقية الإيرانية وما رافقها من حملات إعلامية وعمليات تهجير واسعة لعراقيين شيعة نما بين سكان المنطقة الشعور بانتمائهم إلى طائفة مختلفة عن الفئة الحاكمة في بغداد، واستاء الكثيرون منهم بسبب وصف وسائل الإعلام للإيرانيين الشيعة بأنهم فرس مجوس، وتندروا بمرارة وسخط بأنهم أيضاً "مجوس" ولكن بعيداً عن مسامع أتباع النظام. وهكذا برزت على السطح وتعززت الهوية الطائفية لسكان هذه المنطقة وبالتالي فقد كانت مشاركتهم في انتفاضة 1991م انطلاقاً من هذا الشعور وليس على أساس قبلي.

بعد الاحتلال الأمريكي تعززت النزعة الطائفية التي أحياها النظام البعثي البائد، ورسخها النظام السياسي الذي أسسه الاحتلال وأحزابه الدينية، وعادت معها مظاهر التدين بصورة غير مسبوقة، ويتفق غالبية الجنوبيين مع الأحزاب السياسية التي تمثلهم بأن شركائهم في الوطن يرفضون مشاركتهم في الحكم ويتآمرون مع دول مجاورة للعودة بالتاريخ إلى الوراء، لذلك أدلوا بأصواتهم في الانتخابات على هذا الأساس، ولكن من ناحية أخرى تزعزعت ثقتهم بالأحزاب الدينية المشاركة في السلطة نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق وعودها بالأمن والاستقرار وتحسين الخدمات والتنمية ومحاربة الفساد، ومن المحتمل أن يكون لذلك تأثير سلبي على موجة التدين الحالية.

الفصل الخامس

الخـرافـة والسحر والشعوذة

ينتشر الاعتقاد بالسحر والخرافة في مجتمع الشامية كما هو الحال في غيره من المجتمعات التقليدية، وللكثير من هذه المعتقدات جذور فلكلورية سحيقة في الزمن خارجة على الدين ولكنها تختلط في أذهان السكان بالمعتقدات الدينية بسبب ضآلة معلوماتهم عن الدين وعقائده وتعاليمه مما جعل من الصعب عليهم التمييز بين عقائد الدين والمعتقدات الخرافية والسحر. وبالتأكيد فإن لهذه المعتقدات تأثيرات سلبية على اتجاهات وسلوك الأفراد وذلك لكونها تعزز لديهم التفكير الخرافي المناقض للتحليل والاستنتاج العقلاني والمنطقي، وبالتالي تشكل عائقاً لعملية التنمية والتطوير على المستويين الفردي والاجتماعي. ويتضمن هذا الفصل على استعراض لبعض هذه المعتقدات والأفكار وتأثيراتها على الفكر والسلوك.

القسمة والبخت والسحر

يعتقد سكان المنطقة بشكل عام بأن كل ما يحدث للفرد خيراً كان أم شراً يعود إلى ثلاث مسببات رئيسية وهي: القسمة والبخت والسحر، فالقسمة هي كل ما كتب الله لهم من أمور مثل الرزق والبنين والصحة وغيرها، وهذا هو قدرهم المكتوب الذي لا يستطيعون تغييره أو التأثير فيه أو الافلات منه. وبالرغم من أن لهذا المفهوم والاعتقاد أساس ديني إلا أنهم يبالغون بل يتطرفون في ذلك إلى حد بعيد، فهم بذلك أقرب إلى القدريين أو الجبريين في إيمانهم بأن كل صغيرة وكبيرة من أمور حياتهم تقررها القسمة والنصيب ولا أهمية تذكر لاختيارات وجهود الفرد إذ من الممكن أن يتهدم كل ما بناه طيلة حياته في لحظة عين إذا كان ذلك قدره أو قسمته ولديهم روايات كثيرة لإثبات صحة اعتقادهم بذلك.

يؤمن هؤلاء الناس التقليديون بالبخت أيضاً كمسبب رئيسي متحكم في مصائرهم وأرزاقهم في هذه الدنيا، ويمكن تعريف البخت على أساس استخدامهم لهذا المفهوم بأنه حظ جيد غير اعتيادي أو استثنائي، فإذا أرادوا تفسير ثراء أو علو مكانة فرد من بينهم أو غير ذلك من الأمور الإيجابية التي يمتلكها وصفوه بأنه "بخيت" أو ذو بخت، وهو شيء مثل القسمة لا يستطيع المرء الحصول عليه بجهده أو اجتهاده ولا التأثير فيه بقوة بشرية لأنه يهبط عليه من السماء باختيار إلهي، فهو إذاً توفيق سماوي يحظى به الفرد

ويلازمه لفترة طويلة ويجعله موفقاً في كل مساعيه وهو بالتالي يختلف عن كونه محظوظاً في صفقة أو قرار منفرد، ويعتبر السكان رؤساء وشيوخ القبائل والأثرياء من ضمن الحائزين على هذا التوفيق الاستثنائي الذي أوصلهم إلى مكانتهم الرفيعة في المجتمع ومكنهم من جمع ثرواتهم. وكما كان الأوربيون في القرون الوسطى يؤمنون بأن الاختيار الإلهي هو الذي أجلس ملوكهم على العروش وبالتالي فهم جديرون بالطاعة والولاء والاحترام يعتقد القبليون بأن رؤسائهم وشيوخهم يستحقون نفس المعاملة بسبب هذه الحظوة الإلهية فلا عجب إذا اعتبروا "البخت" من الصفات المعنوية الهامة لذا تسمعهم يخاطبون هؤلاء الأفراد المحظوظين بـ "داخلين ببختك" كما أنهم يقسمون به "ببختك يا فلان" وكأنه أمر مقدس.

يبدو من استخدام القبليين لهذين المفهومين في تفسير أوضاعهم الحسنة والسيئة بأنهم يعتبرون البخت نقيضاً للقسمة، حيث تشمل القسمة كل ما هو سيئ أو غير مرغوب به يحل بالفرد لذا اعتاد الفلاح مثلاً على التشكي من قسمته التي تتمثل في تعبه وشقاءه وفقره وتسمعه يردد مراراً وتكراراً عبارة "قسمتي دونية"، ويحملها المسؤولية عن كل خيبات أمله ومحاولاته الفاشلة، وفي نفس الوقت فإن رئيس قبيلته وأفراد أسرته يحظون ويتمتعون بـ "البخت" الذي يميزهم عنه– أي الفلاح – في المكانة والقوة والثروة.

يشكل السحر القوة الثالثة التي يعتقد هؤلاء الأفراد التقليديون بتأثيرها على جوانب أساسية ومتنوعة من حياتهم بما في ذلك الرزق والصحة والنشاط، وفي هذه المنطقة التي تبعد حوالي مئة كيلومتر عن بابل – عاصمة السحر القديمة – يؤمن الناس بقوة السحر وقدرة السحرة على إحداث الأمور الاستثنائية والخوارق، وهم يعيشون في خوف مستمر من أعمال السحر التي يمكن أن يدبرها لهم أعداؤهم في الخفاء وما يمكن أن تسببها من ويلات ومصائب وأمراض، لذا يعمدون إلى استعمال القوى السحرية ذاتها للوقاية من تأثيرات السحر كما يلجأون إلى السحرة للاستفادة من قدراتهم المزعومة على تسخير القوى الغيبية في حل مشاكلهم الشخصية والعملية وكذلك للاقتصاص والانتقام من أعداءهم ومنافسيهم من أقربائهم أو غيرهم. وعلى الرغم من تحريم السحر واعتباره من الكبائر التي نهت عنها التعاليم الدينية فإن الاعتقاد بالسحر وقوته وجواز استعماله شائع بين السكان، كما أن هذا التحريم لم يردع السحرة من الجنسين من ممارسة شعوذتهم والتكسب منها، ولا ينهى قادة المجتمع المحلي من رؤساء قبائل ورجال دين السحرة عن أعمالهم ونشاطاتهم المحرمة ولا يتعرضون لهم، وغالباً ما تكون الشعوذة متوارثة، يرثها الأبناء من الآباء، ويدعون امتلاكهم لمعارف وقدرات خارقة لا يمتلكها غيرهم، ويخشاهم الناس بسبب ذلك إلا أنهم لا يحترمونهم لأن مكانتهم الاجتماعية متدنية.

النساء القرويات هن أفضل زبائن السحرة، وبسبب ضعف المرأة وقلة حيلتها تلجأ للسحرة لمساعدتها في حل مشاكلها، أما الرجال المعتدون برجولتهم وقوتهم فيعمدون غالباً إلى إرسال نسائهم إلى السحرة إذا تطلب الأمر كما أنهم لا ينهون نسائهم عن القيام بذلك. وتغلب على الشؤون والمشكلات النسوية التي يستعان بالسحرة من أجلها الخلافات بين النسوة في العائلة الواحدة، فإذا خشيت المرأة من أن ضرتها قد دبرت لها سحراً خفياً لخلق جفوة بينها وبين زوجهما المشترك سارعت إلى ساحرة أو ساحر لإبطال مفعول السحر ولإعداد سحر مضاد، وبهذه الطرق ومن خلال هذا المنافذ الذهنية–النفسية يتسلل السحر الى صميم العلاقات الاجتماعية كعامل مثير ومحفز للخلافات والصراعات داخل العائلة الواحدة وبين الأقارب والجيران، كما يحافظ على جذوة هذه الخلافات والأحقاد التي يولدها مشتعلة لأمد طويل.

إن انجذاب النساء إلى السحر واشتغالهن به ظاهرة متكررة في العديد من المجتمعات التقليدية والدافع المحتمل لذلك هو شعورهن بانعدام القوة والتأثير وعدم إمكانية الحصول على القوة والسيطرة بالطرق الاعتيادية وذلك بسبب احتكار الرجال لمصادر ورموز القوة في المجتمعات التقليدية الذكورية. وقد سعت بعض النسوة في مجتمع الشامية للاشتغال بالسحر وامتلاك بعض الأدوات السحرية لأغراض شخصية وليس للكسب المادي، وعرف عن بعض نساء الشيوخ امتلاكهن لخرزات سحرية مما أثار قلقاً شديداً لدى العديد من النسوة من أقاربهن من إمكانية استعمال هذه القوى السحرية ضدهن، وكانت إحداهن تحتفظ بالعديد من الخرزات المعروفة بـ "السليمانية" في ثيابها ولا تفارقها أبداً خوفاً عليها من السرقة. وتتفق الروايات على قدرة هذه الخرزات على السباحة على الأقل، إذ تقسم بعض النساء على مشاهدتهن الخرزات يسبحن في طست مملوء بالماء وأن بمقدورهن السباحة عبر نهر عريض، ومن المحتمل احتواء هذه الخرزات على مادة كيماوية تتفاعل مع الماء مما يخلق الانطباع لدى الرائي بأنها تتحرك أو تسبح في الماء بقوة سحرية، كما أن احتواء بعض هذه الخرزات على مواد سامة مثل الزرنيخ قد يكون السبب في وفاة بعض الأشخاص الذين يتداولونها بصورة مفاجئة وغامضة.

تبدأ علاقة القبلي بالسحرة والسحر منذ ولادته، حيث تبادر إحدى قريباته إلى مراجعة أحد السحرة لإعداد تميمة أو حرز لوقاية المولود الجديد من الحسد والتأثيرات الضارة لسحر الأعداء والحاسدين، ويحرص غالبة القبليين على ذلك خاصة إذا كان المولود ذكراً لأنه عرضة للحسد أكثر من الأنثى، وتوضع التميمة تحت وسادة الوليد أو تعلق بخيط في رقبته، وبعد أن يصبح طفلاً يذهبون مرة ثانية إلى ساحر لإعداد تميمة أخرى تربط على يده أو تخيط في بطانة ملابسه، وقد تتكرر هذه الزيارات عدة مرات حتى بلوغه سن الرجال، ويحذر الكبار الصغار من العبث بالتمائم أو رميها أو الاستهزاء بقوتها وقدرة صانعيها لئلا يعرضون أنفسهم لعواقب وخيمة من قبل القوى الغيبية، ولو فتحت إحدى هذه التمائم

لوجدتها تتضمن على الأغلب آيات من القرآن الكريم وكلمات غير مفهومة يزعمون أنها أسماء للجن بالإضافة إلى رسوم هندسية ورموز غامضة يدعون بأنها طلاسم لا يدرك معانيها وقوتها غير السحرة.

إذا أصيب أحدهم بمرض فإن أول ما يتبادر إلى ذهن ذويه بأن أحداً قد دبر له سحراً سيئاً لذا يسارعون إلى إحراق البخور والحرمل وهو نبات صحراوي عطري في بيوتهم يومياً لإبطال مفعول السحر، فإن لم يتعافى بسرعة هرعوا إلى أقرب ساحر لدعوته إلى الكشف عن سبب المرض وتشخيص السحر المسبب لذلك وإعداد تميمة لإبطال مفعوله، وكلما طال أمد المرض وتأخير الشفاء كلما كثرت الزيارات إلى الساحر طلباً لمعونته، وحتى لو لم يشف المريض أو توفي فإن ذلك لا يعزى عادة إلى فشل الساحر في إبطال مفعول السحر السيئ وإنما لقوة السحر لذا فإنه يعزز إيمانهم بالسحر وقدرات السحرة.

يعتقد هؤلاء القرويين بأن السحرة مصدر رئيسي للسموم المسببة للمرض أو الوفاة، ومن هذه السموم أو الشربات الضارة ما يسمى بـ "مخ المطي" أي "مخ الحمار" الذي يصاب من يشربه باختلال في عقله أو حتى بالجنون، فإذا ظهرت أعراض الخرف على أحدهم بسبب تقدمه في السن عزوا ذلك إلى سقيه هذا الشراب، وتحوم الشكوك عادة حول أقرب الناس إليه مثل زوجته أو أولاده واخوته الذين باستطاعتهم دسه في طعامه أو شرابه.

ينظر الأهلون إلى السحرة بريب وخوف وحذر، لاعتقادهم بأنهم يمتلكون قدرات خارقة ويمارسون طقوساً سرية وقد تنطوي هذه الطقوس على أعمال محرمة للحصول على أدوات ووسائل السحر ويتضح هذا من الرواية التالية عن مجابهة بين أحد سكان المنطقة وساحرتين كما رواها بنفسه:

> كنت أسير في مقبرة النجف والشمس موشكة على المغيب عندما رأيت بصيصاً من مدخل سرداب – أي مقبرة عائلية – فوقفت على بابه ونظرت إلى الداخل فشاهدت امرأتين تحملان المدي وأمامها جثة مقطعة فأيقنت بأنهما ساحرتان فنزلت في القبر وقتلتهما جزاء قتلهما الفتاة والتمثيل بجثتها.

يستعمل السحر كذلك للحصول على فوائد ومكتسبات شخصية، فعندما أثرى أحد الوسطاء في تجارة الحبوب في مدة قصيرة نسبياً لم يحتار البعض في تفسير ذلك إذ انتشرت بينهم إشاعة بأنه يمتلك تميمة سحرية نادرة وهي عبارة عن خرزة خاصة يلبسها دائماً ضمنت له تفوقاً كبيراً على أقرانه ومنافسيه لأن من يمتلكها لا يرفض له طلباً فكان يحصل على موافقة الجهات الرسمية بسرعة وبدون عناء، ويسارع التجار للاتفاق معه ومشاركته في مشاريعه وصفقاته وتوفير كل ما يحتاج له من مساعدة، ووفقاً

لهذا التفسير فإن نجاح هذه التاجر لا يعود ولو بدرجة محددة إلى مهاراته التجارية والإدارية وجهوده المبذولة بل لقوة سحرية امتلكها بفعل الخرزة المزعومة.

حتى الثمانينات كان الاعتقاد بالسحر لا يزال قوياً ومنتشراً بين السكان، ودفع القلق والخوف العديدين إلى التردد على السحرة والعرافين للتنبؤ بمستقبلهم وما تخبئهم الحروب لهم ولأولادهم المشاركين في القتال، واشتهر أحد السحرة في الفترة الأخيرة من حروب النظام البعثي لما أشيع من امتلاكه لقدرات خارقة مكنته من استحصال إعفاء لأبنائه الثلاثة من الخدمة العسكرية في الوقت الذي استحال على غيرهم ذلك، كما أكد البعض على قدرته العجيبة على الإيحاء إلى درجة أن أحدهم تراءى له بفعل سحره بأن حيواناً مفترس يوشك على الانقضاض عليه.

الحسد

يؤمن سكان المنطقة القبليون بالحسد ويغالون في ذلك إلى درجة كبيرة. وبالإضافة إلى السحر فإن الحسد هو أحد الاحتمالات التي ترد إلى أذهانهم عند محاولتهم تفسير مصيبة أو مرض حل بهم، ومع أن غالبيتهم لا يمتلكون الكثير مما يحسد عليه فإن الاعتقاد السائد بينهم هو أن الآخرين يحسدونك على كل شيء، فإذا لم تكن غنياً أو ذا مكانة عالية تحسد عليها حسدوك على العافية ولقمة الخبز، وكل ما يمتلكه الفرد من مال وعافية وبيت وأدوات عمل وأولاد هو في تقديرهم هدف لحسد الآخرين، فإذا شعر أحدهم بمغص في بطنه بعد تناوله الطعام قال: بأن طعامه "منفوس" – حتى لو اقتصر على رغيف خبز من شعير – ويقصد بذلك بأن غريباً قد وقعت عيناه على الطعام واشتهاه في قرارة نفسه لذا فهم يحرصون على دعوة كل من يشاهد طعامهم للمشاركة في تناوله ويصرون على ذلك ليس من باب التقيد بأصول الضيافة فحسب ولكن أيضاً احتراساً من أن "ينفس" طعامهم.

يتبين غلوهم في الاعتقاد بالحسد في ادعاءهم بأن الحسد قوة خفية فوق الطبيعة وليست مجرد دافع نفسي يثير في نفس الحاسد مشاعر سلبية ويدفعه إلى سلوكيات عدائية ضد شخص أو أشخاص يمتلكون ما يطمح إليه، وينتشر بينهم الاعتقاد بأن لبعض الأشخاص قدرة أو استعداداً خاصاً للحسد وأن لحسدهم مفعول أكيد، ويصنفون كل أصحاب العيون الزرقاء ضمن الحاسدين، وربما كان أصل هذا الاعتقاد ندرة العيون الزرقاء في مجتمعهم، وتدل الرواية التالية على رسوخ اعتقادهم بالحسد:

> كنت أعمل في طاحونتي عندما حضر بدوي حاملاً لكيس من الحنطة يريد طحنها، وفي تلك الساعة كانت الطاحونة خالية فيما عدانا، وما أن وضعت قمحه داخل

الطاحونة حتى ارتفع صوت غريب من جوفها ثم توقفت عن الدوران، وعندما قمت بتفكيكها وجدت قرصاً معدنياً مشروخاً بصورة لم أرها من قبل، وبعد استبداله شغلت الطاحونة فدارت لفترة دقائق ثم توقفت مرة أخرى فقمت بتفكيكها ووجدت القرص الجديد مشطوراً إلى نصفين، حدث كل ذلك والبدوي جالس القرفصاء يراقبني ولم أكن قد لاحظت من قبل زرقة عينية وتأكد لي بأن الرجل حسود فطلبت منه أن ينتظر في المقهى حتى انتهي من إصلاح الطاحونة فانصرف وقمت باستبدال القرص للمرة الثانية وبعد أن تعوذت من الحسد والحاسدين شغلت الطاحونة فدارت ولم تتوقف.

وكما في حالة السحر فإن لدى أهالي المنطقة تقاليد وطقوس لاتقاء الحسد تبدأ عند الولادة، وبما أن الذكور مفضلون وبشكل مطلق على الإناث فإنهم يخافون عليهم بشكل خاص من الحسد، وعندما يولد المولود الذكر يبادرون إلى حرق البخور والحرمل وشراء التمائم من السحرة، وقد يدفعهم الخوف من الحسد إلى إخفاء أو تمويه جنس المولود فيلبسونه ملابس الإناث ويتركون شعره لينمو طويلاً كالبنات ويثقبون أذنيه لإلباسه حلقاً ويعلقون في غرته المتدلية على جبهته خرزة زرقاء وربما يختارون له اسماً كريهاً مثل اسم حيوان وضيع أو شيء غير مرغوب لا يثير في نفس السامع الحسد بل الشفقة أو الاشمئزاز. وحتى يثبت المرء بأنه ليس حسوداً فإن عليه أن يردد عبارة "ما شاء الله" كلما وقعت عيناه على أو سمع عن شيء يحسد عليه الإنسان.

التقمص وتفسير الأحلام ومعتقدات أخرى

انتشر بين السكان القبليين الأميين الاعتقاد بإمكانية تقمص الأرواح الشريرة لبعض البشر وبالتالي تحكمها بالمطلق بتفكيرهم وتصرفاتهم، وبالتالي يعزون معظم حالات الجنون والاضطراب النفسي إلى دخول أرواح شيطانية شريرة في الإنسان تجعله يتصرف بصورة غير عاقلة أو مخالفة لقواعد السلوك الاجتماعي، وفي مثل هذه الحالات فقد يعمدون إلى نقل المريض إلى أحد مراقد أئمة الشيعة وتقييده إلى شباك الضريح، أو يقصدون أحد السادة للقيام بطرد الروح الشريرة من جسد المريض، حيث يقوم السيد بضرب المريض بحزامه الذي يعتبر أحد رموز السادة، وهي ضربة رمزية تستهدف الروح الشيطانية التي تتقمص المريض، ونتيجة ذلك يتوقعون أن تخرج الروح الشريرة ويعود المريض إلى سيرته الأولى وتصرفاته الطبيعية، وحتى منتصف القرن الماضي كانت الخدمات الطبية الحديثة وبالأخص علاج الاضطرابات العقلية والنفسية قليلة وغير كافية بصورة عامة.

لا تسكن الأرواح الشريرة أو القلقة البشر فقط وإنما المقابر والخرائب والآبار أيضاً، ولأن المقابر مسكونة بأرواح الموتى فإنهم يتجنبون المرور بها بعد مغيب الشمس، ويتداولون العديد من الروايات المزعومة للاستدلال بأنها مسكونة بأرواح عدائية لا تحبذ حضور البشر. وفي إحدى هذه الروايات أكد أحدهم بأن الأرواح الساكنة في أحد المقابر الصغيرة الواقعة على أطراف المدينة طاردته وقذفته بالحجارة ولولا سرعته في العدو لقضت عليه، كما يعتقد هؤلاء القبليون بأن بعض الثعابين التي تدخل بيوتهم هي من الجن وأنها مسالمة لذلك يتجنبون أذيتها، ومن الواضح أن لبعض هذه المعتقدات أصول غير محلية، وأبرز مثال على ذلك تقليد "دخول السنة"، فعند بداية السنة الشمسية يتساءل الناس عن الحيوان الذي دخلت عليه السنة ويتفاءلون أو يتشائمون حسب نوع الحيوان، وهذا التقليد منتشر في الصين ولدى شعوب جنوب شرق آسيا.

يتضح بجلاء تأثير التفكير الخرافي في القبليين الأميين عند خسوف القمر حيث يخرج الكبار والصغار من بيوتهم، وقد حمل الصغار بأيديهم القدور وغيرها من الأدوات المعدنية وكل ما يمكن أن يصدر صوتاً عالياً ثم يبدأون بالقرع عليها، قد شخصت أبصارهم إلى القمر وهم يرددون بصوت عالٍ أُهزوجة تطالب حوتاً مزعوماً بتركه اعتقاداً منهم بأن القمر في تلك اللحظة يتعرض لهجوم من قبل حوت ضخم يحاول ابتلاعه وأن الأصوات العالية ستخيفه وتدفعه إلى الهرب. ويبدو أن سيطرة التفكير الخرافي تجعل من الصعب على الإنسان التمييز بين الحقيقة والخيال وضياع الحدود الفاصلة بين الواقع والأسطورة كما يتضح ذلك في رواياتهم وأحاديثهم عن مخلوقات أو حيوانات شبه أسطورية مثل السعلاة والقرطة والطنطل العملاق وقصاص – أو قصاب – القلوب.

ينظر الناس في الشامية إلى الأحلام بجدية ويعتقدون بأن لها أهمية وتأثير على حياتهم اليومية ومستقبلهم كما أنهم يعتبرونها وسيلة لاستلام الرسائل والنصح من موتاهم إذ كثيراً ما يقصون أحلاماً شاهدوا فيها أحد أقاربهم واستمعوا إليه وهو يعاتبهم لعدم قيامهم بواجب ديني مثل الوفاء بنذر وغير ذلك، لذا يهتمون كثيراً بتفسير أحلامهم، ويقصدون ادعياء القدرة على تفسير الأحلام، وقد يتضمن التفسير على نصائح وتعليمات يحرصون على تنفيذها.

من المؤكد أن العقائد الخرافية مثل السحر التي تتعدى أو تخالف المبادئ الدينية قد ضعفت بسبب انتشار التعليم بين أفراد المجتمع إلا أنها لم تختف تماماً فلا يزال السحر ممارساً والاعتقاد بقوته موجوداً كما يسيطر على أذهان الكثيرين الخوف من الحسد والأرواح الشريرة والاعتقاد بالبخت. ولهذه المعتقدات تأثيرات سلبية على نظام تفكير السكان وحالاتهم النفسية وسلوكياتهم، إذ أنها تشجعهم على التكفير

اللاعقلاني وعدم البحث عن حقيقة الظواهر الطبيعية والاجتماعية، كما تنمي لديهم الشعور بعدم القدرة على التأثير فيما يجري حولهم مما يدفعهم إلى الاستسلام والاتكالية وانعدام المبادرة.

الفصل السادس
العائلة والزواج ودور المرأة

تمثل العائلة النواة الأساسية للمجتمع المحلي في منطقة الشـــامية ومنها يكتســب الفرد قيمه وتقاليده ويحصــل منها على الحماية والعون المادي والمعنوي ويترتب عليه نتيجة ذلك مســؤوليات وواجبات تجاه أفراد عائلته. ويقدم هذا الفصـل عرضـاً وتحليلاً لهذه المؤسـسـة الاجتماعية الأسـاسـية وأدوار شـخوصـها الرئيسـية والعلاقات بين أفرادها واسـتطلاعاً لمدى متانة الوشـائج العائلية وولاء الفرد لعائلته في ضوء التغييرات الشاملة في المجتمع العراقي.

العائلة في الشامية

يرتكز المجتمع التقليدي في جنوب العراق بشــكل عام على العائلة، وتشــكل قرابة الدم الرابطة الأســاســية بين أفراد هذا المجتمع، وعندما ننظر إلى المجتمع من خلال هذا الإطار نجده بأكمله مجموعة كبيرة من العوائل، والقبيلة ما هي في جوهرها إلا عائلة ممتدة كبيرة إذ أن الأســاس في نشــوء واستمرار القبيلة هو الانحدار من أصل أو جد واحد لذا فإن الرابطة التي تجمع بين أفراد القبيلة وتشدهم إلى بعضــهم البعض وتجعلهم ينفرون للدفاع عن أفرادها ولا فرق في ذلك بين قادة وأتباع هي رابطة عائلية أصـلاً، ويتضـح ذلك جلياً في اسـتعمالهم اسـم القبيلة لقباً أو كنية لهم. وفي الواقع فإن ليس كل الأفراد المنتسبين إلى قبيلة يعودون إلى نفس الأصل إذ كثيراً ما تجد في نفس القبيلة جماعات أو أفراداً ينتمون إلى قبائل أخرى وقد نتج ذلك عن الهجرة الداخلية بين القبائل – كما أسلفنا – والمثال على ذلك هو انضـمام الزركات إلى قبيلة العوابد، ويبدو أنهم يعتبرون ذلك من عوامل ضـعف القبيلة ويصـنفون القبائل المشتملة على جماعات ذات أصول قبلية متنوعة في مكانة أدنى.

حتى وقت قريب كان مفهوم العائلة في الشامية ممتداً يشمل كافة الأقارب الذين عادة ما يسكنون في بيت واحد أو بيوت متجاورة وغالباً ما يشــتركون في زراعة نفس القطعة من الأرض أو قطع متجاورة، وقد يقطن في مثل هذا البيت أو البيوت جميع أفراد الأسـرة من ثلاثة أجيال، ويدير شـؤونهم أكبر الذكور سـناً، أما إذا كان مقعداً بسـبب السـن أو المرض وعاجزاً عن أداء ذلك فإن المهمة تؤول إلى من يليه في ترتيب الســن ويكون له القرار النهائي والحاســم في كل الأمور ويقوم بحل الخلافات

وفض النزاعات التي تنشأ بين أفراد عائلته، كما يمثل العائلة في علاقاتها مع أفراد القبيلة ويتكلم ويتعهد باسمها، فلو فرضنا أن أحد أفراد عائلته أساء التصرف مخلاً بالعرف العشائري فإن رئيس القبيلة يرسل وراء كبير العائلة ليبين له المخالفة ويسمع منه موقف العائلة ودفاعها وعلى أساس ذلك فقد يطلب منه محاسبة المسيء، وهو يحظى باحترام أفراد عائلته ليس فقط لسنه ومكانته بينهم وإنما أيضاً لأنه "وجه العائلة" وعنوانها، وهم بذلك يعبرون للآخرين عن تماسكهم والتفافهم حول كبيرهم وبأنهم عائلة قوية ومتحدة تقف برمتها خلف رئيسها. ومن المؤكد أن سلطة كبير العائلة على عائلته كانت شبه مطلقة، فقد كان يتخذ بنفسه جميع القرارات الهامة الخاصة بعائلته بما في ذلك المتعلقة بنشاطها الاقتصادي وعلاقاتها الاجتماعية، ويشمل ذلك: توزيع العمل الزراعي وتحديد حصص كل واحد من أفرادها من الإنتاج والعوائد في ضوء توجيهات رئيس القبيلة أو من يمثله. وعلى الصعيد الاجتماعي يتخذ القرارات الخاصة بالزواج والطلاق والمهر وتوزيع الإرث وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وله سلطة مطلقة فوق سلطات الجميع فإذا اقتنع بأن أحد أبناءه متهاون في تأديب زوجته مثلاً بادر هو إلى ضربها دون أن يجرأ ابنه على الاعتراض أو الاحتجاج، ومن الممكن أن يأمر ابنه بإعادة زوجته إلى بيت أهلها – أي تطليقها – إذا شاء ذلك وليس للابن خيار سوى الاذعان لمشيئة والده لأن البديل الأمرَ من ذلك هو الاستقلال أو الانفصال عن العائلة والحرمان من المنافع والمكاسب التي توفرها له.

يداوم كبير كل عائلة على حضور مجلس رئيس القبيلة أو الشيخ في مضيفه حيث يحصل على معاملة متميزة عن أفراد القبيلة العاديين تتسم بدرجة أكبر من الاحترام المتمثل في طريقة التخاطب وفي ترتيب الجلوس وفي استماع رئيس أو شيخ القبيلة لآراءه ومشورته. ومن المهم جداً أن يتصرف كبير العائلة بحكمة ورزانة فلا يتكلم ويبدي رأياً إلا بعد تأني ولا يقرر إلا بعد تفكير لأن أخطاءه عالية التكلفة إذ قد يترتب على قرار أو تصرف خاطئ من قبل رأس العائلة نتائج وخيمة ليست على نفسه فقط وإنما على كافة أفراد عائلته، وأسوأ ما يمكن أن يحل بهم هو الترحيل أو الطرد الجماعي من ديار القبيلة.

يطيع أفراد العائلة أوامر وتوجيهات كبيرهم، ويبدون له مظاهر الاحترام والتبجيل مثل تقبيل يده كلما التقوا به، ويواظبون على زيارته بصورة منتظمة، وهو أول من يبدأون بزيارته في الأعياد والمناسبات الأخرى، ومن المقبول أن يستأثر بحصة أكبر من عوائد الأرض المشتركة التي يمتلكونها أو يقومون بفلاحتها ويستعمل بعضها لتمويل أداءه لفريضة الحج أو زيارة مراقد الأئمة البعيدة مما يرفع مكانته وشأنه بين أفراد القبيلة، ولذلك نتائج إيجابية على جميع أفراد أسرته لا يصعب تصورها، وله أن

يقتطع من هذه العوائد مصاريف مضيف العائلة إذا كان لهم مضيف خاص بهم، ويمتد تكريم رأس العائلة حتى إلى ما بعد وفاته حيث يحرص أقاربه على إقامة مجلس عزاء فخم له يتناسب مع مقامه.

السلطة الأبوية

تعتبر السلطة الأبوية من أهم السلطات في المجتمع القبلي، وتأتي في أهميتها وقوتها بعد سلطة رئيس وشيوخ القبيلة، وفي الأسرة الصغيرة المكونة من الأب والزوجة أو عدد من الزوجات والأولاد تنحصر كل السلطات لدى الأب، وليس لغيره من أعضاء الأسرة أي سيطرة أو نفوذ إلا برضاه وموافقته، ويتوقع من جميع أعضاء الأسرة تنفيذ أوامره وعدم إغضابه والحرص على راحته.

نبدأ بالعلاقة بين هذا الأب أو الزوج وزوجته أو زوجاته والتي تبدو للرائي وكأنها علاقة بين رئيس مستبد ومرؤوس خاضع وخانع أو حتى سيد وجاريته، وغالباً ما يكون هذا وصفاً دقيقاً ينطبق على العلاقة بين الزوج وزوجته، إذ يهيمن الزوج بصورة كاملة على زوجته، ويسير أمورها ويوجهها في كل صغيرة وكبيرة حتى تصبح مجرد أداة يحركها كما يشاء، وله الحق في إهانتها وشتمها لأتفه الأسباب إذا ارتأى ذلك، كما لا يتردد في ضربها إذا عصت له أمراً أو عارضته في شأن ما، والواجب عليها معاملته باحترام وتبجيل والحرص على مرضاته وطاعة أوامره وعدم مخالفته في الرأي والامتناع عن مناقشته في أية مسألة، وإذا أرادت منه شيئاً فعليها أن تتحين الفرص لطلب ذلك وعندما يسمح لها هو بذلك ويكون باله صافياً ومزاجه رائقاً، والأفضل لها أن تستعطفه بحلو الكلام، وتتذلل له، وعادة ما يمانع هو مرة وثانية قبل أن يتكرم بالموافقة. وربما تغيرت طبيعة هذه العلاقة بعض الشيء إذا تقدما في العمر فتختفي مظاهر القسوة المفرطة والشدة المتناهية، لكن هيمنة الزوج على زوجته لا تقل إلا إذا أقعده المرض أو كبر السن وأصبح عاجزاً عن العمل وتوفير معاش زوجته وأولاده.

تلاحظ نفس طبيعة العلاقة بين الأب وأبناءه، إذ يمارس الأب سيطرة تامة على أبناءه، ويسير حياتهم كما يشاء حتى يكبروا ويتزوجوا، وربما امتدت هذه السيطرة إلى ما بعد ذلك، فالأب كما كانت تردد الأمهات لأبنائهن هو "الرب الثاني" الذي يجلس على عرش دنياهم ويشعرون بصورة مباشرة ومتكررة بقوته وسيطرته، فهو الذي يقرر كل شيء وعليهم طاعته وتنفيذ أوامره واحترامه، وتتفاوت العلاقة الأبوية في صرامتها وشدتها باختلاف عمر ابنه، فيلاحظ الأب وهو يعامل ابنه الرضيع – الذكور فقط لأن الإناث غير مرغوب بهن منذ عصر الجاهلية – برقة وعطف وحنان، فنادراً ما ينهره أو يقسو عليه ولا يضربه كلما أخطأ، وتستمر العلاقة على هذا المنوال أثناء طفولته، وغالباً ما يشاهد

الأب وهو يقود ابنه الصغير من يده ويحنو عليه إذا تعثر ويحمله على كتفه ليعبر به قنطرة ويجلسه في حضنه أو بجانبه أو يشركه في طعامه، ومن تقاليد التدريب الأبوي للصبيان أن يصطحبهم الآباء إلى مجالس الرجال في المضائف أو عند زيارة الأقارب والأصدقاء، ويتوقع من الصبي أثناء ذلك أن يبدي من مظاهر التأدب ما يجعله مثار إعجاب الآخرين، فإذا أطروا حسن أدبه فإنهم يردفون ذلك بالثناء على أبيه الذي أدبه فأحسن تربيته، وتكون جائزة الولد أن يمسح أبوه على رأسه أو يهبه قطعة حلوى أو يشجعه بكلمات مثل "رفعت رأسي". ومن مظاهر هذا التأدب المرغوب به أن يصمت الصبي في حضرة الكبار فلا يتكلم إلا إذا خاطبوه ولا يتحرك من محله إلا بعد استئذان وأن لا يطلب شيئاً أو يتصرف بطريقة تخجل أباه وتعرضه للعقاب فيما بعد، وباختصار فإن المطلوب منه أن يتصرف مثل رجل صغير.

تتحول علاقة الأب بإبنه تحولاً جذرياً قبل سن البلوغ، ويبدأ الأب بمعاملة ابنه بطريقة رسمية وجافة – أشبه بعلاقة الأب بزوجته – يختفي فيها العطف وينضب الحنان وتحل محلهما الأوامر والنواهي والتوجيهات الصارمة، ونادراً ما سيسمع بعد ذلك من أبيه كلمات التشجيع، وإذا قصر في تنفيذ تعليمات والده فإن عقابه يكون غالباً قاسياً، ويرتبط التأديب في أذهان هؤلاء الآباء بالعقاب الجسدي العنيف، فهم يعتبرون أن هذه هي الطريقة الأمثل – بل الوحيدة – لتأديب أولادهم وتدريبهم على التصرف السليم كرجال في المستقبل، فيضرب الطفل مراراً وتكراراً حتى يتعود على ذلك ويستمر تأديبه بهذه الطرقة العنيفة حتى بعد أن يصبح يافعاً وإذا تأفف واشتكى قيل له: "أبوك.. وله حق تأديبك"، وقد يكون الهدف من ذلك هو إعداد الشاب لكي يصبح فيما بعد رجلاً صلباً قاسياً لا تؤثر فيه العواطف ولا تثيره المشاعر الرقيقة، أي أن يكتسب صفات الرجولة التي تميزه عن المرأة الضعيفة ذات المشاعر المرهفة.

وصف البعض علاقاتهم مع آباءهم أثناء المرحلة المتأخرة من طفولتهم وشبابهم بأنها كان علاقات رعب ورهبة، وكان رؤية أبيهم تملأ قلوبهم بالخوف والقلق مما قد يوجهه لهم من كلمات توبيخ قارصة أو صفعة قاسية لسبب أو حتى بدون سبب وجيه، لذا فقد كانوا يتجنبون لقاءه ما أمكن ذلك.

بعد أن يبلغ الولد مرحلة الشباب والرجولة ويخط شاربه عليه أن يثبت لأهله والجميع بأنه فرد يمكن الاعتماد عليه في تحمل مسؤولياته والقيام بواجباته وخاصة مساعدة والده في أعمال الفلاحة وغير ذلك من مهام الرجال وسيسمع من والديه مراراً بأنهم كانوا بانتظار هذا اليوم منذ ولادته، أي يوم يصبح فيه فرداً عاملاً منتجاً ذا قيمة اقتصادية. ويقضي الابن ردحاً من الزمن في تعلم معارف

ومهارات مهنة والده لكي يتمكن من أداء العمل بنفسه في المستقبل، وفي هذه المرحلة أيضاً تكون سيطرة الأب على ابنه تامة، ونادراً ما يسمح أب لابنه بالتصرف باستقلالية، ويتوقع من الابن طاعة والده وتلبية كافة طلباته واحترامه وتوقيره فلا يجلس حتى يسمح له والده بذلك ولا يسبق والده في تناول الطعام بل عليه أن يصب الماء على يدي أبيه قبل وبعد الطعام وأن لا يضحك بصوت عالٍ في حضرته، ومطلوب منه أيضاً أن يراقب والده لمعرفة ما يرضيه فيفعله وما لا يرضيه فيتركه وبهذه الطريقة فقط ينال رضاه.

إذا أثبت الابن جدارة في تحمل المسؤوليات وحاز على رضا والده فإن من واجب الأب أن يزوج ابنه، وللأب الحق الكامل في اختيار الزوجة المناسبة لابنه، وإذا اختار الأب فإن على الابن أن يقبل بهذا الاختيار، وحتى بعد أن يتزوج الابن وينجب أطفالاً فإن جوهر العلاقة بينه وبين والده لا يتغير بشكل جذري، إذ يبقى الابن معتمداً على أبيه في تحصيل معاشه وخاضعاً لسيطرته، ولكن قد يمتنع بعض الآباء عن التدخل في بعض شؤون أبناءهم المتزوجين.

تبقى سلطة الأب على أبناءه مطلقة ما دام قوياً ويمسك بيده وسائل الإنتاج، ولكن إذا اعتراه وهن بسبب مرض أو كبر سن وأصبح معتمداً على عون أبناءه فقد تتغير هذه العلاقة جذرياً، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تمرد الأبناء على أبيهم فيتحولون من أبناء مطيعين يظهرون له آيات الحب والولاء إلى أبناء مشاكسين عاقين، واتضح ذلك جلياً في علاقة أحد الشيوخ ببعض أبناءه، فعندما كان الأب قوياً وقائماً بإدارة أراضيه الزراعية لم يجرأ أحد من أولاده على معارضته حتى إنهم كانوا يمتنعون عن التدخين أمامه لعلمهم بأنه يكره ذلك، ولكن بعد أن هرم الأب انقلبت العلاقة بينه وبين هؤلاء الأبناء انقلاباً جذرياً فاختفت مظاهر الاحترام في معاملتهم له، ثم أنهم سيطروا على أرضه واستولوا على محاصيلها وعوائدها، وهذه مخالفة كبرى لعرف قبلي يحتم على أفراد العائلة حماية بعضهم البعض – وبالأخص كبيرهم – من الافتضاح والتستر على كل ما يمكن أن يقلل من هيبتها بين الناس، وقضى الأب بقية أيامه مندهشاً ومتألماً من سلوك أبناءه العاقين الذين صرف ثروته على تنشئتهم وتزويجهم وبناء الدور الفارهة لهم. ومن المثير للاهتمام أن العديد من الناس ألقى باللائمة عليه واعتبروه الجاني على نفسه عندما بدد قوته وقلل من اعتمادهم عليه وذلك نتيجة تحويله لملكية الجزء الأكبر من أراضيه إليهم تهرباً من قوانين الإصلاح الزراعي، وفي الوقت نفسه لم يتعرض هؤلاء الأبناء العاقين لانتقادات علنية أو ضغوط أخرى من قبل أقاربهم أو أفراد قبيلتهم والمجتمع المحلي مما يؤكد على أولوية القوة كقيمة اجتماعية وتقدمها في الأهمية وبصورة مطلقة على واحدة من أهم القيم الأخلاقية الإسلامية وهي بر الوالدين.

وبدون شك فإن عقوق هؤلاء الأبناء لم ينحدر إلى الدرك الأسفل الذي وصل إليه سلوك ابن شيخ آخر تجاه أبيه حيث انتهى الخلاف بينهما إلى تدبير الابن لمقتل أبيه على يد قاتل مأجور، وفيما اكتفى أحد إخوان المغدور بالانتقام من القاتل المأجور بواسطة قاتل مأجور آخر فإن أحداً لم يتعرض للابن المدبر والمحرض بالمسائلة والعقاب، وعند مناقشة الناس لهذا الحدث المفجع فإنهم غالباً ما يخلصون إلى انتقاد الأب المغدور لأنه لم يحسن تربية وتأديب ولده إذ كان يعاقر الخمور في بيته ويسمح لأبنه بمجالسته ومشاركته في ذلك.

بينت التطورات بعد الخمسينات أهمية العامل الاقتصادي في تحديد طبيعة العلاقة بين الأب وأبناءه من الذكور، فبعد انتشار التعليم وتخلي الكثير من الأبناء عن عادة اقتفاء مهن آباءهم وإقبالهم على الانتظام في المدارس ليصبحوا فيما بعد موظفين أو ليشتغلوا في أعمال أخرى ضعفت سيطرة الآباء عليهم بدرجة واضحة، وغدا الأبناء يمارسون قدراً أكبر من الحرية في تسيير حياتهم الشخصية وتقرير أمورهم وصار الآباء أقل إصراراً على فرض إرادتهم وآرائهم على أبناءهم، وبفضل دخلهم المستقل أصبح باستطاعة الأبناء اختيار مساكن بعيدة عن أبويهم، ولكن بشكل عام ظلت العلاقات الأسرية قوية.

دور المرأة

تحتل المرأة مكانة متدنية – إن لم تكن الأدنى – على هيكل ونظام المجتمع القبلي–الفلاحي، ولا يزال الرجل مثل أسلافه الجاهليين يحزن إذا بشر بالأنثى ويلعن زوجته علانية بسبب ذلك، وقد يطلقها أو يتزوج عليها إذا لم تنجب له سوى الإناث، وتعير الزوجة التي تلد الإناث بأنها "أم البنات"، وما زالت هذه النظرة المفرطة في السلبية متجذرة ومهيمنة على العقول والنفوس، وحتى الأم تشتكي سوء حظها ودونية قسمتها التي وهبتها الإناث دون الذكور، فإذا كان الولد يرفع رأسها في المجتمع ويرسخ أقدامها وموقعها في عائلة زوجها فإن البنت تزعزع مكانتها وتجعلها هدف احتقار وتندر الآخرين، ولا يوجد من يعتبر أسوأ حظاً من المرأة التي تلد الإناث سوى المرأة العاقر، وتبدي المرأة حزناً بالغاً لفقدان أحد ذويها وخاصة أبنائها، وقد يبقى الحزن ملازماً لها ومحفوراً على ملامحها ومؤثراً في نفسيتها وسلوكها، وعلى غلاف هذا الكتاب نجد صورة لأم ثكلت بولدها غرقاً، ومنذ ذلك الحين تزور شاطيء النهر لتجلس داخله على الوضع المبين في الصورة، ولم تفلح عائلتها وجاراتها في ثنيها عن ذلك.

لو كانت المولودة تعي وتفهم ما يدور حولها لشـــاهدت وتيقنت بأن مولدها لا يجلب الســـعادة لأسـرتها بما فيهم والدتها، وإذا تجاوزت مرحلة الرضـاعة بسـلام وهي المرحلة التي تكون نسـبة الوفيات فيها عالية فإنها سـتقضـي طفولة بائسـة، وعلى الأغلب سـيتجاهلها والدها ويعبس في وجهها ويضـربها لأتفه الأسباب كما ستهملها والدتها وتثقل كاهلها الضعيف بالمهام وتقسو عليها، وفيما يكون أقرانها من الصـبيان يلعبون في البسـاتين ويتبارون في تسلق النخل أو يسـبحون في الأنهار فإنها سـتكون منهمكة تماماً في أداء المهام المكلفة بها، فمنذ صـــغرها تكلف برعاية إخوانها الأصـــغر منها، وهي مســـئولية جسمية تشتمل على حمل الطفل أو مراقبته بصورة دائمة لئلا يحبو نحو موقد نار أو قناة ري قريبة، ثم سـرعان ما تتضـاعف وتزداد مشـقة المهام التي تكلف بها مثل نقل الماء من النهر عدة مرات في اليوم الواحد، مما قد يعرضـها للغرق لأنها عادة لا تتقن السـباحة، كما أن عليها مسـاعدة والدتها في غسـل الملابس وطهي الطعام وغير ذلك من المهام المنزلية، وإذا كانت لديهم بقرة فإنها تكلف بالعناية بها وتنظيف مكانها والخروج بها لترعى في بستان قريب وقطع الحشائش لعلفها وجمع روثها الطري وتدويره في شكل أقراص تقوم بلصقها على جدران البيت الخارجية أو تركها على الأرض لتجف قبل استعمالها كوقود.

من عاداتهم تحجب الفتيات في الصـــغر وحتى قبل ســـن البلوغ ، ويتوجب على الفتاة مراعاة مكانتها بين أفراد عائلتها فلا تتوقع أو تطالب بالمســاواة مع إخوانها في المعاملة ولا ترفع صـــوتها إلا للنداء على أحد إخوانها أو الولولة على وفاة قريب، وليس للفتاة أي قول أو رأي بخصـــوص زواجها إذ عليها أن تقبل باختيار أبيها راضـــية وتطيعه في ذلك طاعة عمياء حتى لو قرر أن يزوجها إلى من يكبرها سـناً أو من به عاهة أو بأن تكون جزءاً من دية أو صـفقة تعويض أو رد اعتبار تقدمها عائلتها المعتدية إلى عائلة المعتدى عليه، وليس من الصــعب تصــور مدى العذاب النفســي والجســدي الذي تتعرض له أخت أو أبنة القاتل على يدي أفراد عائلة القتيل. ومن المعتاد أن يحتفظ والدها بكامل مهرها سوى بعض الحلي الزهيدة الثمن والملابس الجديدة التي تحصل عليها العروس.

لا يترتب على الزواج تغيير كبير في وضــــع المرأة الاجتماعي أو دورها في البيت فلا يطرأ أي تحســـن ملموس على مكانتها أو ســـلطتها، إذ أنها تنتقل من تحت هيمنة والديها إلى ســـيطرة زوجها وعائلته وبالأخص والدته أو كبرى زوجاته إذا كان متزوجاً من أكثر من واحدة، ونادراً ما تكون ســـيدة بيتها بحق إذ ليس لها سـلطة أو نفوذ، وإن أرادت الحصـول على شـيء فليس لديها من وسـيلة سـوى اســـتعطاف زوجها بالتوســـل والدموع إذا تطلب الأمر ذلك، وفي كل الأحوال فإن القرار النهائي بيد

زوجها. وبالإضافة إلى أداء المهام التي تمرست عليها في بيت والديها فإن عليها أن تؤدي المهام الجديدة لدورها كزوجة وأم.

بشكل عام يمكن القول بأن أحوال المرأة في ريف الشامية وحتى وقت قريب شبيهة بحياة جداتها في عصر الجاهلية قبل الإسلام فيما عدا فارق واحد هو عدم تعرضها للوأد؛ وإن كان إهمالها وعدم رعايتها في مرحلة الطفولة قد يؤدي بها إلى وفاة مبكرة. ومن مظاهر هذه الحياة الجاهلية إرغامها على الزواج خلافاً للتعاليم الإسلامية التي نهت عن ذلك واعتبرت زواج المكرهة باطلاً، كما أنها تُحرم عادة من الإرث ونادراً ما تعطى حقها الشرعي من الأراضي الزراعية أو البساتين التي يملكها والدها أو زوجها ولا تطال شيئاً من بيتها وما يحوي من أثاث إذ تؤول كل أملاك والدها إلى إخوانها الذكور، فيما يتقاسم أبناؤها أملاك زوجها، كما أن أولادها يعاملونها بدرجة أقل من الاحترام والتوقير مقارنة بوالدهم. ويغالي هؤلاء القبليون في تطبيقهم لتقليد الحجاب الذي يفرض على المرأة ارتداء عباءة فضفاضة فوق ملابسها الطويلة التي لا تكشف سوى قدميها وستر شعرها بعصابة سوداء والتي تلف حولها "شيلة" – تحريف للشال على الأغلب – بحيث لا يظهر سوى وجهها، وإذا خرجت للعمل إلى الحقل فإنها تتمنطق بحزام وتلبس سروالاً طويلاً تحت ثوبها. وكان من المعتاد إذا صادفها رجلاً في الطريق أن تنحرف عن خط سيره بأقصى مسافة ممكنة وتجلس في زاوية أو تتوارى خلف نخلة ثم تغطي وجهها حتى يمر ويبتعد قبل أن تستأنف مسيرها.

لم يكن وضع المرأة في مدينة الشامية أحسن بكثير عن وضع المرأة في الريف سوى أن المدنيات لم يكن يعملن في الحقول أو رعي الماشية وتقتصر مساهمتهن على المهام المنزلية. وحتى نهاية الخمسينات كان ظهور المرأة سافرة في شوارع المدينة حدثاً نادراً لا تجرأ عليه حتى نسوة المدينة بما فيهن معلمات المدارس القادمات من العاصمة أو مدن أخرى، وأتذكر جيداً الموكب الصاخب الذي شاهدته في أواسط الخمسينات عندما خرج العشرات من الصبيان والشباب في مسيرة خلف امرأة أجنبية سافرة في شوارع المدينة وهم يهللون ويصفقون.

لم تمنع هذه القيود الاجتماعية المفروضة على النساء عدداً منهن من بلوغ مراتب عليا وفرض احترامهن– وحتى سيطرتهن على الرجال– في مجتمع الشامية الذكري، فمثلاً استطاعت عدة نساء من عائلات الشيوخ ممارسة نفوذ كبير من خلال تأثيرهن أو سيطرتهن على أولادهن أو أزواجهن وإن لم تبلغ أي منهن ما حققته تلك السيدة التي ترأست قبيلتها فإن ذلك لم يكن بسبب قلة طموحهن. وتجدر الإشارة إلى التقدير العالي الذي يكنه القبليون للمرأة الحكيمة التي تتميز أقوالها بالحصافة والتعقل فهم

لا يتوقعون أن يسمعوا من المرأة سوى كلاماً عن شؤون بيتها والشكوى من وضعها لذا عندما تصدر عنها أقوال وأراء تنم عن سعة عقلها ورزانة تفكيرها وسداد رأيها وقدرتها على إسداء النصح والآراء النافعة فإنهم يستمعون إليها وينفذون نصائحها.

وللمرأة الشاعرة مكانة خاصة بين القبيلة بشكل عام، ويحفظ الناس قصائد وأبيات كثيرة لشاعرات يرددونها في مجالسهم، ويتميز بعض هذه الشعر الشعبي المنظوم باللغة المحلية بجودته العالية في الشكل والتعبير والمحتوى وفي بعض الحالات بجرأة نادرة يندر وجودها في شعر الشعراء من الرجال. وفي إحدى هذه القصائد تخاطب الشاعرة رجال القبيلة الذين يواجهون منافسة حامية من قبيلة أخرى بأنها ستصنع لهم "ربجاً" أو "ربقا" لتقيدهم فيه مثل العبيد الأذلاء أو الماشية إذا فروا أو لم يقاتلوا بشجاعة وينتصروا، وعندما تجمع المرأة بين الموهبة الشعرية وقوة الشخصية فإنها تبلغ مكانة رفيعة بين أهلها وقبيلتها، وتشهد على ذلك المرتبة الرفيعة التي وصلت إليها سيدة من عائلة الشيوخ فاستحقت احترام وتقدير أقاربها.

من الصعب تصور وجود نساء مسترجلات في هذا المجتمع الذي يزدري المرأة ويضعها في أسفل المراتب الاجتماعية لولا أني عاصرت امرأة من هذا النوع – ونعني بالمسترجلة هنا: اتصافها بالصفات المميزة للرجال في هذا المجتمع مثل الجرأة وحب السيطرة – وقد اشتهرت هذه السيدة بإقدامها ودخولها على الرجال في مجالسهم دون استحياء ومخاطبتهم مخاطبة الند للند، وأتذكر جلياً صوتها القوي الآمر الذي ينم عن قوى شخصيتها والتي طغت على زوجها وأولادها وعاملها الرجال بطريقة مختلفة عن معاملتهم لبقية النساء.

منذ الستينات طرأت تحولات ملحوظة على وضع المرأة في منطقة الشامية فقد أدى انتشار التعليم إلى إقبال البنات على دخول المدارس، وتخرج بعضهن من معاهد المعلمات وعملن كمدرسات في مدارس المدينة، والتحقت بعض بنات الشيوخ بالجامعات في بغداد وحصلن على الشهادات الجامعية وعملن في وظائف حكومية. ويصعب قياس تأثيرات هذه التطورات على مكانة ودور المرأة القبلية بدقة ولكنها ترجح حدوث تحسن في وضعها الاجتماعي بشكل عام.

الزواج والجنس

وفقاً للعرف القبلي التقليدي فإن المجال الطبيعي والمقبول لممارسة الجنس هو داخل الزواج بين الزوج والزوجة، ولكن في الواقع تحدث الممارسات الجنسية قبل وبعد الزواج، وتأخذ صوراً مختلفة.

ويطبق المجتمع المحلي كما هو حال بقية المجتمعات الشرقية التقليدية قاعدة مزدوجة في هذا المجال حيث يبيح للرجل ضمناً حرية جنسية واسعة قبل وخارج إطار الزواج ويحرم ذلك على المرأة تحريماً مطلقاً.

تكاد تقتصر ممارسة الرجال للجنس خارج الزواج – بالإضافة إلى حالات الشذوذ – على المومسات، وحتى الخمسينات كان يوجد مبغى عمومي في مدينة الديوانية القريبة يقصده الرجال من منطقة الشامية، ويرتادون أيضاً مضارب الغجر الذين يُعرفون محلياً بـ "الكاولية" وهي عبارة عن ملاهي متنقلة توفر لزائريها الاستماع للأغاني والموسيقى ومشاهدة الراقصات وخدمات جنسية أخرى، ويسافر أولاد الشيوخ والموسرين إلى بغداد أو عواصم عربية أو أجنبية التي تكثر فيها دور الملاهي وحفلات الغناء وحلبات الرقص ومحلات القمار.

وبخلاف ذلك فإن العلاقات الغرامية بين الجنسين خارج الإطار الشرعي للزواج ممنوعة منعاً باتاً، ويطبق هذا المنع وما يترتب عليه من عقوبات على الأفراد من الجنسين وبالأخص النساء اللواتي يتحملن المسؤولية الكبرى عن نشوء أي علاقة بينهن وبين رجال غير أزواجهن، ولا يفرق العرف القبلي بين المحصنات وغير المحصنات من النساء إذ يعامل الجميع بنفس الطريقة حيث تعاقب الفتاة أو المرأة المتزوجة التي ثبت عليها اقتراف الزنا أو لمجرد الاشتباه بذلك بالقتل ذبحاً على يد أحد أقرب الناس إليها – أبيها أو أخيها أو زوجها – وهم يبررون ذلك بأن المرأة الزانية تجلب العار على أسرتها – ولا يشيرون من قريب أو بعيد إلى أنها تغضب الله بذلك وتخالف شرعه – لذا يقتضي قيام أحد أقاربها بقتلها، كما لا يتضمن هذا التبرير على تشخيص للآثار الاجتماعية والنفسية الضارة للزنا على المجتمع – كما يبين ذلك الشرع الإسلامي مثلاً – وإنما يكتفي بالتركيز على كونه عاراً و"كسراً للوجه" وما يترتب على ذلك من تدني في مكانة العائلة وقوتها واحترامها بين أفراد القبيلة لا يغسله عن جبين كل فرد من أهلها سوى دم المرأة المذنبة أو المتهمة، أما دم الرجل المشارك في ذلك فلا يعتبر هدره ضرورياً لغسل العار وإن كان من حق عائلة المرأة قتله بنفس الجريرة.

يتم التعامل مع هذه الحالات بتكتم شديد منعاً للفضيحة وانتشار خبرها بين الناس، فإذا عرف بها الناس وتداولوا خبرها سارع أهل المرأة إلى الإعلان عن قتلها وإظهار التشفي بذلك. وتبين الواقعة التالية التي رواها أحد القبليين طريقة التعامل مع مثل هذه الحالات في المجتمع القبلي:

> كنت أجالس أحد الشيوخ في أحد الليالي عندما حضر أحد أفراد قبيلته ليخبره بأنه وقبل ساعات عاد إلى بيته قبل موعد عودته الذي ضربه لأهله بيوم فوجد زوجته

مع رجل غريب في فراشه، وقد ولى الرجل هارباً ولم يستطع التعرف عليه، فأقدم على قتل زوجته. أمرني الشيخ بمرافقة الرجل إلى كوخه لأساعده في دفنها وأوصاني بكتمان الخبر. وبالفعل فقد رافقت الرجل ووجدت زوجته مذبوحة ورأسها مفصول عن جسدها، وتأكد لي ما كان يروى في القبيلة عن حسنها وجمال شعرها الطويل. ساعدته في لفها بغطاء ونقلها إلى قاربي الصغير حيث انحدرنا في النهر إلى مقبرة صغيرة وقمنا بدفنها دون غسل أو كفن تحت جنح الظلام.

وعادة ما يكون أفضل تبرير للاختفاء المفاجئ لمثل هذه المرأة هو الإدعاء بأنها ذهبت لتملأ الماء من النهر ولم تعد فيظن الناس بأنها غرقت فلا يلوكون سمعة أهلها بسوء.

كان وما يزال الزواج في منطقة الشامية مدبراً من الأهل، إذ يقوم أهل العروسين بالاتفاق على الزواج وشروطه دون مشاركتهما وبالأخص الفتاة. وكان الزواج المبكر منتشراً ولا يزال مفضلاً لدى القرويين الذي يزوجون الشاب قبل بلوغه العشرين والفتاة في سن أبكر، ولم يكن تزويج الفتاة دون الخامسة عشر من عمرها أمراً غير اعتيادي، ويبدأ الأهل في البحث عن زوجة مناسبة لولدهم بين الأقارب أولاً، ويعتبر الزواج ببنات العم تقليداً ثابتاً فابنة العم هي لابن العم والأمر مفروغ منه، ويبدأ الحديث عنه وعن حتمية وقوعه منذ طفولة الاثنين، ولابد أن ذلك قد رسخ الاعتقاد لدى أبناء العم بأن لهم حق ثابت في الزواج من بنات أعمامهم، فإذا خطبها رجل سواهم سارع أحدهم إلى بيتها معلناً "النهوة" أي ينهى الرجل الغريب عن الزواج بها وبالتالي يضع حداً لأي فكرة من هذا القبيل، وليس باستطاعة الخطيب أو أهل المرأة تجاوز هذا النهي وإلا تعرضوا لانتقام ابن العم الذي يكتسب مشروعية قبلية. ومن حق ابن العم أن ينهى كلما جاء خطيب كما أن ذلك لا يلزمه بالزواج منها ضمن فترة محددة وقد يتركها معلقة هكذا لسنوات عديدة فلا يتزوجها ولا يسمح لغيره بالزواج منها حتى يتجاوز عمرها سن زواج الفتاة لديهم فيقال حينئذ بأنها قد "بارت" مثلما تبور الأرض. وتمنح التقاليد الحق بهذا التسلط الجائر حتى إلى أبناء العم المتزوجين، وفي إحدى الحالات تكرر نهي أحد القرويين لخطاب ابنة عمه واستغل يتمها فتمادى في ذلك مطالباً بتزويجها إياه كزوجة ثانية، وبسبب تهديداته فقد أحجم الخطاب عن التقدم حتى كادت أن تبور لولا أن تصدى له شيخ وتزوجها رغماً عنه. وفي الكثير من الحالات يمكن شراء سكوت ورضا ابن العم الناهي بمبلغ يسير من المال يدفعه له الخاطب عوضاً عن حقه في ابنة عمه واكتفاء لشره. وينتشر بينهم أيضاً زواج البدل أو "الكصة بكصة" كما يسمونه أي أن يزوج الرجل أخته أو ابنته لرجل آخر مقابل تزوجيه بقريبة للرجل.

لا يســـمح للرجل برؤية الفتاة قبل زواجه منها إلا بمحض الصـــدفة ومن بعيد، وقد يتزوج منها وليس في ذهنه عنها سوى صورة كونها من وصف والدته أو أخواته لها، وعندما يصفون امرأة فإنها لا يركزون عادة على جمالها وإنما على أخلاقها وأدبها ونشـــاطها وهمتها في أداء مهامها المنزلية، فإذا وصفوها بأنها "كحيلة" فإنهم لا يقصدون بذلك عينيها وإنما يشبهونها بالفرس الأصيلة في نشاطها وخفة حركتها لا في جمالها ورشاقتها.

تتسم مراسم الزواج بين الفلاحين القبليين ببساطتها، فبعد الاتفاق على موعد الزواج يقوم الرجل وأهله بشراء أثاث الزوجية المكون عادة من خزانة ملابس وصندوق "فاتية" وفراش، وعندما تشاهد خزانة الملابس ذات البابين المطعمين بقطع الزجاج والصـــندوق الخشـــبي التقليدي على ظهر عربة فإن ذلك إعلان على اقتراب موعد الزواج. وتقتصر حصة الفتاة من مهرها على بعض الحلي الذهبية أو ملابس جديدة وفي اليوم المحدد يقوم "السيد" بإجراء مراسم عقد القران، وإذا سألت الفتاة عن قرارها فإن ذلك يتم عادة من وراء ستار، ويستحيل على السائل معرفة هوية المجيبة إن كانت الفتاة أم إحدى قريباتها، ثم يُدعى الضـــيوف من الأقارب والجيران إلى وليمة متواضـــعة في بيت العريس، وفي اليوم التالي يهدي أقارب العروسين الزوجة مبالغ مالية.

ينتشر تعدد الزوجات بين شيوخ القبائل والموسرين وبعض الفلاحين الذين يعيشون فوق مستوى الكفاف، وهم يجدون لذلك تبريرات مختلفة مثل الحاجة إلى إنجاب الأولاد لمســـاعدة آباءهم في الحقول أو خدمة الضيوف. ولا شك بأن إعداد الطعام لضيوف بعض الشيوخ الذين يترددون يومياً على مضيفه مهمة كبيرة ومضـــنية تفوق طاقة زوجة واحدة، ولكن وحتى فترة قريبة كان للعديد منهم عبيد وخدم يقومون بهذه المهمة لذا فإن ذلك ليس سبباً مقنعاً لتعدد الزوجات.

يؤدي تعدد الزوجات إلى المشـــكلات المعروفة بين الزوجات اللواتي يتنافســـن للاســـتئثار بمودة ورضا زوجهن، كما أن انتقال هذه العداوة إلى الأولاد يخلق جواً متوتراً داخل العائلة، وقد تكون له نتائج سلبية داخل القبيلة، ويضطر الزوج إلى استعمال سلطته بصورة متكررة وأحياناً يده لفض النزاعات التي تنشأ بين الزوجات. ويساهم في إذكاء حدة الخلافات قلة التزام الزوج بالمبدأ الإسلامي القاضي بضرورة العدل بين الزوجات إذ يميل الزوج إلى أصغر زوجاته سناً أو التي يلقى منها عناية أكبر، وتجعل هذه الظروف بيئة البيت غير صـــحية – اجتماعياً ونفســـياً – لتربية ونشـــوء الأبناء فأمهاتهم يحثونهم على تملق والدهم بإظهار محبتهم وطاعتهم له بتقبيل يده في الوقت الذي يشتكين من ظلمه وزواجه بأخريات عليهن، كما يغرسن في نفوسهم الحقد والكراهية لإخوانهم غير الأشقاء.

يعرف سـكان المنطقة زواج المتعة إلا أنهم لا يمارسـونه، ويطبقون علية قاعدة المكيال المزدوج فهو مباح للرجال وليس لنسـائهم، فبإمكان الرجال الزواج بهذه الصـيغة ولكن بامرأة غريبة إذ لا يقبل أحد منهم بزواج قريبة له على هذا الأساس، ويشاع بأن بعض الشيوخ يمارسونه خارج مناطقهم.

الفصل السابع

العمل: أنواعه والقيم المرتبطة به

شكلت الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان منطقة الشامية بل إن حياة المجتمع تمحورت حول الزراعة، فبينما حصل الفلاحون في ريفها على قوتهم من الزراعة عمل أهل المدينة في نشاطات مهنية وتجارية معتمدة على الزراعة مثل طحن وجرش ونقل وتجارة الحبوب وصنع الأدوات الزراعية التقليدية وتصليح المكائن والآلات الزراعية. ويتضمن هذا الفصل على وصف موجز لهذه النشاطات والتطورات التي طرأت عليها أثناء فترة الدراسة وتأثيراتها على المجتمع المحلي وقيم العمل.

الزراعة

يعمل غالبية القاطنين في ريف الشامية في الزراعة ونسبة قليلة منهم في تربية الماشية وصيد الأسماك، والأرز هو المحصول الرئيسي الذي اشتهرت به المنطقة من حيث الكمية والجودة بالإضافة إلى محاصيل أخرى مثل الحنطة والشعير والسمسم والدخن ولكن بكميات أقل، وتوفر أشجار النخيل المنتشرة في المنطقة محصولاً سنوياً وفيراً من التمور.

انصب اهتمام شيوخ القبائل في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية على تأمين لقمة العيش لهم ولأفراد قبائلهم وتسليحهم وتمويل تكاليف الضيافة في مضائفهم، وكان الفلاحون يقايضون محاصيلهم أو الجزء الأكبر منهم للحصول على احتياجاتهم الأساسية من طحين وسكر وشاي وقماش من التجار وأصحاب الحوانيت في الشامية والبائعين الجوالين، ولم تشكل أسعار الحبوب المتدنية في تلك الفترة حافزاً مادياً قوياً على الاستثمار في الزراعة واستصلاح الأراضي وبالتالي ظلت مساحات شاسعة من الأراضي أهواراً مغمورة بالمياه قبل قيام الحكومة بإنشاء السدود على نهر الفرات وإنجاز عدد من مشاريع صرف مياه السقي. وحتى أواسط الخمسينات كانت المنطقة مهددة بالفيضان سنوياً فإذ فاض النهر غمرت المياه الأراضي والبساتين وجرفت أجزاءً من الأرض وخربت بيوت الفلاحين الطينية وتسببت في نفق الماشية وأحالت الأراضي المنخفضة إلى مستنقعات تتكاثر فيها الحشرات الناقلة للمرض. أما من الناحية الإيجابية فقد كانت مياه الفيضان تجلب كميات من الطمي المجدد لخصوبة الأرض.

أدى الارتفاع الملحوظ في أسعار الحبوب أبان الحرب العالمية الثانية إلى تنشيط الزراعة في المنطقة، فأقدم بعض الشيوخ على استصلاح وإحياء الأراضي وذلك بشق قنوات الري وشراء ونصب مضخات المياه وغيرها من الآليات الزراعية وإنشاء شبكات تصريف مياه السقي وتوطين أتباعهم في الأراضي المستصلحة. وهكذا تضافرت الرؤية السليمة لهؤلاء الشيوخ مع رؤوس الأموال التي استثمروها وجهود أتباعهم في تحقيق نمو ملحوظ في الإنتاج الزراعي في فترة الخمسينات وتزامن ذلك مع إنجاز الحكومة لمشاريع السدود وتنظيم مياه نهر الفرات.

اشتهرت منطقة الشامية بزراعة الأرز وتزرع منه عدة أنواع مثل العنبر والحويزاوي، ويعتبر عنبر الشامية من أفضل أنواع الأرز المزروعة في العراق، واسعاره مرتفعة مقارنة بالأصناف الأخرى، وهو محصول صيفي ويزرع عادةً في الأراضي المنخفضة بينما تزرع الأراضي المرتفعة أو التي يصعب إرواؤها بالمحاصيل الشتوية.

أعتاد الفلاحون على تحديد مواسم الزراعة ومواقيت الحراثة والبذار والحصاد وكذلك فصول السنة وفقاً لبزوغ وأفول النجوم كما كان يفعل أسلافهم البدو وسكان جنوب العراق القدامى، وحتى منتصف هذا القرن اعتمد الفلاح على المحراث اليدوي في حراثة الأرض، وعندما أدخلت المحاريث الآلية إلى العراق اشتراها الشيوخ ومالكو الأراضي وتدريجياً حلت محل المحاريث اليدوية مما قلل من الجهد البدني المطلوب للزراعة، ويتحمل الشيوخ تكاليف تشغيل وصيانة المحاريث وأجور سائقيها.

يتكفل الشيخ أيضاً بتوفير البذور للفلاحين العاملين في أرضه، وتكون هذه البذور مخزونة في مخازن الشيخ منذ السنة الماضية، وتنتقى من أجود محصول لتلك السنة والذي امتاز بالغزارة وقلة الشوائب، وتخصص كميات محددة من البذور لكل فلاح وفقاً لمساحة الأرض التي سيقوم بزراعتها، ويشرف على عملية التوزيع أحد أبناء الشيخ أو سركاله أي الوكيل أو المدير الزراعي الذي يعينه الشيخ للإشراف على العملية الزراعية أثناء غيابه وإدارتها تفصيلياً من يوم لآخر، وفي كل سنة يتكرر الجدال بين القائم على توزيع البذور والفلاحين حول حصص البذور المخصصة لهم، واعتاد الفلاحون على المطالبة بكميات أكبر من هذه الحصص مبررين ذلك بعدم كفايتها ومحذرين من أن جزءاً من الأرض ستبور فينخفض الإنتاج مما سيعود بالضرر على الفلاح والشيخ على السواء لو لم تلبى مطالبهم. وتواجه هذه الحجج عادة بالتشكيك وعدم التصديق ومن ثم الرفض، ويفترض الشيوخ وأعوانهم بأن الفلاحين يسعون إلى الحصول على كميات إضافية من البذور ليس لغرض استعمالها في الزراعة وإنما لإطعام عوائلهم أو بيعها لتجار الحبوب واستعمال ثمنها في سداد ديونهم وتمويل مصروفاتهم لذا

يلجأون إلى سجلات توزيع البذور لسنوات ماضية في محاولة منهم لإفشال التحايل المفترض للفلاح وإعطاءه الحد الأدنى من البذور اللازمة، وبالفعل ينتهز بعض الفلاحين هذه الفرصة للانتفاع شخصياً لأن توزيع البذور يتزامن غالباً مع استنفاذ الفلاح ما لديه من نقود وطعام من محصول السنة المنصرمة، ولا شك بأن الشيخ سيغضب لو اكتشف أن أحد فلاحيه شوهد وهو يبيع جزءً من البذور في السوق.

يخشى الشيوخ ومالكو الأرض من اضطرار الفلاح ونتيجة الحاجة الماسة إلى استعمال البذور لإطعام عياله حتى لو كان ذلك على حساب المحصول القادم لذا فقد اعتادوا على تقديم سلفة نقدية لكل من يطلب ذلك كي يمول بها احتياجاته المعاشية حتى موعد الحصاد، وتعرف بالقرض الحسن؛ لأن الفلاح لا يدفع فوائد ربوية عنها، ويتفاوت مقدار السلفة من فلاح لآخر وفقاً لوضعه العائلي، وغالباً ما يحاول الفلاحون الحصول على سلف أكبر، وتسجل المبالغ المصروفة للفلاحين في سجل أو استمارة خاصة بذلك، ويؤيد الفلاح استلامها بوضع بصمة إصبعه على السجل أو الاستمارة، ونظراً لأن الفلاحين أميون فإن ذلك يتم على أساس الأمانة والثقة بسركال الشيخ.

توجد طريقتان لزراعة الأرز: النثار والشتال، وتشتمل الطريقة الأولى على نثر البذور وسقي نباتات الأرز حتى نضوج سنابلها ثم حصدها، وتختلف الطريقة الثانية عن الأولى في أن شتلات الأرز تنقل بعد حوالي شهر من زرعها إلى مكان آخر مغمور بالمياه ويستمر إرواءها باستمرار حتى وقت قصير قبل نضوج سنابلها ومن ثم حصادها، وتمتاز هذه الطريقة بجودة وغزارة محصولها ولكنها مرهقة وتتطلب من الفلاح جهداً أكبر في إعداد الأرض ونقل الشتلات وسقيها والعناية بها، ويتذمر الفلاحون منها خاصة لأنها تتم في شهور الصيف التي ترتفع فيها درجات الحرارة إلى ما يزيد على الخمسين درجة مئوية.

لأن زراعة الأرز تتطلب كميات وفيرة من المياه فإن الهاجس الرئيسي للمالك والفلاح في تلك المرحلة هو الحصول على كفاية زرعه من مياه السقي، وتسقى الأراضي سيحاً أو بالمضخات، وأدى انخفاض منسوب مياه نهر الفرات وفروعه نتيجة مشاريع السدود وازدياد استعمال المياه في أعاليه وخاصة في الأراضي التركية والسورية إلى تصاعد الاعتماد على المضخات، وينتظر المزارعون ارتفاع منسوب النهر أو وصول ما يسمونه بـــ "الرشن" (وهي كلمة فصحى تعني الفرضة من الماء) ويقصد بها الحصة أو حصة الماء المخصصة لهم من قبل القائمين على توزيع المياه.

لكل شيخ قناة ري أو أكثر لسقي أراضيه وتعرف عادة باسم الأرض التي تنتفع منها فمثلاً "طبر" أي قناة "أبو خربة" يروي أرضاً تعرف بـ "أبو خربة"، أما "طبر أبو فلوس" فقد سمي بذلك لأن الفلاحين المشاركين في شقه حصلوا على أجور نقدية مقابل عملهم. ولكن جرت العادة على إنجاز الأعمال الزراعية الضخمة – مثل شق القنوات واستصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات التي تتطلب تضافر جهود أعداد كبيرة من الفلاحين – بطريقة "الحشر"، وكما تدل التسمية فإن أتباع الشيخ العاملين في أرضه يحشرون – أي يجمعون ويساقون لأداء العمل المطلوب، ويفرض ذلك عليهم قسراً، ويشرف الشيخ أو من ينوب عنه على أداء العمل وحث المشاركين على بذل الجهد، ولا يحصل الفلاحون على أجور ولكنهم يظفرون بوجبة أو وجبات طعام مجانية، وهم لا يخفون نفورهم من أعمال الحشر ويستعملون هذه التسمية لوصف كل عمل مكروه، فهم يعتبرون الحشر من أعمال السخرة المفروضة عليهم بالقوة والقهر، ولا يقلل من نفورهم منه الفوائد الجماعية المتحققة منها. وبعد قيام الجمهورية وأفول سلطة الشيوخ برزت فردية الفلاح وميله إلى الاستقلال بصورة جلية فامتنع منذئذ عن الإذعان تلقائياً لإرادة الشيخ وانتهى الحشر وندرت زراعة الأرز بطريقة الشتال.

كل فلاح مسؤول عن حقله ويهمه قبل أي شيء آخر أن يكون محصوله الأوفر والأجود، وتشجع هذه النظرة الفردية الضيقة على الأنانية وحتى الجفاء والعداء بين الفلاحين وخاصة فلاحي الحقول المتجاورة، ويبرز هذا التنافس عند مواعيد السقي فيختلفون أحياناً حول أولوية السقي؛ لذا فإن دور الشيخ أو السركال في إدارة عملية السقي وتوزيع المياه حيوي جداً، وبدونه قد تظهر الخلافات وتتطور إلى نزاعات عنيفة. وعندما يحين دور الفلاح في سقي حقله يتهيأ لذلك فيقضي معظم الوقت في حقله وأحياناً يسهر الليل بالقرب من الفتحة التي يرد منها الماء إلى أرضه حتى لا يأتي من يسدها ويحول الماء إلى أرض أخرى، ولا يستبعد أن تراه حاملاً بندقية أو مسدساً استعداداً لكل الاحتمالات والطوارئ، وفي بعض الأحيان يتفاقم الخلاف حول توزيع المياه من ملاسنة إلى صراع بالأيدي ومن ثم قتال بالسلاح الناري يقع فيه فلاح أو أكثر صريعاً، ويحدث ذلك بالرغم من أن المياه يساء استعمالها ولو استفيد منها بطريقة رشيدة لاكتفى الجميع وزادت. وبقدر حرص الفلاح على إرواء أرضه وزيادة محصوله فإنه لا يرضى أن يضام وأن يتعدى آخر على حقه دون أن يرد الصاع صاعين، فالأهم دائماً ألا يظهر بصورة الضعيف بين أفراد قبيلته.

يتناوب الفلاح مع أولاده أو أقاربه في حراسة حقله خوفاً على زرعه من ماشية جيرانه، إذ كثيراً ما يترك الفلاحون بقراتهم لتسرح وترعى في حقول جيرانهم عمداً أو سهواً، ولا يتهاون أو يتسامح الفلاحون في تعاملهم مع ذلك، وربما اكتفى المسالم منهم بالشكوى للسركال ولكن غالباً يأخذ الفلاح

المعتدى على حقله زمام الأمر بيده فيطرد الماشية مستعملاً في ذلك قسوة متعمدة مثل ضربها بالمقوار مما يؤدي إلى إصابتها برضوض وجروح ويرفق ذلك بكلمات قارصة أو سباب موجه إلى مالكها، ومن المحتمل جداً تصاعد هذه الخلافات وبسهولة لا تصدق أحياناً إلى نزاعات يتبادل فيها الطرفان ما هو أسوأ وأخطر من التهديد والسباب.

وفي الوقت الذي يقترب الصيف من نهايته يكون موسم الحصاد على الأبواب، ويتذكر الفلاحون بشوق وحسرة المواسم التي كان باستطاعة المار بحقولهم ولو من بعد استنشاق أريج الأرز العنبر، وحتى الستينات استعمل المنجل في الحصاد وموعده في شهر تشرين الأول عادة وتسمى بواكير المحصول بـــ "الهرفي" (وهي كلمة فصيحة من هرف وهرفت النخلة: أي أتت ثمارها عاجلاً) أما المتأخر منه فيعرف بـــ "الآفلي" (من أفل مثل أفل القمر – أي غاب). ويسارع الشيوخ والفلاحون في عرض المحصول المبكر على تجار الحبوب لارتفاع سعره بسبب زيادة الطلب على العرض في تلك الفترة، ولم يعد ذلك مهماً بعد أن فرضت الحكومة في السبعينات على المزارعين تسليم كافة محاصيلهم إلى أجهزة تسويق الحبوب الحكومية.

يجمع المحصول لغرض قسمته ودوسه وتذريته في مكان مرتفع لا تصله المياه يسمى بـ"المحلة"، وتتم قسمة محصول كل فلاح بينه وبين الشيخ فتوزن بـــ "القفة" للفلاح حصته البالغة الخمسان والثلث – أي أقل من النصف بقليل حتى أقرت قوانين الجمهورية القسمة بالنصف، ويخشى الشيخ على محصوله أو حصته من المحصول من اثنين: الطير واللص لذا يأمر بوضع الشباك لمنع الطيور من الإغارة عليه ويعين الحراس المسلحين لردع اللصوص عن سرقته تحت جنح الظلام، وفي هذه الأثناء يبدأ الدواسون في عملية دوس المحصول لفصل الحبوب عن السنابل، وهؤلاء الدواسون متخصصون في عملهم، ويوضع المحصول في شكل دائرة ثم يقود الدواس دوابه مرات عديدة لتدوس المحصول.

لا يشعر الزائر للمنطقة في موسم الحصاد بسرور وبهجة أهلها بالمحصول الجديد، ولا تتخلل ذلك مظاهر الفرح والاحتفال التي تشاهد في مجتمعات أخرى، ولعل سبب ذلك هو طبع الفلاح الجاد بشكل عام ومزاجه المجبول على الحزن مثل كافة سكان المنطقة الذين عانوا هم وأجدادهم من الظلم والقهر على أيدي القريب والغريب، كما يكون الفلاح حينئذ منهكاً بعد عدة شهور من الجهود المضنية، والأهم من ذلك ضآلة حصيلة هذه الجهود وتيقن الفلاح من أنها لن تكفي لسد حاجاته الضرورية حتى الموسم القادم.

قبل شـق الطرق الريفية في المنطقة استعان الشيوخ بالبدو في نقل محاصيلهم على ظهور الجمال إلى أسواق المدينة ومخازن الحبوب فيها، ويأتي هؤلاء الأعراب سنوياً للاتفاق مقدماً مع الشيوخ على ذلك، واعتادت نفس جماعات البدو على العودة سنة بعد أخرى، وتدفع لهم أجورهم عيناً بنسبة متفق عليها من الكميات المنقولة، وعلى مدى شهر تقريباً تتحول مدينة الشامية إلى محطة لقوافل الجمال القادمة من كل صوب لتنوخ أمام مخازن وعلوات الحبوب، وبعد رحيل الجمال من الشوارع وأسواق المدينة تأتي الشاحنات لنقل أكياس الأرز إلى بغداد ومدن العراق الأخرى، وذلك قبل أن تحتكر الدولة تجارة ونقل الحبوب وتمنع نقل حتى ولو كيس واحد خارج المنطقة من دون أذنها.

ما أن ينتهي موسم الأرز حتى يحل موعد جني التمور، وحتى نهاية الستينات كان التمر ذا قيمة اقتصادية وغذائية مرتفعة بالنسبة لسكان المنطقة إذ شكل مادة غذائية رئيسية لا يستغني عنها الفلاح وذو الدخل المحدود، وتحرص كل عائلة على الاحتفاظ بـ "حلانة" تمر واحدة أو أكثر وهي عبارة عن حافظة اسطوانية الشكل مصنوعة من خوص النخيل تعبأ بالتمور المكبوسة. وقبل تدني أهمية التمر كان الفلاح المالك لحصة في بستان نخيل يعتبر محظوظاً جداً وغالباً ما تسمعه وهو يعدد بفخر واعتزاز أصناف النخيل الممتازة الموجودة في بستانه مثل الخضراوي والحمراوي والبرين وأصابع العروس وغيرها، ويبذل الفلاح قصارى جهده في العناية بنخلاته وتكثيرها من خلال زراعة الفسائل، ولا تجد فلاحاً يقبل بالتضحية بفسيل واحد، وقد يرضى بعد تردد بتجمير فسيل زائد عن حاجته، والتجمير هي عملية استخراج الجُمار، ويُعرّفه القاموس المحيط بأنه "شحم النخلة"، وهو قلبها الذي يغطيه السعف والكرب ويحتوي على مخزونها من المواد السكرية، كما أنه قد يقطع النخلات المريضة أو الهرمة التي لا تثمر ويستعمل جذوعها أو يبيعها لكي تستخدم في بناء البيوت أو القناطر.

لا تثمر النخلة دون تلقيح؛ لأنها أحادية الجنس ويتطلب ذلك قيام الفلاح بنفسه أو الاتفاق مع صاعود لتلقيح النخلات المؤنثة وميقاته في شهر نيسان من كل سنة، وتشتمل العملية على نقل كميات من حبات الطلع المذكرة إلى طلع الأنثى، وينطوي ذلك على مخاطرة خاصة إذا كانت النخلة سامقة ملساء فربما هوى متسلق النخلة من أعلاها إلى الأرض فتتهشم عظامه، ويستعين في تسلقها بأداة بسيطة تتكون من سلك مبروم على شكل حلقة يلفه المتسلق حول ساق النخلة وحول خصره ليستعمله كعتلة تساعده على الصعود وكذلك الاستقرار في موضعه عند وصوله لأعلى النخلة واستعمال يديه الاثنتين بحرية تامة. وباستثناء التلقيح والتكريب بين حين وآخر لتخفيف حمل النخلة من الكرب الزائد وسعفها اليابس لا تتطلب النخلة عناية كبيرة إذ تمتد جذورها إلى باطن الأرض لتحصل على الغذاء والماء الذي يتوفر عادة على أعماق قليلة قرب ضفاف النهر وذلك بسبب ارتفاع منسوب المياه

الجوفية. ولم تكن لدى الفلاحين معلومات كافية عن أمراض النخيل وكيفية الوقاية منها ومعالجتها فكانت القوارض تلحق أضـــراراً كبيرة بجذوع النخل، كما تصـــيب الآفات الثمار دون أن يكون للفلاح علاج ناجح لها. وعلى سـبيل المثال إذ شـاهد الفلاح ثماراً سـوداء فاسـدة على "عثق" – أي عذق – النخلة اكتفى بالتعليق المرح بأن طائر العقعق قد فعل ذلك بها.

تعرف الثمار في أول نموها بـــــ "الشـيص" وبعد أن تبلغ حجمها الكامل وتبدأ بالاصـــفرار أو بالاحمرار إذا كان من النوع الحمراوي واكتساب المذاق الحلو تسمى بـــ "الخلال" ويزداد اهتمام الطيور والناس بها ويعاني الفلاح في حماية ثمار النخل من الأطفال الذين لا يتورعون عن رجم نخلاته بالحجارة لإسقاط ثمارها ومن الشباب الذين يتسلقون النخل من وراء ظهره. وعندما تنضج الثمار جزئياً وتتحول إلى ما يسمى بـــ "الرطب" يتهافت الناس والطيور عليها وخاصة إذا كانت من الأنواع الممتازة والنادرة، ويتضـــاعف هم الفلاح المعني بالمحافظة عليها، وقبل أن تتدهور قيمة التمور كان الشـيخ أو من ينوب عنه يشرف على عملية جني الثمار وقسمتها، ويقوم الفلاح أو الصاعود بقطع أعذاق النخل لتســقط على الأرض ثم تجمع غلة البســتان في مكان واحد، وتجتذب هذه العملية جمعاً من النســـاء والأطفال بأمل التقاط حبات التمر المهملة والمتروكة والمتبقية من عملية الجني، ويســتعملون الجيد من المحصـــول غذاءً والرديء والتالف علفاً للحيوانات، وفي مخزن الشـيخ ينهمك العمال في كبس التمور الجيدة أي تعبئتها في الحلان تمهيداً لبيعها.

بعد انخفاض أســعار التمور وتغير النمط الاســتهلاكي للفلاحين تدهورت قيمة النخيل والتمور وأهمل الفلاحون والمالكون تلقيح وتكريب النخل حتى غدا من المعتاد مشـاهدة نسـبة كبيرة من النخيل وهي لا تحمل ســوى "الشــيص" أي الثمار غير الناضـــحة التي تدل على عدم تلقيحها، ولم يعد من الســـهل إيجاد من يقبل بصـــعود النخل لتلقيحها وتكريبها وقطع عذوقها. وخلافاً لما ذكره أحد الكتاب العراقيين من أن سـبب ذلك هو تعود الفلاحين على لبس الأحذية مما جعلهم غير قادرين على صـعود النخل فإن السبب الحقيقي هو تدني الأهمية الاقتصادية والغذائية للتمور وتؤكد الإحصائيات الرسمية إلى نقصان عدد النخيل في العراق في سبعينات القرن الماضي بنسبة الثلث. وفي الوقت الذي لم يعد الفلاح وغيره من الســكان معتمداً على التمور كمادة غذائية رئيســية قل اســتخدام كرب النخيل كوقود واســتبدل بالنفط والغاز وتطلع الفلاح إلى بناء بيته بالأســمنت والآجر بدلاً من الطين وســعف النخيل وتدنى الطلب على الحصـر والحلان وغيرها من اللوازم والأثاث المصـنوعة من سـعف النخيل، ويرجح أن تكون المهارات اللازمة لصــنع هذه قد أوشـكت على الانقراض، كما أن العمران في مدينة الشـامية وغيرها من مدن العراق الجنوبية يتوسـع في الفترة الأخيرة على حساب بساتين النخل القريبة منها. وإذا

أضفنا هذا العامل المهم إلى انحسار الطلب على التمور تبين لنا أسباب إهمالها. وفي نفس الفترة التي شهدت تردي قيمة النخل في العراق كانت الدول العربية المطلة على الخليج وفي شمال إفريقيا تشجع زراعتها وتوفر التسهيلات المالية والفنية لتسويق التمور وتصدير الفائض منها، ولا بد أن تأزم الظروف المعيشية في العراق أثر حرب الخليج الثانية وفرض الحظر الاقتصادي عليه لفت الانتباه أخيراً إلى فداحة الأخطاء التي أدت إلى التفريط بهذه الثروة الزراعية الغذائية التي منَّ الله بها على أهل العراق.

تربية الماشية

شكلت تربية الماشية نسبة يسيرة من النشاط الاقتصادي الزراعي في منطقة الشامية، ويرجع ذلك إلى قلة المراعي وصعوبة الجمع بين نشاطي الزراعة وتربية الماشية، إذ تثير تربية الماشية قرب مزارع الأرز المشاكل للفلاحين الذين يحرصون بالدرجة الأولى على حماية زرعهم ومحاصيلهم وبالتالي فهم ينظرون بقلق إلى اقتناء جيرانهم لعدة رؤوس من الماشية وذلك لأن احتمال دخولها إلى حقولهم للرعي فيها وتخريب زرعهم يزداد خاصة وأن مهمة العناية بالماشية يعهد بها أحياناً إلى الأحداث الذين لا يدركون جسامة هذه المسؤولية. واستثناءاً على ذلك نجح أحد السكان وعائلته في امتلاك قطيع كبير نسبياً من البقر والجاموس إلا أن ذلك تطلب منهم قدراً كبيراً من الدهاء وحسن التصرف والأنانية، فلضمان الإبقاء على مساحة كبيرة من الأرض الزراعية الخصبة القريبة من مساكنهم وحظائرهم تحت سيطرتهم تفننوا في إثارة المشكلات ووضع العقبات أمام مالكها الذي اضطر إلى زراعتها بمحاصيل تلبي احتياجات مربي الماشية إلى علف لحيواناتهم. أما بعض الشيوخ الذين اقتنوا قطعاناً من الغنم مؤكدين بذلك على ارتباطهم الوثيق غير المنقطع بماضيهم البدوي الرعوي فقد اضطروا إلى الاتفاق مع رعاة للعناية بهم والتنقل بها بين المراعي، كما يربي البعض الجياد العربية الأصيلة.

وحتى وقت قريب كان امتلاك الفلاح لبقرة ضرورة حياتية وذلك لسد احتياجات عائلته الغذائية، كما يوفر له ذلك بين حين وآخر بعض الدنانير ثمناً للعجول التي يبيعها، وحتى بعض سكان المدينة كانوا حريصين على اقتناء بقرة، إلا أن التغيرات في نمط العيش والعادات جعلت من غير المقبول وجود حظيرة في المنزل، واستبدل الكثيرون الحليب الطازج بمسحوق الحليب المستورد من أجل الصورة الاجتماعية التي يطمحون إلى المحافظة عليها.

تطوير الزراعة

ظلت الطرق والوسـائل الزراعية تقليدية حتى الحرب العالمية الثانية فقد اتبع الفلاح نفس الطرق واسـتخدم ذات الأدوات الزراعية التي عرفها الفلاحون منذ آلاف السـنين، فكانت المعارف والتقنيات الزراعية التقليدية تتوارث من جيل لآخر دون أن يطرأ عليها أي تغيير أو تطوير، فاعتمد الفلاح في حرث الأرض المحراث اليدوي أو الذي تجره الحيوانات واسـتخدم المسـحاة في حفر وتقليب وتسـوية الأرض والمنجل في إزالة الأعشاب وحصاد الزرع، وكان يسقي أرضه سيحاً ويترك مساحات كبيرة من الأرض المرتفعة نسبياً بوراً أو مزروعة جزئياً. ولهذه الأسباب فقد ظلت إنتاجية الأرض والفلاح متدنية ومع ذلك لم تخلو طريقته التقليدية في الزراعة من مسـحات من الإبداع فقد عرف أهمية البذور "المعربة" أي المنتقاة في إنتاج محاصـيل وفيرة وجيدة كما قادته الحاجة إلى اختراع السـدود البسـيطة التي أتاحت له توفير المياه لمزروعاته، ويتكون السد عادة من شبكة من الخيوط القوية – أشبه بشبكة صيد الأسماك – تربط بين ضفتي النهر بالقرب من قناة الري التي يراد انسياب الماء إليها ثم توضع أمامها كميات من "البوه" أو سيقان المحاصيل الجافة والتراب.

ومنذ الحرب العالمية الثانية ازداد استعمال المكننة الزراعية في منطقة الشامية بصورة ملحوظة فاشـترى غالبية الشـيوخ مضـخات ماء تعمل بوقود الديزل، وأُدخل المحراث الآلي ليحل محل المحراث اليدوي، كما استخدمت الآليات في شق وري قنوات الري، ولم يبدأ استعمال الحاصدات الآلية إلا في الستينات، وأقبل الشيوخ ومالكو الأراضـي على شراءها بعد أن استوردها أحدهم. وكما هو متوقع فقد ظهرت صـعوبات فنية وتشـغيلية في الفترة الأولى، ودفعت كثرة أعطالها إلى التشـكيك في وملاءمتها لطرق زراعة الأرز المتبعة وعوامل البيئة، وأنحوا باللائمة على مستوردها، ولكن بعد أن حلت مشكلات التشغيل والصيانة تبددت هذه الشكوك وحل محلها اقتناع راسخ بفوائدها الجمة. وبسبب إقبال مالكي الأراضـي على اقتناء واحدة أو أكثر منها تجاوزت الطاقة المتوفرة احتياجات المزارعين مما جعلهم يتجهون إلى تأجيرها إلى مزارعين آخرين.

ومن أهم الصـعوبات الفنية التي واجهت إدخال المكننة الزراعية: ندرة الفنيين الماهرين القادرين على تشغيلها وصيانتها بكفاءة، فالمسؤول عن تشغيل المضخة أو المحراث – وعادة ما يكون من أبناء الفلاحين – ليس مؤهلاً لتصليح سوى الأعطال البسيطة لذا يضطر غالباً إلى تفكيك الجزء المعطوب ونقله إلى مدينة النجف حيث توجد ورش عديدة متخصـصـة في تصـليح المكائن والآليات يعمل فيها فنيون ماهرون، وإذا لم تتوفر قطع الغيار في النجف فإن السـفر إلى بغداد لشـراءها من الشـركات

المستوردة يكون ضرورياً، ومن المحتمل أن تتوقف الماكنة أو الآلية عدة أيام قبل أن يتم إصلاحها، ويخشى مالكو الأرض وفلاحوها من تعطل مضخة الماء عند الحاجة لها لسقي المزروعات.

يؤكد البعض بأن طرد الحكومة لأعداد كبيرة من العراقيين الشيعة – بدءاً من أوائل السبعينات بذريعة انحدارهم من أصول إيرانية – أدى إلى أزمة زراعية كبرى؛ بسبب شمول هذا التهجير التعسفي أعداداً غير قليلة من الفنيين الماهرين في صيانة المكائن والآلات الزراعية العاملين في مدينة النجف والذين كانوا يقدمون خدمات ضرورية لمزارعي الفرات الأوسط بما في ذلك منطقة الشامية، ونتج عن ذلك نقص واضح في هذه الخدمات وأضرار بالزراعة بشكل عام.

لم تنجح تجربة إدخال الآليات الزراعية عن طريق محطات التأجير التي تديرها الدولة ويرجع ذلك إلى أسباب فنية وإدارية، واشتكى الفلاحون من سوء إدارة هذه المحطات واتهموا بعض مديريها والمسؤولين فيها باستغلال سلطاتهم وقبض الرشوات وتفضيل الأقارب والمحاسيب، كما عانت هذه المحطات أيضاً من صعوبات فنية نتجت عن قلة إقبال أصحاب المهارات والخبرات الفنية على العمل فيها بسبب تدني الرواتب والأجور التي تدفعها مقارنة بالقطاع الخاص.

في السبعينات من القرن الماضي تحولت إحدى التجارب المستوردة لتطوير الزراعة المحلية إلى كارثة مأساوية وذلك عندما وزعت الجهات الزراعية كميات كبيرة من بذور القمح المخصصة للزراعة والمعالجة بالمبيدات الكيماوية الخطرة، ويبدو أن التحذيرات بخصوص عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري والحيواني لم تكن كافية أو واضحة أو أن الناس لم يصدقوها كعادتهم في التعامل مع كل ما يصدر عن الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وأقدم عدد كبير من الناس على طحن كميات من هذه البذور، واستعملوا طحينها في صنع خبزهم كما بيعت كميات أخرى إلى التجار طمعاً بالربح، وبالنتيجة فقد دخلت المواد الكيماوية التي عولجت بها البذور إلى طعام عدد غير قليل من الناس ومن ضمنهم بعض سكان المنطقة، وتسبب ذلك في ظهور حالات تسمم عديدة نظراً لوجود الزئبق ضمن هذه المواد الكيماوية، وأصيب البعض بالشلل والعمى وتوفي عدد من المصابين. وبعد ذيوع أنباء ذلك هرع التجار إلى بيع كميات من هذه البذور كعلف للحيوانات مما أدى إلى تسمم وهلاك أعداد من الماشية، وحينما أصدرت أجهزة الدولة بعد تلكؤ طويل تحذيرات رسمية بخصوص بيع واستهلاك هذه البذور وضرورة تسليمها إلى الجهات المختصة سارع بعض التجار الخائفين إلى التخلص منها وذلك بإغراقها في النهر سراً فأضروا بالبيئة المائية وأحياءها، وهكذا تحول مشروع تطويري إلى كارثة نتيجة جهل الأجهزة البيروقراطية المسؤولة عن الزراعة بظروف معيشة الفلاحين وأنماط سلوكهم وبالتحديد تعودهم على

استهلاك جزء من البذور ثم محاولتها التستر على هذا التقصير الفاضح وبالتالي تفويت فرصة التقليل من نتائجه، ولهذه الأسباب أيضاً تهامس الكثيرون بأن السلطة السياسية تعمدت دس السم للناس في جنوب العراق لأسباب سياسية وطائفية أو أنها على الأقل أبدت عدم اكتراث مشبوه بمعاناة هؤلاء الناس.

لم تمنع النتائج السلبية لهذه التجربة الفاشلة في استعمال البذور المحسنة المزارعين والفلاحين من تجربة أنواع جديدة من البذور، واستقدم بعض هذه البذور من بلدان جنوب شرق آسيا المعروفة بزراعتها للأزر، وأقبل الناس على زراعة الصنف المعروف محلياً بـــ "الياريت" بسبب ارتفاع إنتاج الدونم الواحد منه مقارنة بالأنواع التقليدية إلا أن عدم استساغة الناس له في طعامهم أدى إلى انصراف الفلاحين عن زراعته، كما كانت استجابتهم لإدخال الأسمدة الكيماوية إيجابية وحماسية ولكن هذه التجربة أيضاً لم تخلو من ظهور بعض المشكلات في البدء وذلك بسبب أمية الفلاحين وتقصير الأجهزة المختصة في إرشاد وتوجيه الفلاحين حول الطرق الصحيحة لاستخدامها والاستفادة منها ونتيجة ذلك افترض بعض الفلاحين أن زيادة كميات الأسمدة تؤدي وبصورة مطلقة إلى زيادة المحصول ولم يكتشفوا خطأ افتراضهم إلا بطريقة التجربة والخطأ وبعد ظهور النتائج العكسية لتجاوز النسب المحددة للأسمدة.

أثبت التخبط البيروقراطي في مجال الزراعة مرة بعد أخرى بأن الأجهزة الحكومية غير مؤهلة لإدارة هذا النشاط وبأنها لا تتعلم من أخطاءها بسرعة، كما أن نمو هذه الأجهزة بصورة سرطانية أدى إلى إيجاد أو اختلاق الذرائع لتدخلها في كل صغيرة وكبيرة متعلقة بهذا النشاط ومن جملة هذه التدخلات غير المدروسة قرارها بمساعدة الفلاحين على اقتناء شاحنات نقل صغيرة، وبالفعل أقبل الفلاحون على شراءها إقبالاً كبيراً ولكنهم وخلافاً للتوقعات البيروقراطية لم يستعملوها للأغراض الزراعية بل عمدوا إلى تأجيرها لأغراض النقل المختلفة، ونتيجة لذلك فقد تحول البعض منهم وخاصة الشباب عن مهنة الزراعة التي تشكو أصلاً من قلة العمالة إلى العمل في خدمات النقل. ولم تلق محاولات إدخال نشاطات زراعية جديدة مثل تربية الدواجن وسمك الأحواض نجاحاً كبيراً لأسباب فنية ومالية واجتماعية كما أضعفت نفس الأسباب فاعلية الجمعيات التعاونية.

المهن الأخرى

حتى الماضي القريب لم تكن تلبية احتياجات السكان المحدودة والبسيطة تتطلب وجود العديد من المهن والمهنيين، وباستثناء خدمات الحداد والنجار الذين يصنعان أدوات الفلاح الزراعية التقليدية

والحائك الذي يقوم بحياكة بعض ملابسه وأغطيته وصاحب الحانوت الذي يجهزه بالسكر والشاي والقماش كان الفلاح مكتفياً بذاته، وحتى بعد إدخال مكائن الجرش والطحن الآلية ظلت نساء الفلاحين يجرشن الحبوب بأنفسهن باستخدام الرحى. وساعد الازدهار الاقتصادي النسبي في الخمسينات على إحداث بعض التغييرات في مهن سكانها، فعلى سبيل المثال اضمحلت نجارة الأثاث المنزلي المصنوع من جريد النخيل وتحول هؤلاء إلى النجارة الحديثة، كما حلت ورش الحدادة الحديثة وإصلاح السيارات والآليات محل دكاكين الحدادة التقليدية، وظهرت الحاجة إلى مهارات جديدة خاصة في المجالات الخدمية نتيجة ازدياد عدد المطاعم والمقاهي ووسائل نقل الركاب والشحن الحديثة.

ومنذ الستينات تضاعف عدد الأجهزة الإدارية الحكومية في المنطقة مما خلق فرصاً جديدة للتوظف، كما ازدادت حصة سكان المنطقة من الوظائف في هذه الأجهزة وخاصة في المستويات الوسطى والأدنى. وفي أوساط السبعينات دفعت الرواتب المغرية – بعد فترة من الكساد الاقتصادي – أعداداً من شباب المنطقة إلى الالتحاق بقوات حرس الحدود التي وضعت تحت قيادة الجيش بعد بدأ الحرب ضد إيران مما أدى إلى نقص واضح في القوى العاملة الزراعية، وتفاقم هذا النقص بعد شن الحرب على إيران وفرض الخدمة الإلزامية واستدعاء الاحتياط. وقبل أن تنتصف الثمانينات كانت المنطقة شبه خالية من الرجال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والأربعين، ولم يعد يشاهدون إلا خلال إجازاتهم القصيرة أو داخل التوابيت، وهكذا أُفرغت الحقول من الرجال الأقوياء القادرين مخلفين وراءهم الشيوخ والنساء والأطفال.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها عاد الناجون من الرجال والشباب بعد انقطاع طويل عن أعمالهم ودراستهم دام في بعض الحالات أكثر من عشر سنوات، ومن البديهي أن العديد منهم كانوا غير مستعدين أو قادرين نفسياً أو جسدياً لمزاولة مهنهم القديمة أو تقبل مهن آباءهم وأجدادهم، كما أنهم أضاعوا فرصة التدرب على مهن بديلة، وقبل أن يتمكنوا من لملمة أشلاء حياتهم التي بددتها الحرب كان سعير حرب جديدة قد اشتعل، وباستثناء قصر مدة هذه الحرب فإن خسائرها البشرية والاقتصادية والاجتماعية لم تقل عن الأولى، وتلتها انتفاضة شعبية في الجنوب ومن ثم حصار اقتصادي ولأول مرة في تاريخه الحديث وقف شعب العراق على حافة المجاعة بالرغم من خصوبة أراضيه ووفرة مياهه ونخيله.

وبعد الاحتلال الأمريكي أقبل الكثير من شبان المنطقة على الالتحاق بقوات الجيش والشرطة التي أسسها النظام الجديد، وتشتكي نسبة عالية من الشباب من قلة فرص التوظف والعمل.

قيم العمل

تؤكد الموروثات الشعبية لسكان المنطقة من أمثال وشعر وحكايات على حقيقة الارتباط الأساسي والجذري بين حياة هؤلاء السكان ومهنة الزراعة والأرض والمياه وغير ذلك من مظاهر الحياة الريفية ويتبين ذلك أيضاً من سلوكياتهم. ومن المؤكد أن هؤلاء السكان القبليين نبذوا الكثير من اتجاهات أسلافهم البدو تجاه العمل اليدوي في الزراعة وغيرها وإن كانوا لا يزالون حاملين لبعض تقاليدهم واتجاهاتهم مثل: الاستنكاف من زراعة الخضار واعتبارها عملاً غير لائق بالفلاح القبلي لا يمارسه إلا "الحساوي" على حد تعبيرهم، كما أنهم يشمئزون من بعض المهن اليدوية – مثل الحياكة – التي اختص بها تقليدياً غير القبليين أو الأفراد من أصول قبلية غير معروفة والعبيد.

حتى فترة قريبة لم يكن أمام الفلاح بديل سوى العمل في الزراعة وتحمل مشاقها ومعاناتها، فإذا لم يعمل جاع أو أصبح عالة على غيره وهذا وضع لا يتفق مع صورة الرجل المسؤول المقتدر الحريص على كرامته ومكانته في المجتمع، فكما أن الشاب مدفوع من قبل أهله وأفراد قبيلته للتصرف والتحدث وتناول طعامه مثل الرجال فإنه أيضاً مطالب بالعمل والكد مثل الرجال، وعليه أن ينفذ هذه المطالب ويستجيب لهذه التوقعات فلا يدخر جهداً في زراعة الأرض المخصصة له والقيام بما يتطلبه ذلك من أعمال يدوية شاقة والخوض في الوحول والمياه، ولم يثنيه عن ذلك سوء التغذية والأمراض المزمنة التي تستنفذ قواه ولا طغيان بعض رؤساء القبائل وشيوخها وسراكيلهم وكلماتهم الجارحة والقارصة أحياناً، وهو بعد كل هذا الجهد والعناء لم يجني سوى القليل الذي لا يسد رمقه في أغلب الأعوام ويضطره إلى تحمل مذلة السؤال وهم الدين. وبعد فهل من الإنصاف وصف الفلاح الجنوبي بالكسل والتقاعس عن العمل وهو الذي كان عماد حياة العراق الاقتصادية حتى منتصف القرن العشرين؟ وقد اعتاد بعض أولاد الشيوخ ومثقفي المدن على ترديد هذا الاتهام الباطل، وهم يحاججون بأن الفلاح في العهد الجمهوري الذي ألغى سلطات الشيوخ أهمل الزراعة والأرض وصار كثير التردد على المدن القريبة ليتسكع في أسواقها ويجلس الساعات الطوال في مقاهيها، ويسخرون من منظر الفلاح العائد إلى قريته بعد قضاء النهار في المدينة حاملاً دجاجة مجمدة جاهزة للطبخ بعد أن كان أهله يربون الدجاج والبط والأوز والبقر فلا يحتاج لشراء المنتجات الحيوانية من السوق. ويتغافل هؤلاء عن الأسباب الوجيهة التي دفعت بالفلاح إلى المدينة ومقاهيها فبعد أن اضطرت الظروف شيخه إلى الاستقرار في المدينة فلم يعد مضيفه عامراً بضيوفه لم يجد الفلاح مكاناً للالتقاء بالناس وتبادل "السواليف" – أي القصص– سوى المقاهي، وإذا أمعنا النظر جيداً بهذا الفلاح الجالس منذ الصباح الباكر في المقهى فسنلاحظ تحت عباءته حزمة طلبات رسمية ووثائق جاء لتقديمها إلى الجهات

الحكومية المتعددة التي أنشأتها النظم الجمهورية وأوكلت أمور عمله وحياته إليها وبالتالي فرضت عليه الاتصال بها ومراجعتها مرات عديدة كل سنة للحصول على احتياجاته من البذور والسماد وتسويق محصوله وقبض ثمنه وغير ذلك.

يتصف الفلاح بطول الأناة والصبر، وهذه الصفة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بمهنة الفلاح، فبينما يشاهد العاملون في مهن أخرى نتائج عملهم في نفس الساعة أو اليوم ويقبضون أجرة ذلك يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً يعمل الفلاح عدة شهور قبل رؤية نتائج عمله ويقطف ثمار تعبه وكده. ومنذ الصغر يتعلم الفلاح قيمة الصبر كضرورة حياتية قبل أن تكون فضيلة عظيمة ووالداه يحثانه على ذلك بالفعل والقول لأن نهاية الصبر إيجابية ومرغوبة، ثم أن قسمته أيضاً تحتم عليه الصبر لاعتقاده بأنه محكوم بقوى وظروف لا قدرة له على تغييرها أو التأثير فيها.

ومن قيم العمل لفلاح هذه المنطقة وجنوب العراق الاستعداد للتعاون مع أفراد قبيلته وتقديم المساعدة إلى أهله وجيرانه، وهل يوجد حافز لذلك أفضل مما يعده به المثل الدارج التالي: "قوم اللي تعاونت ما ذلت"؟ فكما يفرض عليه العرف القبلي أن يهب لمساعدة أي فرد من قبيلته ظالماً أو مظلوماً – أي سواء كان معتدياً أو معتدى عليه – فإنه لا يتوانى عن مساعدة جاره في بناء بيته أو إطفاء حريق شب في حظيرته أو حراثة حقله وغير ذلك من أشكال التعاون والتضامن. ويمكن اعتبار الكرم نوعاً من أنواع التضامن بين أفراد القبيلة حيث يبادر من لديه زاد فائض عن حاجته إلى فتح باب بيته أو مضيفه للضيوف، وقبل اكتناز الشيوخ للثروات النقدية كان هذا التضامن كفيلاً إلى حد بعيد بالمساواة بين الموسرين والمعوزين أو أصحاب الإنتاج الفائض وذي الإنتاج القليل. ويمارس القبليون هذا النوع من التضامن بإقامة الولائم في كافة المناسبات المفرحة والمحزنة ودعوة الأصدقاء والجيران والمعارف لحضورها. ولا يعني هذا الاستعداد للتضامن والتعاون مع أفراد قبيلته إلى حد التضحية بالنفس خلو الفلاح من الأنانية التي تظهر جلية كلما كان ذلك ضرورياً لضمان لقمة العيش والأمن له ولأفراد عائلته. ولم يعرف الفلاح بميله إلى اللهو فلا دخله المحدود يتيح له ذلك ولا مجتمعه المحافظ الرزين يوفر له من وسائل اللهو سوى القليل مثل: تبادل الزيارات بين الأقارب والأصدقاء أو الجلوس في مقهى. وعلى الرغم من توفر الخمور في المدينة فلم يتناولها أو يدمن عليها سوى قلة قليلة من الفلاحين.

باختصار شهد الفلاحون وغيرهم من أصحاب المهن والأعمال في المنطقة تغييرات كبيرة في مضمار العمل وتقنياته بين الخمسينات والثمانينات. وبالنسبة للفلاحة فقد تقلصت الحاجة إلى الجهد

البدني بعد إدخال المكائن والآليات والمضـخات في حراثة وسـقي وحصـاد المزروعات، وتعلم الفلاح فوائد استخدام البذور الجيدة والمخصبات الكيماوية، ولكن وعلى الرغم من هذه التطورات وغيرها اعتبر الجيل الجديد من أبناء الفلاحين الفلاحة مهنة تقليدية يوصـم كل من يعمل بها بأنه من "المعدان" (أصلها قبيلة معد) غير المتحضرين، لذا تحول الكثير منهم إلى مهن أخرى، وسعى بعضهم من خلال الدراسـة وتحصـيل الشـهادات إلى الولوج لعالم الحضـر في المدن الكبرى بأنواره السـاطعة ومغرياته الكثيرة. وبالنتيجة حرمت الزراعة من طاقات بشـرية مهمة وضـعف تعلق الفلاح بأرضـه التي كانت محور حياته ومصـدر سـعادته وشـقاءه، وتحول ارتباطه الشـامل بها اجتماعياً واقتصـادياً وعاطفياً إلى مجرد مصلحة اقتصادية، يأمل أن تكون عابرة.

الفصل الثامن

السياسة والإدارة

خلال أقل من قرن من الزمن شـــهد العراق تعاقب عدد من الأنظمة المختلفة للحكم والإدارة هي الدولة العثمانية ثم الاحتلال البريطاني القصـــير فالحكم الملكي ومن بعده النظام الجمهوري العســكري الذي أفضـــى إلى نظام الحزب الواحد ثم إدارة الاحتلال الأمريكي التي أســـســـت النظام الطائفي التحاصصي الحالي، وتأثرت منطقة الشامية بهذه النظم وتفاعلت مع سياساتها وأساليبها الإدارية، ومع أن العهدين العثماني والبريطاني يقعان زمنياً خارج فترة الدراسة إلا أن تأثيراتهما على سكان المنطقة – وبالأخص نظرتهم للسياسة والساسة ومشاركتهم في العملية السياسية – امتدتا إلى ما بعد انقضاءهما بفترة طويلة. وبعد استعراض لهذه التأثيرات يتركز الاهتمام في هذا الفصل على أوضـاع المنطقة أبان العهود الملكي والجمهورية وما بعد الاحتلال الأمريكي.

عهد الاحتلالين: العثماني والبريطاني

ودع سكان الجنوب فلول القوات العثمانية المنهزمة باللعنات، ولم يترحموا على أيام ولاته وحكامه الذين كانوا مضــرباً للمثل في الظلم والقســوة والقرارات الجائرة والأحكام الاعتباطية واشــتهروا بإهمالهم لمصـــالح الناس وقبولهم الرشــوة، ثم اختتموا عهدهم بالمجازر التي اقترفوها بحق أهل الجنوب بعد أن اتهموهم زوراً بخذلان القوات العثمانية متناســـين كتائب المتطوعين منهم الذين لبوا دعوة علماء الدين إلى القتال في صـــف التركي المســـلم ضـــد البريطاني الغازي. ولمدة أربعة قرون اضـــطهدهم الحكم العثماني وحرض وعاظ السلاطين على تكفيرهم، وانصب اهتمام ولاته وقواد جنده على جمع الضرائب والبدل النقدي منهم، وعندما دفعهم هذا الظلم والقهر إلى التمرد والثورة جرد عليهم الجيوش الجرارة، وســـعى ولاته إلى تفريق صـــفوفهم فعمدوا إلى تشـــجيع بعض القبائل على النزوح من مناطق أخرى والاستقرار في منطقة وبادية الشـامية لإثارة الفتن بين القبائل والخلافات حول الأحقية بزراعة الأرض، وظلت هذه النزاعات مســتمرة حتى بعد زوال الاحتلال العثماني. ولم تقتصـــر التركة العثمانية الســيئة على ذلك، إذ رســـخت في نفوس الســـكان نفوراً عميقاً من الحكومات والحكام، وعمقت في أذهانهم الشــكوك في نواياهم والتوجس الدائم من ظلمهم وتعســفهم واعتباطيتهم وعدم الاســتعداد للتعاون معهم والامتثال لأوامرهم إذا لم تفرض بالقسر والإكراه والإرهاب، وكان انسحاب الإدارة العثمانية من الشـامية

سـريعاً ومضـطرباً بحيث لم يتسـنى لهم نقل الأموال الموجودة في خزينتها فسـارع أحد الشـيوخ إلى الاستيلاء عليها.

فرح سـكان الشـامية برحيل الأتراك لكنهم في الوقت نفسـه لم يرحبوا بالقوات البريطانية الغازية التي حلت محلهم وأخضعتهم لحكم عسكري، وسرعان ما تحول الاستقبال العدائي لهذه القوات إلى ثورة عارمة شـاركت فيها معظم القبائل الجنوبية بما فيها القاطنة في منطقة الشـامية، إذ لبى شـيوخها فتاوى علماء الدين الشـيعة في 1920م والداعية إلى الجهاد ضـد المحتلين، وظهر ضـمن أسـماء الموقعين على بيانات الثوار عدد من شـيوخ المنطقة. ويتذكر بعض المسـنين الذين عاصـروا أحداث تلك الحقبة من الزمن مشاركتهم وأهليهم في قتال القوات البريطانية واستبسالهم في التصدي لها بأسلحتهم البسيطة والتقليدية والانتصـارات التي حققوها بعد اشـتعال الثورة ثم اضـطرار شـيوخهم إلى الفرار خوفاً من انتقام البريطانيين بعد إخماد الثورة وتوارى عدد منهم عن الأنظار.

في هذه الأثناء كانت القوات البريطانية تجوب مناطق الثوار وتحرق المضـائف انتقاماً من القبائل المشـاركة في الثورة وشـيوخها. ويصـف أحد السـكان إبحار ثلاث بارجات نهرية بريطانية في شـط الشـامية وهلع الأهالي لمرآى القوات البريطانية بضـباطها الإنجليز وجنودها الهنود المدججين بالسـلاح، وفجأة توقفت إحدى البارجات ثم الثانية والثالثة وبدأ وكأن ربابنتها يواجهون صعوبة في تسييرها، وراقب السـكان المختبئون في بسـاتين النخل على الضـفتين بذهول انقلاب البارجات وغرقها في ظرف زمن قصـير ثم سـارعوا إلى إخراج أسـلحتهم وقتل الجنود الناجين من الغرق، وقفز عدد منهم إلى النهر سـابحين ضـد تياره القوي لانتشـال جثث الغرقى التي سـلبوها نقودها بعد أن بلغوا الشـاطئ، وتبين فيما بعد بأن البارجات اصـطدمت بسـد بدائي مبني تحت الماء بحيث يسـتحيل على غير سـكان المنطقة معرفة مكانه، ولكن الناس اعتقدوا بأن "بخت" الشـيوخ هو الذي أنجاهم ومضـائفهم من انتقام القوة البريطانية.

العهد الملكي

لم يكترث القبليون الشـيعة بالسـياسـة وأمورها تاركين الاهتمام بذلك إلى رؤسـائهم وشـيوخهم، وبالتالي فلم تكن لديهم معلومات كافية عن العملية السـياسـية والعوامل المؤثرة فيها ودوافع وسـلوكيات رجال الحكم والسياسـة، ولم يترسخ في أذهانهم عن النظام الملكي بشكل عام سوى هوية الملك وبالذات كونه سيداً هاشـمياً من آل بيت الرسـول، واعتبروا هذه الصـفة القاعدة الأسـاسـية لشـرعية ملكه ونظام الحكم الذي ترأسـه، ولكن هذا الملك الهاشـمي يقطن في العاصـمة بعيداً عن الشـامية وأهلها وشـجونهم،

وحتى لو كان ملكاً عادلاً حريصـاً على مصـالح رعيته كما يجدر بشـخص مثله وجاداً في تحمل هذه المسـؤولية الجسـيمة فإن ذلك لا يضـمن دائماً تنفيذ إرادته من قبل ممثلي النظام المحليين من موظفين وشـرطة. أما الجانب المرئي والملموس من هذا النظام فقد تمثل في شـيئين: سـراي الحكومة وهو مقر إداراتها المحلية وشرطتها والسيارة المسلحة. ويشبه السراي في تصميمه وبناءه قلعة محصنة من قلاع العصـور الوسـطى، إذ تسـمو جدرانه فوق مباني المدينة، ويضـاهي بابه أبواب القلاع في سـماكته، ويكفي منظر السـيارة المسـلحة التي هي سـيارة نقل صـغيرة نصـب عليها مدفع رشـاش لبث الفزع في قلوب القبليين وردعهم عن التفكير في التمرد على السـلطة وأوامرها أو التهرب من الخدمة العسـكرية، وبالتأكيد فإن هدف النظام من ذلك لم يكن تبديد مخاوف السكان من الحكام والموروث السلبي من عهد العثمانيين بل العكس من ذلك تماماً.

ساند رؤساء وشيوخ القبائل في الشامية النظام الملكي بقوة، ولم يقلل من ذلك اختلافهم أحياناً مع القادة السياسيين حول إدارة شؤون البلاد الداخلية وعلاقاتها وتحالفاتها الخارجية، وأسس هذا الولاء على قاعدة صلبة من المصالح المشتركة وتبادل المنافع، فقد اعتمد النظام عليهم لضمان ولاء اتباعهم وعدم تمردهم على السلطة وإثارة الاضطرابات ومقابل ذلك اعترف بسلطاتهم الواسعة داخل قبائلهم وفقاً لنظام دعاوي العشـائر ومكنهم من توسـعة ملكياتهم الزراعية وأقر لهم حق الانتفاع من الأراضـي الحكومية وأتاح لهم فرص المشاركة في المعترك السياسـي وممارسـة النفوذ خارج مناطقهم، إلا أن هذه المشاركة والطموحات كانت مقيدة ضمن الأطر والقواعد الثابتة للنظام وبالأخص سيطرة الأقلية من الحضر على الأكثرية من الريفيين. ونظراً لأن المناصـب السياسـية المتاحة لهؤلاء الشيوخ كانت محدودة وغير كافية لإرضـاء طموحاتهم السـياسـية فقد ازداد التنافس بين رؤسـاء القبائل في المنطقة الواحدة وبين شـيوخ القبيلة نفسـها على الرئاسـة، والتي هي مفتاح المنصـب السـياسـي مثل عضـوية مجلس النواب وغيرها، واسـتغل السـاسـة المحترفون في العاصـمة هذا التنافس على الرئاسـة والنفوذ خدمة لمصـالحهم الحزبية، ونجحوا في اجتذاب العديد منهم إلى صـفوف أحزابهم وتحالفاتهم السياسية مما أدى في بعض الحالات إلى خلافات وصـراعات دموية أدت إلى ترسـيخ العداء بين القبائل المتجاورة وإضـعاف تماسك وتلاحم القبائل. وتوجد أمثلة كثيرة على النتائج السـلبية والمفجعة غالباً لهذه الصـراعات فلم يتورع أحد شـيوخ قبيلة آل فتلة المعروفة – والتي تربطها بمنطقة الشامية صلات قوية – عن اغتيال أخيه طمعاً بالرئاسة وبتحريض خفي مزعوم من أحد أقطاب العهد الملكي. أما داخل منطقة الشـامية ذاتها فقد أدى تحالف أحد شـيوخها مع الجماعة المناوئة للحزب الذي يواليه رئيس قبيلته وإخوانه إلى انشـقاق داخل القبيلة،

وســارع الطرفان أثر ذلك إلى تعبئة أتباعهما واســتعراض قوتيهما وإطلاق "الهوســات" المعادية، وكاد الخلاف أن يتطور إلى نزاع مسلح لولا تراجع الشيخ المنشق عن موقفه.

خرج بعض شـيوخ الشـامية على إجماع رؤسـائهم وأقاربهم وذلك بانضـمامهم إلى الأحزاب البرجوازية المعارضـة مثل حزب الاسـتقلال والحزب الوطني الديمقراطي، وتعرض أحدهم للتوقيف في 1954م بسبب عضويته في الحزب الوطني الديمقراطي وترشحه في انتخابات مجلس النواب، ولم يكن خافياً على أحد بأن نتائج هذه الانتخابات كانت مقررة سلفاً وذلك بعد تسليم استمارات التصويت إلى الموالين من أفراد عائلة الشيوخ الذين قاموا بملئها بأسماء المرشحين المعتمدين من قبل الوصـي عبد الإله وبعد انتهاء الانتخابات أطلق سراح الشيخ المعارض، وحاولوا ترضيته بمنصب مهم في الدولة إلا أنه رفض.

وإذا كان هؤلاء الرؤسـاء قادرين بطريقة أو أخرى على ضـمان ولاء أتباعهم للنظام الملكي فإنهم كانوا عاجزين عن فرضـه على بعض أبناءهم الذين أتاحت لهم الدراسـة في مدارس وجامعات العراق ودول عربية أخرى تقييم النظام الملكي والتعرف على مثالبه ونقاط ضـعفه والتأثر بالأهداف والأفكار الجذابة للحركات الراديكالية الجديدة، وعبر هؤلاء الوارثون للمشـيخة القبلية مسـتقبلاً عن معارضـتهم للنظام الملكي بانضـمامهم إلى الأحزاب الماركسـية والقومية – مثل الحزب الشـيوعي وحركة القوميين العرب وحزب البعث – وتراوحت نشـاطاتهم المعارضـة في حدتها من المشـاركة في تمرد محلي إلى التحدي الصبياني، ويصف ذياب مهدي محسن هذا التمرد بـــ "انتفاضة فلاحي الشامية" في 1954م، ويذكر من بين أسماء المشاركين فيها رشيد سوادي وصادق العطية[1]، وهما من أبناء الشيوخ، وأوقف أحدهما في سجن نقرة السلمان المشهور لحين توسط عمه ذي النفوذ الواسع، أما التحدي الصبياني فقد تمثل في رفض أحد هؤلاء المعارضين الوقوف حين عزف النشيد الملكي في دور السينما واستقباله صورة الملك المعروضة على الشاشة بالصفير وصيحات الاستهجان واحتفاظه بصورة الزعيم المصري عبد الناصر في جيبه.

وإذا كان الفلاحون القبليون أطرافاً في اللعبة السـياسـية فلم يكونوا أكثر من بيادق على رقعتها يحركهم رؤسـائهم وشـيوخهم كما يشـاءون خدمة لمصـالحهم ولم يسـمحوا للغير بالتأثير عليهم، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع البعض الوصول إليهم بطريقة ذكية ويتضح ذلك من الأهزوجة التي يتذكرها

---

[1] ذياب مهدي محسن. شيوعي لامع في تاريخ الشامية: ذياب عبد شلتاغ. الحوار المتمدن، العدد 2087، 2007/11/2م

المسنون منهم والتي تصف الألمان بأنهم شيعة لا نصارى وربما ساعدت في خلق التأييد بين صفوفهم للألمان والمتحالفين معهم من العراقيين نكاية بالإنجليز وأنصارهم من الساسة العراقيين.

وبشكل عام كان ولاء رؤساء القبائل للنظام الملكي تاماً وموقفهم الرافض لأية محاولة لتغييره مهما كان مصدرها ثابتاً. فبالإضافة إلى مصلحتهم الأنانية في استمرار المنافع المتبادلة بينهم وبين النظام كان العارفون منهم مدركين بأن مشاركتهم كشيعة في السلطة مقننة ومشروطة من قبل النخبة الحاكمة من أقلية السكان وهذا ما يؤكده عدم اتفاق أحد رؤساء القبائل المتنفذين في منطقة الشامية مع تطلعات العالم الديني الشيخ الخالصي الذي زاره يوماً في بيته في أوائل الخمسينات ليدعوه إلى المشاركة في تنظيم حركة سياسية شيعية تسعى إلى تحقيق مطالب الطائفة المشروعة بمشاركة سياسية عادلة تتناسب وحقيقة كونهم أغلبية سكان العراق، وبعد زوال النظام الملكي بسنوات عديدة تذكر الرئيس هذه الدعوة وعلق عليها مستهزئاً بأن الشيخ الخالصي كان يطمح إلى تأسيس نظام حكم شيعي في العراق.

وجد الوصي الأمير عبد الإله الذي لعب دوراً رئيسياً في توجيه سياسات النظام الملكي وإدارته لأكثر من عقدين من عمر النظام الذي لم يتجاوز الأربعين سنة حلفاء مخلصين بين رؤساء قبائل الشامية، وربما تكون أقوى شهادة على ذلك موقف حركة العقداء الأربعة منهم إذ صنفتهم ضمن أبرز مناوئيها، ويؤكد العقيد صلاح الدين الصباغ في مذكراته بأن مذكرة التوقيف الوحيدة التي أصدرتها جماعته كانت بحق رئيس قبيلة الحميدات في الشامية.

كافأ النظام الملكي رؤساء وشيوخ المنطقة على ولاءهم وإخلاصهم بسخاء، فبالإضافة إلى المنافع الاقتصادية الكثيرة مارس هؤلاء الشيوخ نفوذاً سياسياً يفوق بكثير ما حصل عليه رؤساء آخرون كانت قبائلهم أكثر عدداً وأراضيهم الزراعية أكثر مساحة. ومن مظاهر هذه الحظوة لدى العائلة الملكية زيارة الملك والوصي لهم أثناء جولتهما في جنوب العراق في أوائل الخمسينات، حيث استقبلا بترحاب شديد أريقت فيه دماء العشرات من الذبائح، وتركت زيارة الملك وخاله انطباعاً إيجابياً قوياً بين السكان، وروى أحدهم متأثراً بأنه شاهد الملك يقبل عريضة قدمها له أحد الحاضرين، فيما دار نقاش بين اثنين من المستقبلين حول قضاء الملك لحاجته مثل بقية الخلق أم لا، وبرهنت الطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع صراعهم القبلي مع جيرانهم من عشيرة الجبور في 1957م على مدى نفوذهم وعلو منزلتهم لديها، ففي بداية تلك السنة قاموا بهجوم مفاجئ على عشيرة الجبور نتج عنه مقتل وجرح عدد من الأشخاص، وسارعت السلطات المحلية إلى توقيف عدد من شيوخ القبيلة المهاجمة، وأصر

متصـــــرف لواء الديوانية عباس البلداوي على مكوثهم قيد التوقيف لحين محاكمتهم وفقاً لقانون دعاوي العشـــائر، وكانت ظروف توقيفهم أبعد ما تكون عن الاعتيادية إذ أنهم لم يقضـــوا ســـاعة واحدة داخل الزنازين، وتحول الســـراي إلى مضـــيف خاص بهم، يفد عليهم فيه الزوار، وتنقل إليهم وجبات الطعام بانتظام من منازلهم، وبســبب عناد البلداوي تدخل الوصـــي بنفســه وأمر بنقل المتصــرف والإفراج عن الشيوخ بكفالة.

انتفع سكان المنطقة بصـورة مباشـرة وغير مباشـرة من النفوذ السـياسـي الواسـع لرؤسـائهم الذي ضمنَ أولوية لتنفيذ مشاريع الري والصرف وغيرها من مشاريع تطوير المنطقة كما تم تعبيد الطرق التي تربط الشـامية بالمدن المجاورة، وأنعشـت مشـاريع مجلس الإعمار في الخمسـينات آمال الناس بازدهار اقتصـــادي وشـــيك، فاقدموا على تســجيل أولادهم في المدارس ليتعلموا "الزيزي" كما كانوا يســمون تعلم القراءة والكتابة من كتاب قراءة الصــف الأول الابتدائي، وحفزهم على ذلك اهتمام الدولة بأولادهم والذي عبرت عنه بتوزيع كوب حليب وجرعة مقوية من زيت كبد السمك على كل واحد منهم يومياً.

في 14 تموز 1958م لم يتحرك رؤســاء وشــيوخ القبائل لنصــرة النظام الملكي في آخر وأحلك أيامه واكتفوا بالتفرج على ســقوطه من بعيد والتحســر خفية على ما فاتهم من نفوذ ومكاســب، ولا يبدو ذلك غريباً ومســـتهجناً في ضـــوء ثلاثة عوامل مهمة أولهما: خبرة القبائل بقوة الجيش العراقي المنظم والمسلح بأسلحة حديثة وفعالة والذي أنشأ أساساً لردع هذه القبائل وكبح طبيعتها التمردية، ومن المؤكد بأنها لو أقدمت على مقاومة حركة العســـكريين لكان ذلك عملاً انتحارياً. والســـبب الثاني الذي جعل رؤســاء القبائل يترددون في مســاندة النظام الطريقة الوحشــية التي اعتمدها في تصــفية رؤســاء النظام الســـابق بما في ذلك قتل جميع أفراد العائلة المالكة في مذبحة طالت حتى خدمهم والتمثيل بجثثهم بهمجية انطبعت بشـــاعتها في ذاكرة العراقيين وغيرهم وتناقلت روايتها الأجيال حتى الزمن الحاضــــر. وثالثاً يتطلب تنفيذ حركة مضـــادة للجيش العراقي تنظيماً وتعاوناً وتنســـيقاً بين القبائل، ولم يكن هذا ممكناً بســبب الخلافات والتنافس بين رؤســاء القبائل وحرص كل واحد منهم على الاســتقلال بســلطته على قبيلته. وأثبتت التجارب بأن التنسيق بين هذه القبائل وتوحيد صفوفهم وكلمتهم يتطلب سلطة أعلى مثل الســلطة الروحية لرجال الدين التي قادتهم ابان ثورة العشــرين، وبعد تأســيس النظام الملكي كان هؤلاء الرؤساء أكثر استعداداً للسير في ركاب السياسيين المحترفين من بغداد – وغالبيتهم العظمى من الحضــر– منه في التعاون والتنســيق بينهم، وهكذا ارتدت على النظام ســياســة "فرق تســد" التي طبقها على القبائل الجنوبية وأضاع على نفسه نصرة هذه القبائل في أوقات الشدة.

العهد الجمهوري

أطاح الانقلاب العسكري في 14 تموز 1958م بالملكية واستبدلها بنظام جمهوري يقوده حكام عسكريون بمشاركة الأحزاب "التقدمية" قبل أن يستقل بالحكم "زعيم أوحد". وعلى الرغم من عمليات التصفية الجسدية والمحاكمات العلنية التي شملت غالبية رجال العهد السابق ظل بعض الشيوخ يأملون بعودة سريعة للملكية كما حدث سابقاً إلا أن أمالهم سرعان ما خبت واستسلموا للظروف الجديدة التي أسسها النظام الجديد، وأتضح لهم منذ البداية أن أحد الأهداف الرئيسية للنظام الجديد القضاء على النظام القبلي ومحو سلطات رؤساء القبائل باعتبار هؤلاء يمثلون تهديداً مستمراً للسلطة المركزية، ويقف نظامهم القبلي عائقاً أمام الوحدة الوطنية الكاملة وهيمنة الدولة الشمولية. وسعى النظام الجمهوري لتحقيق ذلك من خلال إلغاء قانون دعاوي العشائر وإصدار قانون الإصلاح الزراعي وشن حملة إعلامية ضخمة تدمغ رؤساء وشيوخ القبائل بشتى أنواع الصفات والسلوكيات المذمومة مثل "الرجعية" و "الظلم" و "خدمة أهداف الاستعمار" و "الجهل" وغيرها. وفي الواقع فإن بعض شيوخ الشامية كانوا أذكى بكثير مما صورهم الإعلام الرسمي وحملات الأحزاب الماركسية والقومية، فمنذ سنين كان عدد منهم قد حول ملكية جزء غير يسير من أراضيه الزراعية إلى أولاده مما قلل إلى درجة كبيرة من مساحات الأراضي التي فقدوها بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وأكد أحدهم بأن إجراءات مماثلة في دول أخرى نبهتهم إلى هذا الاحتمال. كما أبدى هؤلاء الشيوخ حكمة وأناة ومرونة في التعامل مع بعض أتباعهم السابقين الذين استجابوا بحماس كبير لتحريض السلطة والأحزاب ضد رؤسائهم، فآثروا الاستكانة في بيوتهم، أو غادروا الشامية مؤقتاً أو نهائياً باستثناء أحدهم الذي ظن بأن الفرصة مواتية لنيل حظوة النظام الجديد فأرسل برقية إلى الحكومة الجديدة واعداً فيها بأن يكون هو وأتباعه من رجال القبيلة المسلحين البالغ عددهم خمسة عشر ألفاً رهن إشارتها، ويمكن تصور قلق الحكومة التي لم يتجاوز تعداد قواتها الخمسين ألفاً، فأرسلت قوات لمحاصرة المدينة والبحث عن ترسانة القبيلة، ولم يقتنع قائد القوة العسكرية بتأكيدات شيوخ القبيلة بأن إدعاء قريبهم كان تبجحاً فارغاً، ولكن حظر التجول المفروض على المدينة والتفتيش الدقيق لمنازل الشيوخ وديار القبيلة لم يسفر إلا عن اكتشاف عدد ضئيل من الأسلحة فحتى أتباع الشيوخ المتمردين رفضوا تسليم أسلحتهم التي يتباهون ويعتزون باقتنائها وسارعوا إلى إخفائها في أعالي النخيل أو باطن الأرض.

أثبتت الأحداث والتطورات بعد انقلاب 1958م هشاشة التنظيم القبلي وبأن تركيز الشيوخ على جمع الثروات واستغلال أتباعهم لهذا الغرض قد أضعف تماسك القبائل المبني على العصبية، وبعدما قوضت قرارات وإجراءات النظام الجديد سلطات رؤساء وشيوخ القبائل تفرق معظم أتباعهم من حولهم

وتخلوا عنهم بل إن العديد منهم لم يخفي عداءه وتشـفيه بهم، ووجدت الأحزاب التي نشـطت في ظل النظام الجديد – مثل الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشـيوعي – الفرصـة سـانحة لاجتذاب الفلاحين إلى صفوفها، وقد ازدادت شعبية الحزب الوطني الديمقراطي في المنطقة بعد تعيين أحد شيوخ الشـامية وزيراً للزراعة، فيما عارض الشـيوعيون تعيينه متحججين بأنه إقطاعي لا تهمه مصـالح الفلاحين. وكان نجاح الحزب الشـيوعي باهراً إذ اسـتطاع الحزب حشـد الناس في مظاهرات صـاخبة رفعت شـعارات مناهضـة لرؤسـاء القبائل، وتكرر ظهورها أمام منازل الرؤسـاء والشـيوخ للتنديد بهم كإقطاعيين والتلويح بالحبال مهددين بسحلهم في الشوارع.

وبفضـل مقدرتهم التنظيمية والإعلامية ووسـائلهم الإرهابية وسـكوت أجهزة النظام عنهم تمكن الشيوعيون المحليون من السيطرة على مدينة الشامية والمناطق المحيطة بها وانضم العديد من السكان القبليين وغيرهم إلى صـفوف الحزب أو سـاندوه جهاراً، وأصـبح من المعتاد رؤيتهم في الاجتماعات والمسـيرات الحزبية وهم يرددون شـعارات الحزب وأفكاره دون فهم لها ويهددون معارضـيهم بالسـحل. وكنت من القلة الذين وضعت حول رقابهم حبال السحل دون أن ينتهوا جثثاً مشوهة على قارعة الطريق والمكان هو مدرسـة الشـامية الابتدائية في الصـوب الصـغير والزمان هو شـتاء عام 1959م وبعد تحية العلم وتلاوة النشيد أو ما يعرف بالاستعراض الصباحي اليومي قبل بدء الدراسة، أما معذبي فقد كان – وللأسف الشديد – معلماً، وبعد وضعه الأنشوطة في عنقي كان المعلم الشيوعي يخاطب مدير المدرسة ومعلميها وطلابها المصـطفين بأن الإعدام والسـحل هو مصـير كل الإقطاعيين ونسـلهم، وبينما كان أكثر ما يخشاه زملائي صفعة أو ركلة أو جلدة بالمسطرة على أيديهم لأنهم نسوا جلب منديل نظيف أو قص أظافرهم كنت أتوقع يومياً أن ينفذ المعلم تهديده بسـحلي، وكانت خيبة أملي كبيرة عندما اشـتكيت لأهلي الذين جنوا علي بكونهم "إقطاعيين" فلم أحصـل منهم غير النصـيحة بالصـبر ولم يتجاوز عمري آنذاك العشـر سـنوات. لم يتوقف طموح هذا المعلم عند السـيطرة على المدرسـة الابتدائية فسـعى إلى الهيمنة على إدارة المدينة بأكملها، وقد تحقق له ذلك بالفعل وكان من ضـمن النشـاطات التي فرض نفسـه عليها حملة معونة الشـتاء للفقراء، واختارني متعمداً لتمثيل دور فقير معدم يسـتعطف الناس ويطلب مساعدتهم، ثم قرأ على أهل المدينة بواسطة مكبر للصوت قائمة أعدها بنفسه تضمنت أسماء المتبرعين ومقدار التبرعات النقدية أو العينية لكل واحد منهم، وكان والدي ضـمن هؤلاء المتبرعين رغم أنوفهم، ولا أظن أن أحداً منهم تلكأ في تسـليم التبرعات المطلوبة منه، وقد أثبتت هيمنة هذا الدكتاتور الشـيوعي القروي على مدينة الشـامية الأهمية المطلقة للقوة في المجتمع القبلي وأن باسـتطاعة أي فرد استخدامها لغرض سيطرته التامة على السكان.

واجه الناس في تلك الحقبة من تاريخ المنطقة معضلة تبدو ظاهرياً تافهة إلا أنها في الواقع مصيرية وهي اختيار لون الغلاف البلاستيكي للهوية الشخصية المطلوب إبرازها للمفتشين الحكوميين والحزبيين المسلحين المستقرين عند مفارق الطرق، فاللون الأحمر دليل على انتمائك أو تعاطفك مع الحزب الشيوعي وهذا يرضي الشيوعيين ولكنه يغضب منافسيهم القوميين الذين يفضلون أن يكون الغلاف أخضراً، وأتذكر جيداً بأن لون هويتي المدرسية التي تثبت كوني طالباً في الصف الخامس الابتدائي هو أبيض محايد.

أدت هذه التصرفات الاعتباطية والإرهابية إلى استياء الناس الذين عبروا عنه بعيداً عن أعين السلطات والموالين لها وأبدوا حنيناً إلى قيمهم وتقاليدهم التي فقدوها أو هجروها. والجدير بالملاحظة بأنهم لم يختاروا العودة إلى رؤسائهم القبليين وإنما إلى دينهم ومذهبهم وتمثل ذلك في اقتناء وتعليق صور علماء الدين الشيعة. ففي الوقت الذي كان أعوان النظام يحثون الناس أو يفرضون عليهم رفع صور الزعيم "الأوحد" عبدالكريم قاسم ورموز نظامه مثل رئيس وأعضاء محكمة الشعب أقدم البعض على طبع وتوزيع صور علماء الدين، وسرعان ما تحول الاستياء الصامت إلى تذمر علني، وتداول أهل الشامية المحافظون في سخط أقوال وأفعال الشيوعيين – مثل دعوتهم إلى إلغاء الزواج والتوقف عن دفع المهور ورمي القضاة في النهر– وأغضبتهم رواية تؤكد بأن بعض الشيوعيين المارين بالعمال المنهمكين في ترميم جدار خارجي لضريح احد أئمتهم خاطبوهم قائلين: "اليوم تشيدونه وغداً نهدمه"، وجاءت نهاية المد الشيوعي عندما أصدر السيد محسن الحكيم – المرجع الديني للمسلمين الشيعة – فتوى بأن الشيوعية كفر وإلحاد، وانضم جمع من أهل الشامية إلى المواكب المتوجهة إلى مقر السيد الحكيم للتعبير عن تأييدهم لفتواه، وبعد عودتهم روى البعض منهم تعرض المواكب لكمائن وإطلاق نار من قبل الشيوعيين الساخطين الذين كان من بينهم أحد أولاد شيوخ الشامية.

سقط النظام الجمهوري الأول بانقلاب عسكري وحل محله نظام آخر يحكمه حزب البعث، وتراوحت ردود فعل أهل الشامية على هذا التغيير بين القلق العميق والرضا، فقد شن النظام الجديد حملة شعواء على الشيوعيين وأنصارهم حتى تخوف الكثيرون ممن لم ينشطوا في السياسة من إلصاق تهمة الشيوعية بهم باطلاً وتعرضهم لبطش ميليشيا حزب البعث المعروفة بالحرس القومي. ولم يتحمس شيوخ القبائل للنظام الذي طرح شعارات معادية لهم ووجد المتدينون – الذين سخطوا من قبل على حكومة عبدالكريم قاسم لسكوتها على الشيوعيين الملحدين – سبباً وجيهاً في معاداة نظام البعث؛ لكون الرئيس الأعلى للحزب ميشيل عفلق مسيحياً، وتداول الناس المنشورات المعارضة للنظام ورددوا القصائد التي تندد بالنظام ورجاله وسياساته.

منذ أوساط الستينات تقريباً نشط التيار الديني الشيعي وحظي بتأييد واسع بين سكان جنوب العراق بما في ذلك أهالي الشامية، وعندما بلغهم خبر سقوط الطائرة السمتية التي كانت تقل رئيس الجمهورية عبد السلام عارف واحتراقه مع بقية ركابها رددوا بأن ذلك كان عقاباً إلهياً على تطاوله على مقام الإمام علي بن أبي طالب وتماديه في تصريحاته وسياساته الطائفية.

بلغ التيار الديني والتدين أوجه بعد أن خلفه أخوه عبد الرحمن عارف كما شجعت أجواء الانفراج السياسي في عهد الأخير الناس على ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم السياسية والدينية بحرية أكبر، ولم يتهيب بعض شيوخ الشامية من إبداء آرائهم حول نظام الحكم المناسب للعراق وفي وضع أسمائهم وتواقيعهم على بيانات سياسية تطالب بالتغيير والنظام الديمقراطي والتمثيل النيابي.

وضع انقلاب تموز في عام 1968م نهاية حاسمة لهذه التطلعات، وكان لإجراءاته الحاسمة في التعامل مع معارضيه الحقيقيين والمفترضين تأثيراً مثبطاً على جميع الأحزاب والقوى السياسية خارج الحكم، وشملت إجراءاته قطاعات واسعة من الشعب؛ بدءً بالشيوعيين الذين تعرضوا للملاحقة والتنكيل والسجن وشتى أنواع الضغوط لإقناعهم بالانضمام إلى الحزب الحاكم وانتهاءً بعلماء الدين والمتدينين الذين أعدم عدد منهم وسجن آخرون من بينهم اثنان من أولاد الشيوخ.

نجح الحزب الحاكم في اجتذاب الكثيرين من سكان المنطقة إلى صفوفه كما استعمل وبفاعلية عالية الضغوط المباشرة وغير المباشرة لإجبار آخرين على ذلك، ويؤكد البعض أن الحزبيين الحقيقيين والمؤمنين بمبادئ وأفكار الحزب هم قلة قليلة مقارنة بالأكثرية الوصولية التي انضمت اتقاءً لشرور الحزب الحاكم وطعماً في ضمان حصولهم على بعض الحقوق التي كان يهددهم بالحرمان منها والتي جعلها حكراً للحزبيين مثل الدراسة في معاهد المعلمين والعمل في بعض الوظائف الحكومية، وصار العديد من هؤلاء يعيشون انفصاماً حاداً في شخصياتهم الاجتماعية والسياسية، فمن جهة كانوا يعلنون تأييدهم للنظام بل يتبارون ويتسابقون في رفع شعاراته والتنديد بأعدائه والوشاية بمنتقديه واختلاق التهم لتوريط أعداءهم الشخصيين ولكنهم عندما يجتمعون بأفراد عائلاتهم وأصدقائهم المخلصين يسخرون من النظام وحزبه ويتذمرون من كثرة اجتماعاته ومنشوراته العقائدية واضطرارهم للمشاركة في التدريبات العسكرية لجيشه الشعبي. ولم تظهر انتهازية هؤلاء على حقيقتها إلا في مواقف قليلة كان من بينها استجابتهم الفاترة لأوامر رؤسائهم الحزبيين بمطاردة وإلقاء القبض على الفارين من الخدمة العسكرية من أبناء قبائلهم وسكان منطقتهم، وتخوف هؤلاء الحزبيين من مقتل بعض القبليين الهاربين أثناء عمليات التفتيش فيطالهم غضب أهالي القتلى وثأرهم، وللتقليل من احتمال حدوث ذلك عمد بعض

الحزبيين إلى تحذير سكان المنطقة التي ينوون تفتيشها مسبقاً، وتأكد للجميع من أن هؤلاء لم ينضموا للحزب إلا لأسباب أنانية بحتة، اذ استغل البعض منهم مواقعهم الحزبية للحصول على مكاسب شخصية وسخروا نفوذهم لمنفعة أقاربهم وأصدقائهم وعلى أساس أن هذه المكاسب والمنافع ما هي إلا مكافآت على ولائهم ونصرتهم للنظام. وأثارت هذه التصرفات حسد واستياء المستقلين وصغار الحزبيين الذين تداولوا روايات كثيرة عن إساءة استعمال السلطة والأموال العامة مثل: الاستئثار بالدور الحكومية واستغلالها كأملاك شخصية أو توزيعها على الغجر والسيطرة على الأراضي الزراعية واستثمارها وغير ذلك.

لم يتجرأ على معارضة النظام وعصيان أوامر أعوانه إلا قلة قليلة من سكان المنطقة، وحتى أقرب الناس إليهم أساء تفسير مثل هذه التحديات واعتبروها ضرباً من الجنون ورمي النفس إلى التهلكة كما يستدل من الواقعة التالية:

> كنت أستضيف الشيخ في مكان عملي عندما حضر فريق من كبار المسؤولين البعثيين في القضاء ومرافقوهم ودعوه بتهذيب شديد إلى التبرع لصالح المقاتلين الفلسطينيين تلبية لدعوة الحكومة إلى الوقوف معهم في صراعهم الدائر مع القوات الأردنية عام 1970م فاجابهم بالرفض قائلاً بأن من غير الجائز مساعدة أي من الطرفين بالمال أو بالسلاح لأنهم جميعاً مسلمون والأجدر فض النزاع سلمياً. هددوه بالحبس فلم يغير موقفه وبدا وكأنهم محتارون في التعامل معه ثم قاموا وابتعدوا قليلاً للتشاور فيما بينهم وسمعت أحدهم يحذر من إلقاء القبض على هذا الشيخ الذي تجاوز السبعين وقيده إلى التوقيف على مرأى من الناس، وبعد قليل انصرفوا.

بعد هذه الواقعة بأيام زرت أحد أبناء هذا الشيخ فأعاد سرد تفاصيلها علي ثم علق على ذلك بأن والده كاد أن يورط عائلته في مشكلة كبيرة مع السلطات وأثبت بذلك التصرف بأنه "غير متزن". لقد تعلم سكان المنطقة مثل غالبية العراقيين هذا النوع من "الاتزان" طيلة السبعينات من القرن الماضي، ثم دفعوا ثمن ذلك غالياً في الثمانينات والتسعينات حينما سيقوا إلى أتون حربين مدمرتين لم يسلم من آثارهما البشرية والنفسية والاقتصادية أحد من سكان المنطقة، وفيما كان شبانهم بين الثامنة عشر والخامسة والأربعين يجابهون الموت يومياً كان آباؤهم وأمهاتهم يعذبهم القلق والخشية على مصير أبناءهم، ولأنهم "متزنون" لم يعارضوا الحرب صراحة بل اكتفوا بالتشكي بعيداً عن مسامع مخبري

السلطة حول كثرة الجنازات وغنى حفاري القبور وشح المواد التموينية والوقود وانقطاع الكهرباء، وتأسفوا على الخلافات التي كانت تنشأ بين أفراد عائلات الضحايا حول اقتسام التعويضات المدفوعة لهم، وتندروا بقصة العسكري الذي أبلغت الأجهزة العسكرية ذويه بأنه في عداد الموتى وبعد شهور عاد فجأة ليجد "أرملته" متزوجة من آخر.

شارك بعض سكان الشامية في الانتفاضة الشعبية التي جرت بعد هزيمة القوات العراقية أمام الحلفاء المدافعين عن الكويت وقتل عدد منهم وفر آخرون إلى البلاد المجاورة، وانتهى المطاف ببعضهم لاجئين في دول أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما اكتفى شيوخ القبائل بالتفرج على الأحداث وتطوراتها من على بعد ولم يساهموا في القتال أو التحريض عليه كما فعل شيوخ آخرون، واستهدف الثوار أحد أولاد شيوخ قبيلة الحميدات للاقتصاص منه بسبب مناصرته للنظام وكاد أن يفقد حياته لولا توسلات أقاربه.

انتهى هؤلاء القبليون عند عتبة القرن الحادي والعشرين إلى نفس النتائج والمواقف التي دخل بها أجدادهم إلى القرن العشرين والتي تركز على انتماءهم المذهبي المختلف عن انتماء الحكام وعلى كونهم محرومين من المشاركة السياسية ورعية من الدرجة الثانية مما عمق الهوة بينهم وبين الحكام ومهد الطريق لمزيد من العنف وعدم الاستقرار السياسي. وجاء الاحتلال الأمريكي ليحصد الثمار المرة لما زرعته من قبله نظم سياسية فاشلة اعتمدت الوسائل القمعية والتفرقة بين فئات الشعب الاثنية والطائفية والقبلية والمناطقية لتوطيد حكمها، لذا فلم يعارضوا نظام الحكم التحاصصي التقسيمي الذي روج له المحتلون، ولأول مرة في حياة أغلبهم شارك سكان المنطقة بحماس في التصويت على الدستور والانتخابات، وصدقوا وعود حكامهم الجدد السخية، ولكن وبعد مرور أكثر من عقد من السنين على نشوء النظام الديمقراطي يشعر سكان المنطقة بخيبة الأمل من النظام وفشله في تحقيق وعوده بالأمن وتحسين الخدمات وفرص العمل والتنمية الشاملة، ويتذمرون من إهمال الحكام وبالذات ممثليهم في البرلمان للمنطقة والزراعة بشكل خاص، ويتألمون من كثرة ضحايا الإرهاب من بين صفوفهم، وحتى عائلة شيوخ الحميدات لم تسلم من موجة العنف التي ما زالت تعصف بالبلاد، ويلخص زائر إلى مدينة الشامية مؤخراً انطباعه العام عنها بـ"أنها تبدو أسوء مما كانت عليه في خمسينات القرن الماضي".

إن نظرة شاملة وختامية تبين بأن سكان المنطقة خضعوا في القرن العشرين وبداية هذا القرن لأنواع شتى من النظم السياسية: الإمبراطورية الأجنبية الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة، والإقطاعية الرأسمالية، والديمقراطية والاشتراكية التقدمية والقومية والدكتاتورية، وتعرفوا عن كثب على منهجيات

ونشاطات أحزاب مختلفة ذات صبغات قومية وشيوعية ودينية ومذهبية، وشارك بعضهم في الحياة السياسية، وتسلم قلة منهم مناصب عليا في الحكومات مثل الوزارة وعضوية المجالس البرلمانية، ونشط آخرون في المعارضة العلنية والسرية، كما شاركوا في الحركات المسلحة المناوئة للسلطات الحاكمة بدءاً بثورة العشرين وانتهاء بانتفاضة الحادي والتسعين. ومن المفترض أن هذه التجربة السياسية الغنية التي ندر حصول غيرهم من العرب أو مواطني الدول النامية على مثيلها قد أنضجت الفكر السياسي لسكان المنطقة وجعلتهم أكثر إدراكاً لأهمية النظام السياسي وتأثيراته على حياة الجماعات والأفراد وأكثر حرصاً على ترشيد مشاركاتهم السياسية، وهي تبقى فرضية من دون برهان على صحتها.

الفصل التاسع
التغيير في منطقة الشامية

شملت التغييرات التي شهدتها منطقة الشامية بين الخمسينات والعقد الأول من القرن العشرين الجوانب السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والإدارية، وأفرزت هذه التحولات نتائج واضحة على مجتمع المنطقة وأنماط معيشة سكانها ونشاطاتهم الاقتصادية وأفكارهم السياسية كما تركت آثارها الملموسة على شخصياتهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم. ويلقى هذا الفصل الأخير نظرة شاملة على هذه التحولات وأهميتها ونتائجها.

القيمة الاجتماعية للزراعة

ظلت الزراعة النشاط الإنتاجي الرئيسي في المنطقة طيلة فترة الدراسة، إذ اعتمد عليها السكان في تحصيل أرزاقهم وتوفير فرص العمل لأبنائهم، وتميزت حقبة الخمسينات بنمو النشاط الزراعي نتيجة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية واستكمال بعض مشاريع استصلاح الأراضي وتصريف مياه الري، كما شهدت تلك الفترة زيادة ملحوظة في استخدام المكننة الزراعية فقام المزارعون بشراء مضخات الماء والجرارات الزراعية، وعرفوا في الستينات الحاصدات الآلية ومن ثم استعمال الأسمدة الكيماوية، واستبدلوا في السبعينات مضخاتهم القديمة التي تشتغل بوقود الديزل بالمضخات الكهربائية بعد مد شبكة الكهرباء إلى ريف الشامية، كما استعاضوا عن النقل المائي وعلى ظهور الحيوانات بوسائل النقل الحديث بعد ربط المدينة والقرى القريبة منها بطرق زراعية. ونظراً لعدم توفر إحصائيات منتظمة عن الإنتاج الزراعي في المنطقة فإن من الصعب تحديد التأثيرات الإيجابية لهذه العوامل التطويرية على الإنتاج الزراعي، ولكن يمكن الافتراض بأن بعض التحسن قد طرأ على إنتاجية الأرض. أما إنتاجية الفلاح فأمر مختلف تماماً، فإذا كانت الآلة قد حلت محله في حراثة الأرض وسقيها وشق قنوات الري وتصريف المياه وحصاد المزروعات فإن أساليبه الزراعية لم تتغير جذرياً عن تلك الموروثة عن آباءه ولا يزال دوره في إدخال التطوير والتحسين على العملية الزراعية خاملاً بل معدوماً وربما يعود ذلك إلى عدم ملكيته للأرض التي يزرعها أو صغر مساحة أرضه وكونه أمياً وغالباً من كبار السن.

وفي الوقت الذي كانت فيه بعض الوسائل والطرق الزراعية تتطور وتتحسن كان الوضع الاجتماعي للفلاح يراوح في مكانه إن لم يكن يتدهور بإطراد ويدفعه إلى هجر الفلاحة، ولم تنجح كل حملات الدعاية الحكومية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية للعهود الجمهورية في تحسين صورة الفلاح

وزيادة الثقة بنفسه واعتزازه بمهنته، فبعد أن رفعت القيود القانونية الموضوعة على الفلاح والتي تربطه بالأرض أصبح باستطاعته التفكير بمهن وأعمال أخرى توفر له دخلاً أكبر ومكانة اجتماعية أفضل، وكان أولاد الفلاحين أكثر تأثراً بنظرة المجتمع العراقي إلى الفلاحة باعتبارها مهنة متخلفة لا يعمل فيها إلا الأميون الذين لا يتقنون مهناً أخرى مما جعلهم هدفاً لاحتقار أهل المدن أو الحضر الذين يطلقون عليهم جماعياً تسمية "المعدان" ويعاملونهم معاملة غير لائقة كلما قصدوا المدن وخاصة العاصمة بغداد، ونتيجة ذلك فقد أقبل الشباب من أبناء الفلاحين على التعليم من أجل نيل الشهادات التي تمهد لهم الطريق للعمل في مهنة غير الزراعة أو وظيفة حكومية تضمن لهم بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية دخلاً مستقراً وحياة في مركز حضري مثل الشامية أو الديوانية وربما بغداد حيث تتوفر خدمات الصحة والتعليم والماء والكهرباء. وهكذا تضافرت عوامل الطرد الريفية والاجتماعية مع عوامل الجذب الحضرية لتصرف أبناء الفلاحين عن الزراعة، وبالفعل فقد أفلح العديد منهم في الوصول إلى مراحل أعلى من الشهادة الإلزامية، ووجدوا مجالاً رحباً لتحقيق أحلامهم بالوظيفة الحكومية في سياسة الدولة الشمولية التي اعتبرت التوظيف في بيروقراطيتها المتنامية وسيلة رئيسية لتسييس أعداد كبيرة من أفراد الشعب والسيطرة عليهم لا تقل في أهميتها عن العضوية في حزبها الحاكم، وحتى الذين لم ينجحوا في الدراسة رفضوا العودة إلى الزراعة واتجهوا إلى العمل في قطاع الخدمات المنتعش مفضلين العمل كسائقي سيارات نقل أو أجرة أو كعمال في المعامل القليلة التي أنشأتها النظم الجمهورية في المنطقة. كما ساهمت حملات التطويع في الجيش والقوات المسلحة التي بدأت منذ أواسط السبعينات في إفراغ ريف الشامية من أعداد غير قليلة من الشباب الذين أغرتهم الرواتب العالية، وجاءت الحرب مع إيران لتزج بمن تبقى منهم في أتون الحرب وتقطع صلتهم بالزراعة لمدة طويلة. وحتى بداية الثمانينات كانت عملية إخلاء الريف – والتي تبدو أحياناً متعمدة وحمقاء في نفس الوقت– قد اكتملت ولم يخطر ببال أحد في ذلك الحين أن يأتي يوم يقبل الناس فيه على الزراعة بشغف من جديد، وقد حدث هذا التطور المذهل في أعقاب حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي على العراق فقد جاع الموظف والمهني في بغداد والمدن الأخرى وشبع الفلاح أو على الأقل أمن على نفسه وعياله من غائلة الجوع، بل أن بعض المزارعين أصبحوا في عداد الأثرياء الكبار بسبب شح المواد الغذائية وارتفاع أسعارها. ومن المؤكد أن ذلك قد أعاد بعض الاعتبار إلى مهنة الزراعة في المدى القصير على الأقل. وقد شهدت مجتمعات أخرى مثل هذه الظاهرة ففي اليابان عادت أعداد كبيرة من سكان المدن إلى الزراعة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلا أن تلك العودة كانت مؤقتة. ومن ناحية أخرى فإن القبليين الذين تركوا الزراعة بين الستينات والثمانينات قد أصبحوا وبفضل زيادة معارفهم ومهاراتهم

وتغير وجهات نظرهم بشكل عام أكثر استعداداً من آبائهم لتقبل التغيير والتحول إلى مجتمع الخدمات والتصنيع.

المشاركة السياسية

في المجال السياسي كان الفلاح القبلي في العهد الملكي عنصر خاملاً في السياسة اعتبره النظام ورؤسائه القبليون قاصراً عن ممارسة حقه الدستوري في الانتخاب لذا كان رؤسائه يدلون بصوته نيابة عنه، ولم يسعى النظام إلى تزويده بالمعلومات والثقافة السياسية لتنشيط دوره السياسي، فدفعوا ثمناً غالياً لذلك الإهمال. وبعد قيام الجمهورية ورغم ادعائها بتمثيل مصالح الطبقات العاملة من عمال وفلاحين فإن نظرة قادتها السياسيين إلى الفلاح لم تختلف جذرياً عن نظرة الساسة في العهد الملكي المندثر فقد ظل الفلاح وسيلة من وسائل النظام يتلاعب بها لتحقيق أغراضه ومصالح قادته، وتبين أن النظام الجمهوري لم يقوض سيطرة رؤساء القبائل ومالكي الأراضي إلا لغرض إحلال هيمنة أجهزة الحكومة الحزبية والإدارية محلها، وتدريجياً تم استدراج الفلاح وعائلته في منطقة الشامية وغيرها إلى داخل الشبكة الواسعة لنسيج الدولة الشمولية فقد وضعت الأجهزة السياسية والإدارية للدولة جمعياته الفلاحية والتعاونية تحت سيطرتها الكاملة، وأصبح اعتماده على هذه الأجهزة دائمياً وحتمياً، فمنها يشتري البذور والسماد والعلف الحيواني ويستأجر الآليات الزراعية ويبيع لها محصوله، ولأول مرة في حياته أصبحت له صفة سياسية لكنها كانت شكلية ليس لها محتوى أو معنى فلم يكن سوى رقم صغير في إحصاءات أجهزة النظام، ولم يمارس أي تأثير حقيقي على مراكز القرار بصورة مباشرة أو من خلال تكوين الأحزاب والجمعيات والجماعات الضاغطة ولكنه أثبت بأنه لم يكن بسيطاً وساذجاً كما صوره السياسيون والحضر فقد تعلم منهم أو على أيديهم النفاق السياسي وكيفية ممارسته والاستفادة منه وتطبيق قاعدة "نفذ ثم ناقش"، وقد برع البعض منهم في ذلك وجنوا المكاسب والمنافع من النظم الشمولية الدكتاتورية التي وضعت الأصول غير المعلنة للعبة النفاق السياسي في العراق، وبعيداً عن اسماع مخبري الحكام سخر من شعاراتهم الداعية إلى التضامن الوطني والوحدة القومية وتجاوز الانتماءات الإقليمية والطائفية وشكك في مصداقيتها بعد أن تبين له أن هؤلاء الحكام أنفسهم كرسوا نزعاتهم الإقليمية والطائفية والمناطقية، وتحين الفرص بالنظام المركزي فأغتنم ضعف النظام للإطاحة به، فإذا كان قد دشن القرن العشرين بثورة عارمة ضد المحتلين الأجانب تحت قيادة رجال الدين ورؤساء القبائل فإنه وقبل انقضاء هذا القرن ذكرّ العالم بوجوده وبمطالبه المشروعة من خلال انتفاضة تلقائية لم يكن لرؤسائه التقليديين في منطقة الشامية بالذات أي دور إيجابي فيها على الإطلاق.

نقل النظام الطائفي التحاصصي المؤسس بعد الاحتلال سكان المنطقة من تحت سيطرة الحزب الواحد إلى وصاية الأحزاب الطائفية، فصوتوا لمرشحيها باقتناع وحماس في البدء، وبسبب تخوفهم من عودة الحزب الشمولي الواحد فيما بعد، وبعد أكثر من عشرة أعوام من خيبات الأمل والتذمر من الحكام الجدد فإن مستقبل مشاركتهم السياسية يبدوا غامضاً ويصعب التكهن به.

الانتماء القبلي

كان للتطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تأثيراتها على مجتمع الشامية، فحتى الخمسينات كانت العلاقة بين رؤساء القبائل وأتباعهم قد تغلبت عليها الاعتبارات الاقتصادية- المادية والتي أضعفت القواعد العصبية والتقليدية لهذه العلاقة، ونتيجة تسجيل ملكية الأراضي الزراعية بأسماء رؤساء وشيوخ القبائل التي بدأت في العهد العثماني واكتملت في ظل النظام الملكي تحول الفلاح القبلي من محاصص في أرض القبيلة إلى مجرد فلاح أجير لدى رئيسها، وسرّعت الإجراءات الجمهورية في تفكيك ما تبقى من روابط قبلية وتقليص نفوذ رؤساء القبائل على أتباعهم بصورة ملحوظة، كما لم يعد الفلاح معتمداً بصورة تامة على الأرض والفلاحة في تحصيل معاشه بعد أن تحول معظم أولاده إلى موظفين وعمال وجنود محترفين. وتضافرت هذه العوامل مجتمعة في إضعاف الكيان القبلي والانتماء القبلي وبالتالي إمكانية تبني رجالها موقفاً موحداً تحت قيادة رئيسهم إلا نادراً، ولكن ذلك لم يؤدي إلى اندثار القيم والعادات القبلية فلا تزال قيمة الرجولة والقيم المنبثقة عنها والمرتبطة بها موجودة وحية مثل قيم السمعة والشرف والكرامة والشجاعة والكرم والثأر إلا أن متطلبات العيش والبقاء في ظل ظروف سياسية واقتصادية صعبة أجبرتهم على عدم الإصرار على الامتثال الكامل لهذه القيم. كما تجدر الإشارة إلى أن الطرد من ديار القبيلة الذي كان يتهدد كل من يتهاون في تطبيق عرفها وتقاليدهم لم يعد فعالاً، ولابد أن عملية التكيف مع هذه الظروف المستجدة لم تكن هينة، فإذا كان الفلاح في الماضي معترفاً وخاضعاً لسلطات رئيس القبيلة باعتباره أباً لكل أفراد القبيلة الذي لا يُسأل عن طريقة تعامله مع أبناءه مهما قست وحتى لو ناقضت أحياناً قيمة عليا مثل الرجولة ومتطلباتها فقد تقبل مرغماً هيمنة وطغيان الدولة الشمولية وأعوانها وموظفيها لأن الاعتراض على ذلك قد يكلفه حياته. كما أيقن بأن قيمة الرجولة قد غدت حكراً على رجل واحد فقط يسكن في القصر الجمهوري ببغداد وحرّم على البقية إثبات رجولتهم بالرأي الحر أو الموقف المستقل، وهكذا اضطر كل عراقي إلى ترك رجولته معلقة على المشجب عند مدخل بيته قبل أن يخرج لينضم إلى صفوف أشباه الرجال الانتهازيين الوصوليين.

قاد الوهن الشديد الذي أصاب الدولة المركزية وانكساراتها المتوالية في ميادين الحرب واخفاقها في الحفاظ على تماسك البلاد وتحقيق التنمية الموعودة بعد الاحتلال سكان جنوب العراق إلى العودة إلى انتماءاتهم القبلية، وانصرفوا عن حل مشاكلهم من خلال التحاكم أمام القضاء إلى أعرافهم العشائرية، ولم يعد مستغرباً السماع باقتتال بين القبائل حول حيازة أرض زراعية والثأر واستعمال النساء في فض النزاعات وذلك بتقديم أمرأة واحدة أو أكثر تعويضاً لذوي المقتول أو المعتدى عليه، وازدادت بشكل غير معروف منذ أكثر من نصف قرن حالات المطالبة بتعويض عن إساءات حقيقية أومختلقة، فإذا مات مريض فقد يبادر ذويه لمطالبة الطبيب بديته حتى لو لم يكن الطبيب مخطئاً في التشخيص والعلاج، ويواجه الرافضون لهذا الابتزاز القبلي احتمال تعرضهم لنتائج وخيمة، ويخشى بأن تكون القبلية قد عادت بأبشع صورها إلى المجتمع الجنوبي.

المؤسسة الدينية

لم يشهد القرن العشرين تطوراً يذكر في أساليب ووسائل المؤسسة الدينية في التعامل مع المجتمع المحلي والتي أثبتت الأحداث قصورها وقلة فاعليتها. وبالرغم من أن النظم الملكية والجمهورية على اختلاف اتجاهاتها كانت متفقة على عزل هذه المؤسسة وقادتها عن جماهيرها للتقليل من منافستها للسلطة السياسية ومنع تدخلاتها في أمور السياسة وخاصة في ضوء دورها القيادي والفعال في ثورة 1920م إلا أنها لم تكن معادية لها بنفس الدرجة والشدة، وكان باستطاعة رجال الدين الشيعة وحتى نهاية الستينات استعمال نفوذهم المعنوي على الناس والأموال المتوفرة لديهم من الخمس والصدقات في تطوير أوضاع أتباعهم في منطقة الشامية وغيرها لكن ذلك لم يحدث، فلم يساهم هؤلاء القادة في فتح المدارس والمستشفيات والمستوصفات وبناء الدور الصحية لصالح الشيعة من قبليين وغيرهم والذين كانوا يرزحون تحت أسوء الظروف المعيشية والصحية والسكنية في العراق، وفي الوقت الذي كان رجال دين مسيحيون ويهود يمتلكون ويديرون جامعة ومدارس ومستشفيات. كما توانى هؤلاء عن واجبهم الديني الأساسي في تعليم الناس أصول ومبادئ وتعاليم وفروض دينهم وتصحيح الأفكار الخاطئة والمشوهة التي يحملها الكثير منهم ويلصقونها بالدين وإبطال اعتقادهم بالشعوذة والخرافات التي طغت على تفكيرهم وقيدت عقولهم بأغلالها، وتركوهم يمارسون ويطبقون أعرافهم القبلية المناقضة بشكل صارخ للتعاليم والشريعة الإسلامية فلم ينبروا لوعظ هؤلاء القبليين بضرورة إنصاف المرأة وإعطائها حقوقها الشرعية وتحريم القتال بين القبائل على ملكية الأرض والماء وعدم معاقبة البريء بجريرة المسيء من أقاربه وغير ذلك من العادات الموروثة من العصر الجاهلي، ولم ينشطوا في تصحيح الانحرافات الاجتماعية والسلوكية مثل شرب الخمور والزنا والقمار.

التطوير

يتضح من التحليل السابق بأن التطوير في أوضاع مجتمع وأفراد الشامية يتطلب تغييراً جذرياً وشاملاً، فمن المؤكد بأن المؤسسة القبلية بشكلها التقليدي لم تعد قادرة على أداء دور إيجابي مؤثر إلا إذا طورت نفسها ذاتياً، وذلك من خلال تبني أهداف وأدوار متماشية مع الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية المعاصرة، بدءً بالتخلي عن العرف القبلي المخالف للشرع الأسلامي، وإعادة تصميم هيكلة السلطة داخلها من خلال توسيع مشاركة أفراد القبيلة في تقرير وتصريف شؤونها بإحداث مجلس شورى للقبيلة وتبني مبدأ انتخاب رئيسها وايجاد روابط بين القبائل على الصعيدين المحلي والوطني، كما ينبغي إيقاف التفتت المتنامي في الملكية داخل القبيلة ومايئتج عن ذلك من تدهور زراعي محتمل بتجميع الملكية ضمن اطر تنظيمية حديثة مثل الشركات المساهمة واناطة ادارتها بمتخصصين متفرغين، ومن المتوقع أن يكون لهذه التغييرات تأثيرات إيجابية شاملة للمجتمع المحلي، وبالتضافر مع المشاريع الخدمية والتطويرية المؤمل انجازها من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة يمكن الإقتراب حثيثاً من تحقيق التحولات الإجتماعية المنشودة نحو ريف عراقي تسوده العدالة والمساواة وينعم سكانه بمزايا الحداثة والتطور.

المراجع

جعفر الخياط. القرية العراقية: دراسة في أحوالها وإصلاحها، 1950.

ذياب مهدي محسن. شيوعي لامع في تاريخ الشامية: ذياب عبد شلتاغ. الحوار المتمدن، العدد 2087، 2007/11/2م.

شاكر مصطفى سليم. الجبايش – دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق. بغداد: مطبعة العاني، 1970.

فريق المزهر آل فرعون. القضاء العشائري. بغداد: مطبعة النجاح، 1941.

عباس العزاوي. تاريخ العراق. الجزء الخامس، بغداد.

عبد الجبار فارس. عامان في الفرات الأوسط. النجف الأشرف: مطبعة الرأي، 1353هـ.

عبد الرزاق ظاهر، الإقطاع والديوان في العراق. مصر: مطبعة السعادة، 1946.